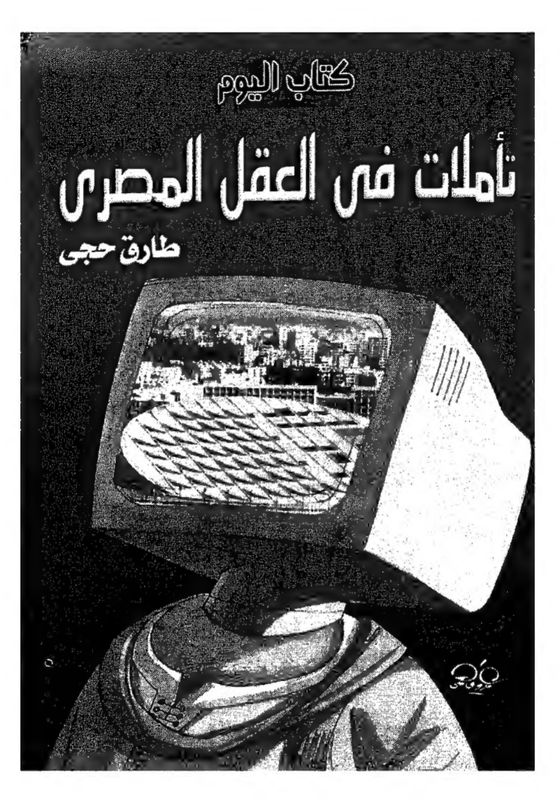


تأملات فى العقل المصرى

طارق حجى



رئيس مجلس الإدارة

محمد عهدى فضلى

رئيس التحرير

نــــوال مـصـطـفـى



ثقافة اليوم وكل يوم

العدد رقم ٤٩١
فبراير ٢٠٠٧

يصدر أول كل شهر
عن
دار أخبار اليوم
٦ شارع الصحافة
القاهرة
ت: ٥٨٠٦٢٣٥
تليفاكس: ٥٧٨٤٤٤٤

الغـلاف:
عمرو فهمى

الإخراج الفنى:
عبد القادر على

تخفيض ١٠٪
من قيمة الاشتراك
لطلبة المدارس
والجامعات المصرية

أسعار البيع خارج مصر

سوريا ١٥٠ ل . س - لبنان ٥٠٠٠ ل . ل - الأردن ٢ دينار الكويت ١ دينار - السعودية ١٢ ريال - البحرين ٢,١ دينار قطر ١٢ ريال - الإمارات ١٢ درهم - سلطنة عمان ١,٢ ريال تونس ٣ دينار - المغرب ٣٥ درهم - اليمن ٥٠ ريال فلسطين ٢,٥ دولار - لندن ٢,٥ جك - أمريكا ٥ دولار - أستراليا ٥ دولار استرالى - سويسرا ٥ فرنك سويسرى.

الاشتراك السنوى

داخل مصر	٧٢ جنيها
الدول العربية	٣٣ دولاراً أمريكياً
اتحاد البريد الافريقى وأوروبا	٤١ دولاراً أمريكياً
أمريكا وكندا	٤٧ دولاراً أمريكياً
باقى دول العالم	٦٢ دولاراً أمريكياً

العنوان على الإنترنت
www.akhbarelyom.org.eg/ketab

البريد الاليكترونى
ketabelyom@akhbarelyom.org

قبل أن تقـــــرأ..

لم أكن أعرف طارق حجى كاتبًا قبل عشر سنوات.. فقد كان بالنسبة لى اسمًا بارزًا فى عالم البترول، وشخصية إدارية من طراز فريد، ونجماً لامعاً فى سماء العالمية عندما تم اختياره رئيسًا لمجلس إدارة شركة "شل" العالمية.. واستمر فى هذا المنصب الدولى قرابة عشر سنوات.

والحقيقة لم أكن قد قرأت له كتابًا واحداً.. حتى جمعتنى به الصدفة فى إحدى الندوات التى يقيمها نادى الروتارى دعتنى صديقة لحضورها، وفى تلك الأمسية استمعت لأول مرة لـ "طارق حجى" المثقف والكاتب.. فاندهشت وسعدت أن يكون لدينا رجل إدارة ناجح من طراز رفيع وكاتب ومثقف من نفس الطراز فى الوقت نفسه.

توقفت طويلاً أمام رؤاه وتأملاته للواقع والفكر المصرى.. وتحليلاته المبنية على دراسات مقارنة للدول التى تقترب ظروفها من ظروفنا، وكذلك الدول الكبرى التى تنتمى إلى العالم الأول.

وجدت عنده مخزونًا وفيراً من الثقافة العربية قديمها

وحديثها.. إلى جانب قراءات غزيرة لروافد الفكر الغربى.. ومقدرة عالية جداً على الإمساك بالخيوط المختلفة لكل تلك الروافد لصياغة رؤية خاص بنا.. رؤية للإصلاح الذى يبدأ دائما بالثقافة وينطلق منها إلى كل الآفاق.

لذلك أسعدنى أن أتابع طارق حجى منذ ذلك الحين، وأن أستمتع بكتاباته القيمة التى تدور كلها فى فلك العقل والفكر المصرى بأسلوب شائق، ومعالجة علمية عصرية تتناول المشكلة بكل أبعادها ثم تدفعنا إلى أن نفكر فى كيفية الخروج منها بتقديم حلول واقعية من خلال خبرة حية فى الإدارة وثقافة حية كذلك تكونت عبر رصيد تراكمى من الاحتكاك بشعوب عديدة وجنسيات مختلفة استطاعت أن تغير مساراتها وتعيد نفسها من الداخل عندما آمنت بقيم التقدم.

طارق حجى يؤكد - دائمًا -إن الإدارة الحديثة هى مفتاح الأمل.. وهى الضمان الحقيقى لتنمية شاملة، ويؤمن أن قيم التقدم يجب أن نتقنها جميعا، ونعتنقها كمصريين إذا أردنا فعلا أن ننطلق مع المنطلقين فى سباق التقدم والديموقراطية.

يسعدنى أن ينضم طارق حجى.. هذا الكاتب القدير صاحب الرؤية العصرية العميقة إلى كتاب "كتاب اليوم".. وأتمنى أن يستمتع القارئ العزيز بهذا الكتاب القيّم الذى يحرك العقل والقلب معًا.. ويشحننا جميعًا بالرغبة فى التغيير والنجاح.. بل والانطلاق نحو المستقبل بثقة وأمل.

نوال مصطفى

فبراير ٢٠٠٧

مفاتيح

"الأشرار يتمشون فى كل ناحية عند إرتفاع الأرذال بين الناس".

(مزمور١٢)

العلم لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك. وأنت فى إعطائك الكل تُعطى على غرر.

(أبو حنيفة النعمان)

ما بين لصوص ولصوص — فرقٌ فى الأعلى والأدنى
لصغارهم الموت المزرىٌ — وكبارهم الشرف الأسنى!

(خليل مطران)

مقتلُنا يكمن فى لساننا
فكم دفعنا غالياً ضريبةَ الكلامْ

(نزار قبانى)

إذا خسرنا الحربَ - لا غرابةْ
لأننا ندخلها بكل ما يملكه الشرقُ من مواهب الخطابةْ
بالعنتريات التى ما قتلت ذبابةْ
لأننا ندخلها بمنطق الطبلةِ والربابةْ

(نزار قبانى)

خلاصة القضية توجز فى عبارةْ
لقد لبسنا قشرة الحضارة والروح جاهليةْ

(نزار قبانى)

ذو العقل يشقى فى النعيم بعقله
وأخو الجهالة فى الشقاوة ينعم
ومن البلية عذل من لا يرعوى
عن جهله وخطاب من لا يفهم

(المتنبى)

أقوامُ هذا الشرق ما سئمت
شيَم العبيدِ وقبحت شيما
لا يحفلون بغيرِ من رفعت
سادتهم... فليرفعوا الخدما

(العقاد)

مقدمة

يرجع كثيرون موجة التقدم الحالية (والتى هى إنسانية أكثر منها غربية) والموجود نماذج منها فى معظم قارات العالم لإطلاق أوروبا العنان للعقل النقدى ليتعامل حراً طليقاً- مع كل النظم والمؤسسات والأفكار. ولعل هذا ما جعل فيلسوفاً عظيماً مثل عمانوئيل كانط يقول ذات يوم أن "النقد" هو أهم أداة بناء طورها العقل الإنسانى.

وإذا كانت علوم الإدارة الحديثة (والإدارة هى قاطرة التقدم الإنسانى المعاصرة) ترتص حول عصب لها هو علم إدارة الجودة Quality Management , فإن هذا العلم يقوم على دعائم ثلاث واحدة منها النظرة النقدية لكل أداء بهدف التجويد، وهو ما يعنى أنه ما من منتج أو خدمة أو سلعة إلا وبها نقص وأن علينا أن نبحث عن هذا النقص (بأداة رئيسية هى العقل النقدى) لوضع اليد على الجوانب التى هى بحاجة لتجويد.

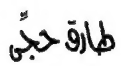
وهكذا، فإن محصول الفكر الإنسانى المتراكم عبر العصور من جهة، وعلوم وتقنيات الإدارة الحديثة من جهة أخرى يشيران بالإشادة مرة إخرى للعقل النقدى الذى بدون تفعيله يبقى البشر إما على حالهم أو تتقهقر تلك الأحوال.

ويضم هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ خلاصة كتيبين لى

يلقى أولهما الضوء على قيم وآليات التقدم بينما يلقى الثانى الضوء على عيوب ذهنيتنا المعاصرة الشائعة. وأتناول ذلك متسلحاً بقدر كبير من التجاسر على استعمال العقل النقدى فى مناخ ثقافى عام أعرف أنه شديد الحساسية للنقد وبالتحديد لنقد الذات. ولكن وظيفة الفكر هى التصدى لأمور شائعة (شيوعاً قد يصل فى بعض المرات والحالات والمناطق لحد التقديس) بقدر من المخاطرة. فكما قال الفيلسوف الفرنسى "جان بول سارتر" بحق فإنه لا يليق بالمثقف أن يكون مؤيداً.

ورسالتا هذا الكتاب هما أننا بحاجة لعملين عقليين فى آن واحد: بحاجة لعمل إيجابى يتمثل فى نشرنا قناعة واسعة وعميقة (تشبه الإيمان) بأن التقدم يرجع إلى التشبع بمجموعة من القيم أكثر مما يرجع لتوفر ثروات من أى شكل ونوع. ونحن أيضاً بحاجة لعمل يتمثل فى تعرفنا على عيوب تفكيرنا المعاصر بجرأة وشجاعة وثبات.

ويقينى، أن "تقدم" مجتمعنا وإن رآه البعض "حلماً عسير المنال"، إلا أن ذلك مخالف لتجارب أمم كثيرة آمنت بأن التقدم منتج نهائى للعمليتين اللتين يتعامل معهما هذا الكتاب : الإيمان العميق بقيم التقدم، والتصدى الجسور لعيوب تفكيرنا المعاصر.



لماذا أكتب؟

أكتبُ منذ ربع قرن آملاً أن أساهم مع آخرين فى أن نرسخ فى أذهان المصريين أنهم أولاً وقبل أى شىء آخر....، وأن هويتنا تنبع من موقعنا الجغرافى والذى يربطنا بشرق البحر الأبيض المتوسط. لَنا روابط إسلامية ومسيحية وعربية وأفريقية لا تنكر.. ولكن لا شئ من ذلك يجلس فى مكانِ هويتنا الأساسية وهى الهوية المصرية.

وأكتبُ للمساهمة فى ترسيخ أن العالمَ الخارجى قد يعادينا أحياناً وقد يعمل من أجل مصالحه فى معظم الأحيان ولكنَ مشاكلنا برمتها تنبع من الداخل ولا يمكن أن تعالج إلاّ من الداخل وإننا المسئولون فى المقام الأول عن وجودها وعن عدم علاجها ؛ وأن فرط الإيمان بنظرية المؤامرة صكُ إعتراف بالعجز وفى نفس الوقتِ صكَ إعتراف بفاعلية الآخرين فى مواجهة عطالتنا.

وأكتب للمساهمة فى إقناع الرأى العام أن على كل قيادة (ومجتمع) فى العالم العمل من أجل مصالحهم لا من أجل شعارات منبتة الصلة بمصالحهم أو (وتلك الطامة الكبرى) يضيعون الجهد فى خدمة مصالح الآخرين التى لا يمكن إلا أن

تحتل المرتبة الثانية أو ما دونها.. أما المرتبة الأولى فهى محجوزة حتى يوم القيامة لمصالحنا نحن فقط.

وأكتبُ راجياً أن تكون كتاباتى مساهمة متواضعة فى ترسيخ قيمَ الليبرالية والديموقراطية والحرياتِ العامة وحقوق الإنسان بصفتها أجل وأعظم وأرقى ما أنجزته مسيرة الإنسان على الأرض.

وأكتبُ برجاء ترسيخ قيمة وفاعليات المجتمع المدنى التى هى الآلية الأكثر فاعلية للمشاركة العامة فى الحياة العامة.

وأكتبُ عسى أن تساهم كتاباتى فى توضيح أنِ موقفَ بعض الحضاراتِ من المرأةِ موقفٌ مخزى.. وأن المرأةَ ليست فقطَ نصف المجتمَع بل أكثرَ من ذلك بكثير، فهى نصف المجتمع عددياً وأكثر من ذلك بكثير كأم... ولا أمل ولا رجاء فى مجتمعٍ لا يعطى المرأة كل الحقوقِ فى كلِّ المجالات.

وأكتبُ أسلطَ الضوءَ على الحقيقة الكبرى والتى مفادها أن الإدارةَ الحديثة والفعالة والخلاقة هى الأداة الوحيدة لحدوثِ التقدم المنشود.. وأن واقعَنا يفتقر أشد الإفتقار لكادرٍ بشرى يملك تقنيات الإدارة الحديثة.

وأكتبُ محاولاً إقناع الرأى العام فى وطنى (مصر) أن إختيارَ أنور السادات التاريخى لنقل الصراع العربى/الإسرائيلى من أرض المعارك الحربية إلى موائد المفاوضاتِ والحوارِ هو السبيلُ الوحيدُ للوصول إلى تسوية معقولة لهذا الصراع حتىَ نتوقف عن تأجيل الديموقراطية والتنمية بحجةِ أن الإنشغال الأول هو بهذا الصراع.

وأكتبُ لعل كتاباتى مع جهود أخرى تجعلنا جميعاً موقنين أنٍ مؤسساتنا التعليمية فى حاجة لثورة كاملة لأنها لا تثمر إلا مواطناً لا يصلح البتة لمواجهة تحديات العصر (وما يكرره البعض عن تطوير التعليم فى مصر دعاية مبالغ فيها لأبعد حد والدليل

هو نوعية الخريج أو الخريجة).

وأكتبُ أذكر (وعساني أفعل) أن الإسلامَ المصرى المتحضر والمسالم قد تعرض فى جوانب عديدة منه لغزوة أثيمة من ثلاثي الفكر الوهابى وفكرِ التكفير وطُغيان البترودولار الذى مول فهماً للإسلام يختلف كلياً عن فهمِ مصرَ والمصريين المهذب والمتحضر والمتعايش مع الآخرين.

وأكتبُ للتذكير بأن أقباط مصرَ ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية، وإنما هم (معنا) مُلاك أصليون للمواطنة المصرية، وأن لهم مشاكل قابلة بالكلية للعلاج.

وأكتبُ عسى أن أساهم فى إقناع البعض بأنه وإن شابت الحضارة الغربية عيوب ، إلا أنها (أى الحضارة الغربية) هى سنام التمدن الإنسانى وأن أى موقف مخاصم (وليس ناقداً) لهذه الحضارة هو موقف مخاصم للعلم والتقدم والتحضر والتمدن.

وأكتبُ للدعوة لأن نقلل من موجات مدح الذاتِ والمبالغة فى الحديث عن الماضى وضرورةِ أن نتعلمَ نقدَ الذاتِ وقبول النقد وأن نخرج من ثقافتنا الشخصانية الحالية إلى ثقافة أكثر موضوعية - وأكتب لكى أرسخ فى العقل المصرى أن تأليه المسئولين هو أحد أهم مصادر ومنابت واقعنا المترع بالعيوب وأن المسئولية هنا تقع بالكامل على عاتقنا نحن (أى على عاتق الأفراد).

وأكتبُ مساهماً مع غيرى فى توضيح أن مؤسساتنا الإعلامية بحاجة ماسة للحاق بركب العصر لا فى الشكل الخارجى وعددِ القنوات التليفزيونية وإنما فى جوهر الرسالة الإعلامية - فإذا كان التعليمُ هو أداة الإصلاح المثلى على المدى البعيد فإن الإعلامَ هو أداةُ التصويب والتوعيةِ المثلى على المدى القصير.

وأكتبُ لكى أذكّر القارىء (كما أذكر نفسى دوماً) أن كل شئ فى الحياة قابل للتحقيق إذا توفر التكوين السليم مع الإرادة

الصلبة ، وانه لا يوجد شئ أسمه المستقبل ، فالمستقبل هو ثمرة ما نصنعه الآن.

هذه هى رسائل كل ما كتبت من مقالات وكتب (صدر أولها سنة ١٩٧٨) ، وقد يرى البعض أنها مثل صوت يوحنا المعمدان (صرخة فى البرية)... ولكنها ـ فى ظنى وحسب حسىّ المتواضع بأثر الأعمال التراكمية على التغييرات الكمية - ليست كذلك بأى شكل من الأشكال، فلم تكن كلمات يوحنا المعمدان (صرخات فى البرية)..وإنما تمهّيد لطريق رفيع ونبيل.

طارق حجى

الفصل الأول

قيم التقدم

توطئة

(الإنســـانيــة أُفق، والإِنســـان
بالـطبع مـتـحـرك إلى أفـقــه)

أبو حيان التوحيدى
(عن المعلم الأول "أرسطو")

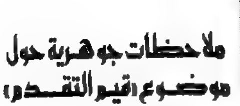
يحاول هذا الفصل أن يطرح موضوعاً أعتقدُ أنه مرشحٌ أكثر من أى موضوع آخر ليكون "محوراً" يلتقى حوله مثقفون كثيرونٍ فى مصرَ اليوم ، وقدٌ يختلفون فى تفاصيله ولكنه يبقى مؤهلاً لكى يكون محلَ مساحةٍ من الإتفاقِ تتجاوز مساحاتِ الإختلافِ.

وينطلق كلُ فكر يحتويه هذا الفصل من إيمان بأن هناك ثلاثة مستويات لثلاثة كيانات: "الإنسانية".. و"الحضارات".. و"الثقافات". ويقومُ هذا الفكرُ على أن "الحضارات" أفقٌ أعلى من أفق "الثقافات".. وأن "الإنسانية" أفقٌ أعلى من أفق "الحضارات".. وأن "قيمَ التقدم" هى من مكوناتِ الأفق الأعلى أى أفق "الإنسانية" وهو ما يجعلَها فوق خلافاتِ "الحضاراتِ وخلافاتِ "الثقافات".

ورغم أن كلّ أفكارِ هذا الفصل تتعلق بأُفق الإنسانيةِ ، إلاّ أنها قد تصلح ـ فى نفسَ الوقتِ ـ لتوجيه العلاقة بين "الحضاراتِ" لدرب "الحوار" عوضًا عن تركِها تسقط الآن بقوة الفوضى الناجمة عن غياب التحاور (الديالوج) لتصبح "مُسيّرةً" على "درب الصراعِ" أو "دربِ الصدام".. والمستقبل ، أى مستقبل ، كما يقولَ

"سارتر" هو (ما يُصنع فى "مطبخ الآن").. وبالتالى فإن السؤالَ حول طبيعة العلاقة المستقبلية بين الحضارات وهل تكون "حواراً" أم "صداماً" هو سؤال توجد أجابتان محتملتان عنه : فمستقبل العلاقة بين الحضارات يمكن أن يكون فى صيغة الحوار كلية إذا كانت جهودُ الفكر اليوم تهدف لذلك ، كما أن مستقبلَ العلاقة بين الحضارات يمكن أن يصبح فى إطار الصدام إذا كانت جهودُ الفكر اليوم ستترك "العربة" تسير بقوة الدفع الذاتى لجريمة عدم تأصيل الحوار.





ملاحظات جوهرية حول موضوع (قيم التقدم)

في أواخر سنة ٢٠٠٠ دعتنى الجامعة الأمريكية بالقاهرة للحديث عن طبيعة الإصلاح الذى أنشده للتعليم فى مصر. وفى محاضرتى بمبنى "المعسكر اليونانى" بالجامعة تحدثت بإستفاضة عن الفارق بين "التغيير الكمى" فى نظام تعليم معين وبين "التغيير الكيفى أو النوعى". وقلت أننا أولينا "التغيير الكيفى أو النوعى" القليل من العناية والإهتمام نظراً لبقاء فلسفتنا التعليمية قائمة على "التلقين" و"إختبارات الذاكرة" مع قليل جداً من الإهتمام بالإبداع "والحوار" ("الديالوج" فى مواجهة "المونولوج") وبقاء التعليم قائماً على فكرة أن المدرس "جهاز إرسال للمعرفة" وأن التلميذ أو الطالب "جهاز تلقى واستقبال لما يرسله المدرس". وعندما دعتنى جامعتا برنستون (Princeton) وكولومبيا (Colombia) فى شرق الولايات المتحدة وجامعة كاليفورنيا بيركلى (California Berkeley) فى غرب الولايات المتحدة فى الربيع الأول من سنه ٢٠٠١ لإلقاء محاضرات على طلبة أقسام الدكتوراة بمراكز دراسات الشرق الأوسط بها عدت فى هذه المحاضرات إلى ضرورة حدوث ثورة تعليمية فى منطقة الشرق الأوسط إذا كان المراد هو غلبة سيناريو السلام (السلام الحقيقى القائم على الشرعية ومبادئ القانون الدولى) والتنمية الشاملة

(إقتصادياً وثقافياً وإجتماعياً)..وأن هذه الثورة التعليمية على تعقدها وتركيبيتها تقوم فى الأساس على فلسفة تتوخى بذر قيم معينة سميتها "قيم التقدم".

ثم عدت منذ شهر أغسطس ٢٠٠١ للإهتمام الفكرى المكثف بهذه القيم كرد فعل لقنوطى الشديد من وجود موضوع عام كبير لا تتشرذم فى مواجهته الآراءُ فى مجتمعنا. فنحن إن تحدثنا عن (محمد على) أو (طه حسين) أو (جمال عبد الناصر) أو (أنور السادات) أو (العلمانية) أو (التنوير) أو (الحداثة) أو (العولمة) أو (السلام فى الشرق الأوسط) سوف نختلف كمجموعات فكرية من البداية إختلافات لا سقف لها وسيصل بنا التشرذم إلى أبعد مدى كما أن حبلَ الحوار المتحضر القائم على العقلانية والموضوعية سينقطع من البداية ويدخل العديدون منا فى "مواويل تراشق بأقذع النعوت والتهم".

ولا يخفى كاتبُ هذه السطور أنه عندما بحث عن موضوع "قد" لا يحدث حوله هذا الإنقسام والتشرذم (أو على الأقل يحدث حوله إنقسام بدرجات أخف) لم يجد إلا هذا الموضوع الذى كان قد "زاره" فكرياً عدة مرات فى محاضرات ومقالات متفرقة وهو موضوع "قيم التقدم". وهكذا، بدا لى الموضوعُ وكأنه أكثر المواضيع قابلية للبعد عن التناول من زوايا أيديولوجية: فليس فى موضوع قيم التقدم بالشكل الذى أتناوله ما يدعو لتقسيم الناس لإسلاميين وغير إسلاميين أو لاشتراكيين ورأسماليين أو لناصريين وساداتيين... فقد بدا لى الموضوعُ (بالكيفية التى تناولته بها فى المحاضرات التى أشرت إليها فى مستهل هذا الحديث) "غير مذهبى" أى "غير أيديولوجى" إلى حد بعيد.. هو ما سوَّل لى أن النظرة إليه والحوارَ بشأنه "قد" تكون أدنى للموضوعية والحياد وعدم التشرذم والتمذهب كما يحدث عادة فى معظم حواراتنا العامة المعاصرة.

وقد أكون بهذا التصور مُغرقاً فى الخيال أو عدم الواقعية.. ولكن منذ متى كان "كسر الجمود" يأتى إلا من أفكار أولئك الذين

يملكون القدرة على الحلم والخيال؟.. إن بعض مدارس الإدارة الحديثة تتطلب فى تفكير رجال الإدارة العليا توفر صفتين قد تظهرا متناقضتين فى البداية.. إلا أن حقيقة الواقع غير ذلك ، فهناك أفراد عديدون (هم الذى ينجحون فى أعمال الإدارة العليا) تتوفر فيهم الصفتان وهما : القدرة على الخيال Power of Imagination والشعور بالواقع Sense of Reality فعسى أن يكون تصورى عن إمكانية تعامل المثقفين والرأى العام فى واقعنا اليوم مع موضوع قيم التقدم تعاملاً خالياً من التمذهب والتشرذم - عسى أن يكون تصورى هذا متسماً بالتوازن ما بين "القدرة على الخيال" و"الشعور بالواقع" وألا أكون قد "فررت" لهذا الموضوع تحت شعور طاغ باليأس من إمكانية تناول موضوع عام هام فى واقعنا بالعقل والحكمة والموضوعية وليس بمسك الحجارة فى اليد لرجم الموضوع (أو صاحبه) لإعتياد البعض منا على "مسك حجارة الرجم" أكثر من إعتياده على "الحوار" - فالأول "أسهل" عقلياً ويمكن صاحبه (إذا أراد) أن يلصق بنفسه "أشرف النعوت" وبخصومه "نقيض كل ذلك".

ولا أتصور أن أكون فى مستهل فصل بعنوان "قيم التقدم" دون أن أشير لإشكالية فكرية يصعب على أى مثقف ألا يتوقف أمامها وهو ينظر فى فصل بعنوان "قيم التقدم" وأعنى إشكالية (هل تؤدى الديموقراطية لشيوع وذيوع قيم التقدم هذه التى أسلط الضوء على أهمها فى هذا الكتيب أم أن هذه القيم قادرة - حتى فى بيئات ذات حظ متواضع من الديموقراطية - أن تخلق مناخاً عاماً يعجل من تعاظم الهامش الديموقراطى وتحوله إلى ديموقراطية رحبة؟. بل إن هذا البعد جعلنى أتساءل عن مدى معقولية تقديم كتيب بعنوان "قيم التقدم" إذا كان من المنطقى أن يقطع البعض الطريق على عربة هذا الكتيب بلافتة تقول: وهل من سبيل لتأصيل ونشر هذه القيم فى ظل هامش ديموقراطى قد يكون متنامياً إلا أنه بالقطع صغير!. أقول : كاد هذا الهاجس الفكرى يحملنى على إلحاق مادة هذا الكتيب برمتها إلى "ملف الكتابات المرجأ نشرها" : وهو الأغزر

مادة ، رغم أن "ملفَ الكتابات المنشورة" يضم آلاف الصفحات، كاد هذا الهاجس أن يحمل هذا الفصل (عن "قيم التقدم") إلى "الملف المؤجل" لولا مصادفة مطالعتى لعدد من الدراسات عن تجارب عشر دول فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية كانت منذ عشرين سنة (بدون طفرة إقتصادية) و(بدون ديموقراطية) و(بدون قيم التقدم التى يتحدث هذا الكتيب عنها) ثم أضحت غنية (نسبياً) بالعناصر الثلاثة. ورغم علمى (وعلم الكثيرين فى واقعنا) بهذه التجارب وتسلسل فقرات نهضتها، إلاّ أننى كنت بحاجة لمواجهة فحواها فى هذا الوقت بالتحديد، وفحوى هذه الدراسات أن البشرية كما عرفت تجارب كانت فيها "الديموقراطية الرحبة" هى الإطار العام الذى فى ظله حدثت النهضة الإقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والإجتماعية وبمحاذاة ذلك رسخت قيم التقدم فى مجتمعاتها؛ فإن هناك تجارب أخرى (مثل الدول التى تقدمت بطفرات واضحة فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) كان النهج فيها مختلفاً : فعوضاً عن عملية "الطبخ الهادئة والطويلة" للتطور كما حدث فى أوربا على مدى قرون ؛ فإن تجاربَ هذه الدول / الطفرات فى آسيا وأمريكا اللاتينية قامت فيها قاطرتان بجذب المجتمع لعملية التنمية والتطوير: أما القاطرة الأولى فتمثلت فى كادر بشرى من القيادات التنفيذية كان من جهة يجسّد قيم التقدم وكانَ من جهة ثانية يفرضها فرضاً على المناخ العام. وأما القاطرة الثانية فتمثلت فى إصلاح جوهرى وجذرى للنظام التعليمى وإقامة النظام الجديد على أساس من "قيم التقدم" بحيث تخدم "القاطرة الأولى" المدى القصير والمتوسط. بينما تخدم "القاطرة الثانية" المدى المتوسط والطويل. ومن خلال عمل القاطرتين - وبالقيادة والقدوة والتعليم الخلاق- تنتشر "قيمُ التقدم" وتخلق مناخاً عاماً يسمح بالحراك الإجتماعى الفعّال والمثمر وتخلق طبقة وسطى عريضة وذات ركائز ثقافية وإقتصادية فى آن واحد ويواكب ذلك "إصرارٌ حتمى" (مع "إستعداد موازى") على توسعة الهامش الديموقراطى - وهو ما حدث بحذافيره فى تجارب بلدان الطفرة

فى آسيا وأمريكا اللاتينية - وهو الرد الوحيد المعقول على دعوة البعض بأن بعض الشعوب عليها أن تنتظر طويلاً قبل حلول الديموقراطية الرحبة بزعم أنها شعوبٌ غير مستعدة لمثل هذه الديموقراطية الرحبة. فإنتظار الديموقراطية بعد قرن دعوى لا يقبلها إلا أنصارُ الإستبداد (وأنصار فوائده) أما أنصار الديموقراطية(بصفتها أعظم إنجازات البشرية منذ وجدت) فإنهم لن يتوقفوا عن البحث عن صيغ تحقق الديموقراطية الرحبة وخلال عقود معدودة من الزمن مع خلق أطر وآليات الديموقراطية فى نفس الوقت حتى لا تكون الديموقراطية (بغير تنمية شاملة) الجسر الذى يعبر عليه أعداءُ الديموقراطية من ضفة (اللا-سلطة) إلى ضفة (السلطة المطلقة إلى أبد الآبدين).

وهكذا، فإننى أعتقدُ أننا لا ينبغى أن ننشغل عن "قيم التقدم" بأية أطروحات تقول أنها غيرُ قابلة للغرس بتربتنا.

وأخيراً ، فإننى أقدم هذا الفصل وأنا أعلمُ أننى قدمت "معظم قيم التقدم" ولم أقدم "كل قيم التقدم" - بمعنى أن ما أسلط عليه الضوء فى هذا الكتيب ليس إيراداً على سبيل الحصر لقيم التقدم، وإنما هى مجرد أمثلة لما أعتقد أنه "من أهم هذه القيم".. ويبقى من حق الآخرين الإضافة والحذف - للقائمة المعروضة فى هذا الفصل - فالغرضُ هو الحديث عن "قيم تصنع التقدم" وليس الزعم بحصر هذه القيم.



أولاً : الوقت

ما أكثر الذين يتحدثون فى واقعنا عن الفارق بين (قيمة الوقت) عند أفراد المجتمعات الأكثر تقدماً وبين قيمته ومعناه لدينا. ويتفاوت المعنى المقصود من فرد لآخر: فبينما تدل العبارات عند البعض على نظرة خارجية (وربما سطحية) للظاهرة عندما يظنون أن الشعوب الأكثر تقدماً فى تعاملها مع الوقت هى مجرد شعوب منظمة ودقيقة ، فإن البعض الآخر يملك نظرة أكثر عمقاً تدرك أن الأمر أكبر وأعمق وأوسع وأخطر بكثير من مجرد فارق بين (شعوب دقيقة فى مسألة الوقت) و(شعوب أقل دقة فى التعامل مع الوقت). فجوهر الأمر أعمق بكثير من كلمات مثل (الإنتظام) و(الدقة) و(الإنضباط) فكل هذه العبارات وعشرات غيرها هى مجرد المظاهر النهائية لاختلاف عميق فى فهم وتقدير وتقييم (بل وتقديس أو عدم تقديس) الوقت. ففى المجتمعات الأكثر تقدماً فإن الوقت هو الإطار الذى من خلاله تتم الخطط وتنفذ وتعد المشروعات وتحول من فكرة إلى واقع ؛ فالوقت هو إطار كل شئ: إطار كل فكرة، وإطار كل مشروع، وإطار كل خطة، وإطار كل برنامج، وإطار كل إصلاح، بل وإطار كل التطورات الإقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والإجتماعية. وبالتالى فإن من لا يعرف قيمة الإطار لا يعرف بالضرورة قيمة أى شئ

يمكن أن يحتويه هذا الإطار.

ومن أكثر الأمور غرابة أن الكثيرين فى مجتمعنا يظنون أن تقديس الوقت واحترامه والإلتزام بالمواعيد إلتزاماً شبه عسكري هو مجرد (طبع) يتسم به البعض ولا يتسم به آخرون: وهذه زلة فكرية متكاملة الأركان، فتقديس الوقت والإيمان العميق بحتمية احترامه واحترام المواعيد، ولزومية أن تكون كل الأفكار والمشروعات والخطط والبرامج فى ظل أطر زمنية، وأن عدم إحترام الوقت والمواعيد هو شرخ فى المصداقية والكفاءة لا علاقة له بالطباع : فالناس لا يولدون بطبع يقدس الوقت ويحترمه وينظر للمواعيد وكأنها مواقيت سمائية وآخرون على خلاف ذلك، وإنما نحن بصدد مُناخ ثقافى عام من فرط فقره فى تقديس الوقت والمواعيد والأطر الزمنية أصبح يفرز تلك الفكرة الخاطئة وجوهرها أن الذين يتشددون فى المواعيد والوقت هم أصحاب طبع معين جُبلوا عليه بينما الآخرون مختلفون (وكأننا بصدد مجرد إختلاف وتنوع لا ينمّان عن رقىّ فى حالة وتدهور فى الأخرى).

إن التقدم والتحضر والتمدن مسائل لا تحققها الأموال ولا تبلغها الثروات الطبيعية وإنما تحققها منظومة القيم الذائعة والشائعة فى المجتمع من قاعدته إلى قمته وأهم تلك القيم هى : تقديس الوقت، والإيمان بفعاليات العمل الجماعى، والاهتمام البالغ بالبشر (الموارد البشرية)، والتعليم القائم على الإبداع (وليس التلقين)، وإشاعة روح توخى الكمال والتميز والسعى الدؤوب للإتقان، ورسوخ فكرة عالمية المعرفة والعلم فى العقول منذ سنى التعليم الأولى، وقيام التعليم بخلق شخصيات إنسانية تنافسية - فعن طريق توفر هذه المنظومة من القيم يتقدم الذين يتقدمون، وعن طريق إنتفاء هذه القيم (وأحياناً وجود نقيضها) يتأخر الذين يتأخرون ثم يغرقون فى خداع أنفسهم بأنهم متأخرون إما لأن الظروف غير مواتية أو لأن الإمكانيات ناقصة أو لأن العالم الخارجى يتآمر عليهم ولا يريد لهم خيراً - وكلها أوهام فى رؤوس

الفاشلين لا أساس لها على الإطلاق فى الواقع ولا مبرر لوجودها إلا لتعزية الفاشلين عن فشلهم لأن البديل (وهو الحق والمنطق والصواب والحكمة) أن يقولوا لأنفسهم أننا متأخرون لأننا متقاعسون ولأننا نفتقر لآليات التقدم وكلها آليات توجد داخل الإنسان وليس خارجه.

وهكذا يتضح جلياً أن تقديس الوقت وتقديره واحترامه وتأسيس كل أنشطة الإنسان والمؤسسات والمجتمع بأسره على أساس أطر زمنية تحترم الوقت كأحترام المؤمنين للعقائد هو ليس مجرد (صفة من صفات البعض) أو (طبع لدى البعض) أو (إحدى السجايا أو حتى المزايا الشخصية) وإنما هى علامة فارقة بين منظومتين من القيم: منظومة قديمة تنتمى إما للثقافة الزراعية فى شكلها البدائى أو للثقافة البدوية. وأنها واحدة من معالم مُناخ ثقافىٍّ عام وليست مجرد طبع أو خصلة أو سجية. إن الدارس لتطور القيم يعرف أن الوقت لم يصبح تلك القيمة العليا المحورية والعلامة الفارقة بين المتأخرين والمتقدمين إلا منذ زمن الثورة الصناعية: فالثورة الصناعية هى التى فرضت ذلك الإهتمام المتصاعد بالوقت ودقته وقيمته وحتمية الإلتزام به حتى وصلنا إلى نموذج فريد يتمثل فى القطارات السويسرية التى تبدأ وتنهى رحلاتها ليس بالساعة ولا بالدقيقة وإنما بالثانية فيما يمثل ترجمة عليا لقيم الصناعة ولقيم المجتمعات الخدمية ، ثم هبت رياح ثورة الإتصالات وحقائق عصر التكنولوجيا فإذا بالتمسك بقيمة الوقت وتقديسها يبلغ حداً يشبه العقيدة الدينية فى نفوس كبار المؤمنين.

وكما هى الحال فى العديد من قيم التقدم فإن هذه القيم يسهل شيوعها وذيوعها إذا جاءت من الرقائق الأعلى فى الهرم المجتمعى أى فى شكل أمثلة وقدوة ممن يُفترض أنهم المثل الذى يُحتذى. أما إذا داس هؤلاء الذين يشكلون الرقائق العليا للهرم المجتمعى قيم التقدم ومن بينها قيمة الوقت فإن إنتشار هذه القيم فى المجتمع يكون ما بين (المستحيل) أو (شبه المستحيل): فليست هناك مقولات

أسلم ولا أحكم من الأقــوال المأثورة (الناس على دين ملوكـهم) و(السمك يفسد من رأسه) و(إذا كان رب البيت على الدف ضاربا، إلخ). ومـعنى كل ذلك أن الرقـائقَ العليـا فى المجـتـمع من كـبـار المسئولين فى الإدارات الحكومية وقيادات الحياة الإقتصادية العامة والخاصة والوزراء وشاغلى المواقع المرموقة فى المجتمع، إذا لم يكن هؤلاء قدوة فى قيم التقدم بوجه عام وفى قيمة تقديس واحترام وإجلال قيمة الوقتَ وإعطائها كلَ ما تُغنيه من أبعاد هامة وخطيرة وذات صلة وثيقة بعملية التقدم - إذا لم يكن الأمرُ كذلك فَقل على المجتمع السلام - لأن بَثَ تلك القيم عن طريق الرقائق الأدنى من الهرم المجتمعى مسألة فى غاية الصعوبة إذ أن أفرادَها لا يملكون عضلاتِ فرض نموذجهم ومُكنة أن يكونوا مثلاً يحتذى وقدوة تقتفى.

إن كاتبَ هذه السطور والذى كان المسئول الأول فى واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية فى العالم لقرابة عقد كامل من الزمان، وكان بالتالى يشرفُ على آلاف يمثلون أعلى درجات الخبرة العالمية ومن خلفيات مختلفة (أكثر من ٢٠ جنسية) يجزم بأنه يستطيع أن يرى أمام ناظريه علاقة شبه مؤكدة بين تقديس الوقت واحترامه والالتزام به التزاماً يشبه التزام أشد المتمسكين بقواعد الدين والإيمان بأن التأخرَ فى المواعيد والإخلال بالإلتزامات الموعدية وإنجاز الأعمال خارج الإطار الزمنى المتفق عليه وبين درجة الكفاءة - فمن بين عشرات الآلافَ من كبار الشخصيات الإقتصادية والسياسية التى تعاملت معها وأنا فى موقع يسمحُ بالتعامل مع زبدة المجتمعات ، كنت أرى بوضوح كامل أنه لا يمكن وجود شخص لا يقدس الوقت ويتأخر فى المواعيد ولا يقدس الإلتزام بالأداء فى الإطار الزمنى المتفق عليه إلا وهو فى الوقت ذاته على غير درجة عالية من الكفاءة : فكلُ الأكفاء الذين قابلتهم فى الحياة فى عشرات المجتمعات كانوا ممن لا يتأخرون ثانية واحدة عن مواعيدهم ويلتزمون بالوفاء بإكمال مهام عملهم على أعلى درجات

الإتقان فى ظل زمن محدد وينظرون فى نفس الوقت لمن لا يتسمون بهذه السمة بنظرة يشوبها قدرٌ غير قليل من عدم التقدير - وكانت طبيعة عملى التى تقتضى التعامل مع خلفيات حضارية وثقافية متباينة تظهر لى بوضوح إختلاف ردود الفعل حول مسألة الوقت والمواعيد والإلتزام بالأطر الزمنية : فعندما كنت أقوم بإلغاء تعاقد بمئات الملايين مع شركة لا تفى بتعهداتها فى الأطر الزمنية المتفق عليها فى دولة من دول العالم الثالث كان ردُّ الفعل الغالب هو إستهجان قرار من هذا النوع بينما كان نفسُ القرار إذا إتخذ فى بيئة غربية أو فى جنوب شرق أسيا يحظى بعظيم الإستحسان بل والإكبار والإجلال : والفارق أن جانباً كان يرى فى القرار ردَّ فعل مبالغ فيه تجاه مسألة غير ذات أهمية بينما كان الجانبُ الآخرُ يرى أن القرارَ جاء متفقاً مع قيم التقدم والتى لا تعرف تجاه الوقت إلا الإجلال والإكبار والتقديس والإحترام بل وتأسيس الحياة كلها على أساس من الأطر الزمنية التى لا يحق لأحد أن يتجاهلها أو يتجاوزها - بل كانت الأغلبية فى معظم المجتمعات من دول العالم الثالث تنظر لقرار مثل الذى ضربتُ به مثلاً وكأنه من قبيل الأطوار الغريبة: فلماذا المبالغة فى رد فعل تجاه شخص تأخر عن موعده أو مقاول تجاوز الحدودَ الزمنية المتفق عليها - وهى مجتمعات وصل فيها التدهور القيمى لحد أن أصبح التأخرُ رمزاً للقيمة العالية للشخص ، فالأشخاصُ الكبارُ والمهمون وأصحاب القوة والمكانة من حقهم أن يكونوا متأخرين كيفما بدا لهم وعلى الناس أن ينتظروهم (!!) ، فهم مهمون وأصحاب مسئوليات واسعة وعلى الآخرين أن يقبلوا ذلك (!!!)، وفى المقابل فقد كنت أرى فى المجتمعات الأكثر تقدماً رجالاً يقومون بإدارة مشاريع بحجم يفوق مجمل حجم إقتصاد كل الدول العربية ولا يمكن أن يكونوا متأخرين دقيقة واحدة عن موعد بل ويفتخرون بأنهم يسبقون المواعيد وأن مؤسساتهم فى سباق مع الزمن بهدف أن يكونوا فى إطار المواعيد المتفق عليها بل ويكونُ هدفهم فى كثير من الأحيان لا أن يقابلوا

الحدودَ الزمنية المتفق عليها بل أن يسبقوها. وقد أصبح يقيني راسخاً أن كلَ من لا يعرف كيف يضبط مواعيده ومواعيد عمله ومواعيد تنفيذ مشروعاته إنسان أو شركة أو مؤسسة مدموغة بالفشل الإداري (بل ولدي إعتقاد راسخ أنهم بنفس القدر لا يتقنون كل الأشياء الأخرى التي يقومون بها في الحياة) - وأي استثناء من ذلك أو أية محاولة لقبول إستثناءات من ذلك هي ضد العلم والتمدن والتحضر وحركة التاريخ في المجتمعات المتقدمة. وهناك فارق كبير بين الإلتزام بالمواعيد وإحترام الوقت بدافع الخوف وهو موجود في بعض الأحيان (في دول العالم الثالث) وبين أن يكون تقديسُ الوقتِ واحترامه والإلتزام بالأطر الزمنية المحددة هو ديدنَ الذين يحترمون أنفسهم وينتمون للعصر ويسايرون قيم التقدم: ففي كل مجتمعات العالم الثالث يذهب النوابُ للمجالس النيابية (البرلمانات) متأخرين ويظلون في إجتماعاتهم في حالاتِ فوضى عارمة ما بين متحدث مع زميل وآخر يُجري حواراً على الهاتف المحمول وثالث يكتب في أوراقٍ ورابع يُجري حواراً مع أحد المسئولين - ثم نجدهم جميعاً في الجلسات التي يحضرها رئيسُ الدولة في كل دول العالم الثالث : ملتزمين بالحضور في الموعد.. ملتزمين بآداب حضور الإجتماعات العامة : وهم هنا لا يفعلون هذا من باب تقديس الوقتِ واحترام المواعيد وإجلال الأطر الزمنية وإنما بدافع آخر لا يخفى عن فطنةِ القارئ. وهذا الدافع لا يخلق التقدم المنشود، لأن التقدمَ والتنمية يصنعها (المؤمنون) لا (الخائفون).

ومما أساء لقيمة الوقت وحُرمتها وأهميتها وكونها واحدةً من أسس الرقي وقيم التقدم وجود طبقة من الأثرياء الجدد في عدد من دول العالم الثالث كانوا في معظمهم بسطاء التعليم والثقافة وتكونتْ ثرواتهم بفعل وفضل علاقاتهم السياسية والعامة وليس لكونهم عبقريات إدارية أو إقتصادية أو علمية - ولما شاع نموذجُهم في عددٍ من المجتمعاتِ وصاروا في صدارةِ الواجهة الإجتماعية

أصبحوا مصدراً جديداً لبث القيم السلبية ومنها منهجهم فى التعامل مع الوقت ، فهم أبعد ما يكونون عن فهم وإحترام قيمة الوقت كأساس حضارى وقيمة من قيم التقدم ، إذ أنهم فى حد ذاتهم طبقة طفّيلية إنهمرت عليها الأموالُ دون ثقافة - ناهيك عما يعترى مصادر ثرواتهم من شكوك تدعم إستحالة أن يكونوا قدوة أو نموذج يُحتذى: فكيف يمكن لنا أن نقول للشباب فى مجتمعنا أن يحتذوا بقيادات الحياة الإقتصادية التى نسميها "رجال الأعمال" وهم تجسيد حى لعشرات القيم السلبية بوجه عام ولقيمة إزدراء الوقت والمواعيد بوجه خاص !، إن طبقة رجال الأعمال والأثرياء الجدد (معظمهم وليس كلهم) فى عدد من دول العالم الثالث هم طبقة منقّحة من رجال المافيا - فكيف يتسنى لنا أن ننتظر أن يكونوا قدوة تُتبع ومثالاً يُحتذى فى إحترام الوقت أو فى أية قيمة إيجابية أخرى من قيم التقدم. ويحزننى لأبعد الحدود أن أكتب بقلمى أننى رأيتُ عن قرب عشرات من هؤلاء الذين يسمون بكبار رجال الأعمال فوجدتهم بالمقارنة بالشخصيات الإقتصادية العالمية الكبرى التى تعاملتُ معها خلطة من أربعة عناصر: إنعدام الموهبة الإدارية، وفقر ثقافىٌ مذهل، وإنتهازية سياسية بلا حدود، وبُعد مطلق عن قيم ومبادئ كبار الرجال - ووجدتُ أن معظمهم قد كوّن مؤسساته وأعماله على أرضية من العلاقات وليس على أساس من الكفاءة والعبقرية الإدارية والإستعمال الإقتصادى النموذجى لتكنولوجيا العصر أو القدرة على إدارة الخدمات . ومرة أخرى يفرضُ السؤالُ نفسَه: كيف لمثل هؤلاء أن يكونوا قدوة ، إلا إذا كان رؤساءُ المافيا يصلحون لأن يكونوا قدوة لأجيال جديدة من الشباب؟!

ولا أجدُ من بين كل ما ذكرت فى هذه الجزئية من هذا الفصل ما أرى فائدة تكراره أكثر من قولى: أنه لا يمكن وجود قائد إدارى فعّال ومُنجز وعلى درجة عالية من الكفاءة إذا لم يكن تقديس الوقت مكون أساسى من مكوناته، ولا يعنى ذلك أن تقديس الوقت

هو العنصر الوحيد للكفاءة، فللكفاءة عناصر أُخرى عديدة (تقديس الوقت من أهمها) وإن كانت الكفاءة لا تنهض كاملة بدون باقى العناصر والتى بدونها لا يوجد تقدم.. ولا يوجد كادر بشرى من المديرين التنفيذيين القادرين على إنجاز المهمة التى تبدو للبعض مستحيلة بينما أعتقدُ أنا أنها سهلة وميسورة إلى أبعد الحدود ، وأعنى بلوغ درجة من التقدم الإقتصادى والتعليمى تجعلنا على مقربة من دول جنوب أوروبا وفى نفس الوقت تسيرُ بمحاذاة حياة ثقافيةً وإعلامية وسلام إجتماعى يكفلون لنا معاً المجتمع الذى ننشده: مصر المزدهرة والمستقرة والآمنة والتى يعودُ فيها المصريون لسجاياهم التى عُرفوا بها عبر التاريخ وكلها سجايا إنسانية نبيلة تقومُ على الخُلق السمح والمودة والترابط وإحترام الآخرين والبعد عن بؤرات العنف والتشاحن والصدام اليومى بين الأفراد والطبقات وسائر وحدات وكيانات المجتمع.

ثانياً : "ثقافة النظم"لا "ثقافة الأشخاص"

كنتُ أُطالع منذ أيام مقالاً لأحد الكتاب المعروفين عندما أوقفتنى كلماته عن سفيُر مصرَ بواحدة من الدول الكبرى، إذ بعد أن كالَ له المديح (وأغلب الظن عن حق) روى عن لسان شخصية مرموقة قوله فى حق نفس السفير (لو كان الأمر بيدى لأبقيت على هذا الرجل سفيراً لمصرَ في... دون إعتبار للقواعد التى تطبقها وزارة الخارجية، لأنه خسارة أن يترك كلَ هذه العلاقات ويأتى بعده من يبنى من جديد)، وإذا كان كاتبُ هذه السطور خلطةً من (رجل الإدارة) و(رجل الثقافة) فإن هذه العبارةَ (والتى كثيراً جداً ما

كررها آخرون فى حق آخرين) هى أكثرُ عبارة تستنفر تفكيرَ الرجلين : رجل الإدارة ورجل الثقافة : لا لأنها (خطأ) فربما تكون صحيحة وسليمة من زاوية الواقع الآنى، ولكن لأنها تستدعى موضوعاً من أهم وأخطر المواضيع المتعلقة بالعقل المصرى وظروف وملابسات تكوينه التاريخية والثقافية وتجربته مع الأيام والرجال. إن هذه العبارة (والتى نسمعها من كثيرين عن كثيرين من المتميزين فى مواقعهم) تكشف بوضوح تام عن إيماننا المتأصل عبر التاريخ بدور الفرد أكثر من إيماننا بفاعلية النظام (System)الذى يكون الفردُ مجردَ أداة من أدواته؛ مع بقاء الغلبة والأهمية والفاعلية للنظام وليس للأفراد المتميزين فى النظام.

وكإنسان مصرى تكوّن خلال ربع القرن الأول من حياته فى مُناخ مصرىٍ صرف فإننى لم أفطن إلا بعد سنوات للفارق الشاسع فى هذا المجال بيننا وبين مجتمعات أخرى لعلّ أهمها المجتمعات الأوربية الشمالية حيث يوجد النقيض: الإهتمام الشديد بتكوين الفرد تكويناً ثرياً ومتميزاً مع بقاء الغلبة والإهتمام الأكبر والفاعلية الأعظم للنظام (The System) مما يجعل الإنسانَ فى هذه المجتمعات يرى تداعيات وإنعكاسات ونتائجَ العبارة التى إقتطفتها من مقال أحد كبار الكتّاب... (دون أن يكون هدفى أن أناقش كاتبَ المقال فى صحة أو عدم صحة ما كتبه، فالأمرُ يقتصر على أن ما كتبهَ قد جذبنى للكتابة عن روح الملاحظة وليس عن الملاحظة فى حد ذاتها). ففى مجتمعنا الذىَ يربط بين الإنجاز والكفاءة وتحقيق النتائج من جهة وبين (صدفة وجود شخص ممتاز فى موقع معين) من جهة أخرى يكون من العسير على معظم الناس أن يدركوا النتائج الوخيمة لهذا الواقع: فإنتظارُ الصدفة أمرٌ لا يخضع لأية قوانين معروفة وعقلانية... والإيمان بأن الشخصَ الممتاز يجب أن يبقى فى موقعه لأن التغييرَ سيأتى بمن يبدأ من جديد هو تسليم بالمشكلة أكثر من أن يكون حلاً لها... وصيغتنا فى هذا الأمر هى التفسيرُ

الواضح لإنقطاع تواصل البناء (والتوجهات والجهود) فى حياتنا..وصيغتنا فى هذا الشأن تعمل ضد الحراك الاجتماعى الذى هو أساس تقدم الطبقة الوسطى والمجتمعات... وصيغتنا فى هذا الشأن تحمل فى طياتها جذور مشكلات كبرى إذ أننا لا نقبل فقط أن نتحمل الثمن المرتفع للتعامل مع قوانين الصدفة وإنما نقبل في نفس الوقت النتائج التى قد تكون "رائعة" وقد تكون "مروعة" حسبما تأتى به الصدفة... وصيغتنا فى هذا الشأن تتنافى مع حركة علوم الإدارة الحديثة والتى مع إيمانها بالقدرات الخاصة والمواهب فإنها تؤمن بشكل أكبر وأوسع وأعمق بالنظم (وليس بالأشخاص).

أما أول نتائج هذا الربط بين الإنجاز و"صدفة وجود شخص ممتاز فى موقع معين" فهو أننا نقبل أن نترك أعنة الحياة والمستقبل لقوانين الصدفة والتى لا تخضع لقواعد معروفة أو حتى عقلانية. وهكذا، نكون أبعد ما يمكن عن أولئك الذين يساهمون فى صنع وصياغة المستقبل وكأنهم تلاميذ الفيلسوف الفرنسى جان بول سارتر الذى كان لا يؤمن بأن هناك شيئاً اسمه المستقبل وأن المستقبل هو ما نصنعه الآن (سلباً أو إيجاباً أو تقاعساً) فى مطبخ الزمن الآنى. فالمستقبل يبدأ من لحظتنا الراهنة أو بالتحديد مما نقوم به "الآن" لصياغة "معالم الزمن الآتى". وعليه، فإننا نكون أبعد ما يمكن عن التخطيط الذى يحاول أن يرسم ملامح الغد وتفاصيله، فكيف نفعل ذلك ونحن نترك لقوانين الصدفة أن تأتى لنا ببعض المتميزين -أحياناً- فى بعض المواقع. إن هذا القانون هو النقيض الكامل لفكرتى "النظام" (System)و"التخطيط" (Planing).

كذلك فإن الولع بأن يبقى الأشخاص المتميزون فى مواقعهم لأن عدم بقائهم سيأتى بمن يبدأ من "الصفر" هو سبب واحد من أكبر عيوبنا وهو خواء حياتنا (بدرجة كبيرة وليس بشكل مطلق) من التواصل الموضوعى في جهود وخطوات البناء والتنمية ـ فالحقيقة أن التقدم لا يتحقق إلا إذا كنا نملك آليات التواصل والاستمرار مع

تبدل الأسماء والوجوه. بل إن إيماننا بضرورة بقاء المتميزين فى مواقعهم حتى لا يبدأ آخرون من الصفر هو إعترافٌ مؤلمٌ بواقع صعوبة التواصل بين أجيال من الأفراد كما أن هذه السمة من سمات تفكيرنا هى مرجع خلوّ (أو شبه خلو) حياتنا ممن يشغلون مواقع عامة بارزة ويمدحون أسلافهم. وذلك نقيض الحال فى معظم المؤسسات السياسية والإقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية فى المجتمعات ذات النصيب الوافر من التقدم. كذلك فإن القولَ بأن الخيرَ كل الخير فى بقاء كل متميّز فى موقعه هو مدخل لعالم يخلو من الحراك الإجتماعى والذىً هو من أسس التفاعل الإيجابى وتقدم المجتمعات ومن لزوميات بناء طبقة وسطى واسعة وقوية وصلبة تقود المجتمعَ. كذلك، فإن الإيمانَ بالأشخاص وليس بالنظام يجعلنا عرضةً لأمر فى غاية الخطورة : فبينما تقودَ "ثقافة النظام" لاستئصال أو إستبعاد العناصر الهدامة التى قد تصل لمواقع متميزة فإن "ثقافة الأشخاص" قد تأتى بالمتميزين كما أنها قد تأتى بالذين تأتى كبارُ المشكلات والأخطار والمضار مع مجيئهم ولا تكون هناك آليات فعّالة لإستبعادهم فى الوقت المناسب (الوقت هنا عنصر أساسى للفاعلية).

ويُضاف لكل ذلك أن صيغتنا فى الإفتتان بثقافة الأشخاص لا بثقافة النظام تحمل فى طياتها تنافراً وتناقضاً كاملين مع معظم معطيات علومَ الإدارة الحديثة التى تحاول أن تأخذ من الأشخاص أعظم مزاياهم مع بقاء الغلبة لأطر النظام وآلياته وتقنياته: فالنظام فى هذه الثقافات هو أساس التقدم والنجاح وليس بعض الأفراد (وإن عظمت مواهبهم) فى بعض المواقع.

نحن إذن أمام ثقافتين متباينتين إلى حد بعيد: "ثقافة الأشخاص" والتى يسهل التعرف على ملامحها فى واقعنا وتاريخنا منذ عشرات القرون... و"ثقافة النظم" (Culture of Systems) وهى الثقافة التى نمت وتعاظمت أسسُها ومعالمها فى دول الحضارة الغربية ثم إنتقلت إلى العديد من المجتمعات الأخرى التى لا تنتمى

للحضارة الغربية مثل المجتمع الياباني والعديد من مجتمعات جنوب شرق آسيا بل وعدد من مجتمعات أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية. ومن غير المفيد الحديث عن "الأفضل" و "الأسوأ" والإنطلاق من زوايا إتهامية ، فالذى حدث لدينا وأنتج "ثقافة الأشخاص" ضفيرة من الظروف التاريخية والثقافية ما كان لها أن تنتج غير ما أنتجت. والهدف من هذا الحديث كله أن نتساءل : هل يمكن لمجتمعات "ثقافة الأشخاص" أن تتحول تدريجياً لمجتمعات نظام أو نظم؟ والإجابة : نعم، بل : قطعاً نعم، فقد حدث ذلك فى أكثر من حالة، وكانت آليات حدوث ذلك آليات تعمل على إحداث تحول على المدى القصير وتمثلت فى كلمة واحدة هى "القدوة" التى حاولت (ونجحت) فى تحقيق قدر غير قليل من فرض ثقافة النظام، وأما الإنجاز الأكبر فمرهون بآلية أخرى هى نظام التعليم الذى يضع نصب عينيه أنه وحده القادر على إنجاز التحول الأكبر فى هذا المجال عندما تصمم برامج التعليم وهى تهدف لخفض الأبعاد الشخصانية فى التفكير وتعظيم الأبعاد الموضوعية التى هى أساس أى نظام أو أى نظم.

وعندما يحدث ذلك فإن بقاء بعض المتميزين فى مواقعهم لا يتحول إلى "شبه معركة حربية" يمارسون من خلالها معركة :أن يكونوا أو لا يكونوا" ، ولا يكون من أكبر مشاغل الكثير من المسئولين القضاء على من يصلحون للحلول محلهم وتبوأ مواقعهم؛ ولا تكون العلاقة بين (الخلف) و (السلف) على ما هى عليه فى واقعنا : مترعة بالبغض والمشاحنة وعامرة بالنقد الذى يصل إلى عرض مستمر للمثالب (الخلف يعرض مثالب السلف والسلف يتندر بمثالب الخلف) بل ونصل إلى "مناخ ثقافى عام" يبحث فيه كل مسئول عمن يصلح للحلول - ذات يوم - محله، فتدور عجلة الحراك الإجتماعى ويحدث ما يسميه البعض بدوران النخب وهى أمور تكون فى حالة كمون إستاتيكى كلى فى ظل "ثقافة الأشخاص"، حيث تضمر فكرة التغيير وتصبح عند البعض مرادفاً للتدمير!

ثالثاً : الإتقــان

تحولت فكرةُ الإتقان إلى علم قائم بذاته هو (علم إدارة الجودة) والذى إنضم خــلال العَـقـودِ الأربعـَة الأخـيـرةِ لمنظومــةِ العلوم الإجتمـاعية بل وأصـبـحت هنَاك معـاهَدٌ لا تقوم بتـدريس إلاّ علمَ الجـــــودة .(Quality Management/ QM) ورغم أن هنـاك أدبيات كثيـرة فى علم الجودة أشهرها كتابات البـروفيسور -Dem ingالذي جـرى العـرف على إعـتبـاره أب أو أحـد آبـاء "علم إدارة الجودة" إلاّ أننى لا أريدُ فى مقال عام كهذا أن أدخل فى تفصيلاتِ وتفـريعـاتِ علم إدارةِ الجودةِ والمواضيعِ الأسـاسـية لهـذا العلم وهى الجـودة أو الإتقَـان فى مـرحلَة التـخطيط ثم الجـودة أو الإتقـانِ فى مرحلة التنفيذ ثم المراجعة بعين تنظر للجودة والإتقان، ولكننى أريد أن أقـول أن تواجـدَ وتطبـيـقـاتِ علوم إدارةِ الجـودةِ وتفشى ثقـافـة الإتقــان مـا هـى إلاّ إنعكاس لحَـقـيـقَـة أكـبـر وهى وجـود حــراك إجـتــمــاعى فـعّــال فـى المجـتــمـع. فــالإتقــانُ ملمحٌ من مــلامح المتـميـزين... والمتمـيـزون هم الذين يفـرزون مكونات ثقـافةِ الإتقـانَ ومفـرداتِ علومِ إدارةِ الجـودة... وإذا لم يكن المجتمعُ يسمحَ بحراكَ إجتماعى يبرزَ المتميزين منِ أبناءِ وبناتِ المجتمع فإن ثقافة الإتقانَ لا توجد وتحل محلها ثقـافة العشوائيةِ وتعم فى المجـتمع كلُ بدائلَ صـور ومشاهد الإتقان.

وكما ذكرت فى فصل من فصول أحد كتبى تحت عنوان "التحول المصـيـرى" فـإن الحـراك الإجـتـمـاعى الحـر وتفـاعـلاته همـا اللذان يجعـلان أصحاب القـدرات الأعلى من أبناء وبناتِ أى مجتمع يشغلونِ المواقع القيادية فى كل مجالاتِ الحياة فى المجتمع وهو ما يفرِّز هرماً إجتمـاعيـاً صـحيـحـاً وسليمـاً قد يطلق البـعضُ عليه أنه الهـرم الذى أنتجته الداروينية الإجتماعية بينما يغضب البعضُ (ولاسيما إذا كان هؤلاء ينتمون لعلماء الإجتماع الإشتراكيين) ويفضلون أن نقول (ولا مـانع لدينا) أن هذا الهـرم لا يبنى بالداروينيـة الإجتمـاعيـة وإنما يبنى

بالحراك الإجتماعى الحر والفعال والذى يتيح الفرصة لكل متميّز ومتميّزة من أبناء وبنات المجتمع لتقدم الصفوف والمشاركة بفاعلية فى صنع الواقع والمستقبل: وهذه هى الخلفية الوحيدة التى تسمح بذيوع ثقافة الإتقان.

وعلى النقيض فإن المجتمعات التى لا تسمح تركيبتها بالحراك الإجتماعى الحر تفتح المجال على مصراعيه أمام غير المتميزين وغير الموهوبين وأصحاب القامات المتوسطة لكى يحتلوا مواقع عديدة على رؤوس الكثير من المؤسسات والتنظيمات والهيئات فى المجتمع وهو ما يوجه ضربة قاضية لثقافة الإتقان ويشيع مناخاً ثقافياً مختلفاً تماماً أسميه بثقافة القامات المتوسطة وفيه يختفى الإتقان وتشن الحروب بلا هوادة على المتميزين والمتميزات من أبناء وبنات المجتمع لأن أصحاب القامات المتوسطة هم المصدر الأول لهذا المناخ العام : فبدونه تتبدل قواعد اللعبة ويهبطون من مواقعهم العالية إلى مواقع أدنى تتناسب مع قدراتهم ومحدودية مواهبهم.

وموضوع الثقافة التى ينشرها "متوسطو القامة" بل والمناخ العام الذى يخلقونه هو موضوع يستحق الكثير من العناية من المفكرين والدارسين : لأن المثقف المستنير بوسعه أن يتصور كل ملامح الحياة والمجتمع والعلاقات التى تنشأ عن سيادة وشيوع "متوسطى القامة" وما يخلقونه من آليات لبقائهم وبقاء نوعياتهم فى مواقع مؤثرة وكذلك الدمار الذى يحدثونه فى "القيم" و "المثل" و"الأخلاق العامة" وكذلك إنعكاسات شيوعهم على الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية، وما يجرون المجتمع إليه من "إنخفاض مروع" فى "كل المستويات".

ومن النقاط التى يجدر توضيحها عند الحديث عن "الإتقان" و"إدارة الجودة" أن الإتقان ليس أمراً مرتبطاً بالتقدم التكنولوجى وإنما هو فكرة فى رؤوس بعض الناس. ويذكر كاتب هذه السطور أنه عندما كان يحاضر ذات يوم بمعهد جوران (Juran) لإدارة الجودة بالولايات المتحدة الأمريكية أنه أسهب فى شرح فكرته أن

"الإتقـانَ" فكرةٌ فى رؤوس المتـمـيـزين وليس ثمـرة التكنولوجـيـا (فالتكنولوجيا نفسها ثمرة أخرى من ثمار تفكير المتميزين)...أذكر أننى عندمـا أسـهـبت فى شـرح هذه الفكرَة وتطرقتُ للحـديث عن "الإتقان" فى مصرَ القديمة وكَيف أن بناءَ هرم خوفو بالذات يُعد مثـالاً بلا نظيـر لكون الإتقـان "فكرة فى الرؤوس" قبل أن يكون أى شئ آخـر، إن عـمـيـد المعهد الذى كنت أحاضـرُ به علق على هذه الجزئية بقوله أننى لست بحاجة لمزيد من الأدلة على صحة هذا الزعم لأن شعار معهد جوران نفسه ليس إلاَّ عاملاً فرعونياً ينقش على جـدار !! ويعنى ذلك أن أكبـرَ مـعـهـد فى العـالم لعلوم إدارة الجودة لم يـربط بين الإتقـان وبين التقـدم التكنولوجى إذ أنهَ وجد أن العاملَ المصرى القـديم كان تشـخيصـاً لفكرة الإتقان..وتحفل مصر القديمة بأدلة كثيرة على أن الإتقان "فكرة" قبل أنَ يكون أى شئ آخـر : فإذا قمناً بمقارنة بسيطة بين درجات الإتقـان فى هرم الملكُ خوفو ودرجات الإتقان فى الهرمين اللذين بناهمـا والدُ الملكِ خوفو وهو الملك سنفرو لأدركنا كيف يمكن أن تحدث طفرة هائلة فى مستويات ومعدلات الإتقان خلال سنوات قليلة وهو ما لا يمكن أن يكون له تفسير إلاَّ وجود كادر بشرىً يجسد بدرجة أعلى دقائق فكرة الإتقان.

ولا أكاد أتصور وجود خلاف حول ما شهدته حياتنا المعاصرة من تدهور مذهل فى مستويات ودرجات الإتقـان فى مصـرَ خـلال نصف القرن الأخير وهو أمر لا يفسر إلاَّ بإنقلابَ الهرم المجتمعى وتلاشى التميّز وما أدى إليه ذلك من شيوع ثقافة متوسطى القامة والذين لا يمكن أن يكون الإتقان وشيوع روحه هدفاً لهم إذ أن فاقدَ الشىء لا يُعطيـه. إن شـيـوع قيم وثقـافـة ومـسـتـويـات "مـتـوسطى القـامـة" يجـعلنا نكاد نرى كلمـات الفـقـرة الأخـيـرة من المزمـور ١٢ تتجسد كل لحظة أمام عيوننا :

(الأشـرار يتـمـشـون فى كل ناحـيـة عند إرتفـاع "الأرذال" بين الناس).

رابعاً : غرس قيمة التعددية

إذا كانت "الديموقراطية" هى أعظم إنجازات الجنس البشرى منذ بداية مسيرة تمدنه وحتى هذه اللحظة فإن "التعددية" هى أحدُ منابع الديموقراطية. فلما كان الإنسانُ قد أصبح على يقين من أن "التعددية" فى المذاهب والآراء ووجهات النظر والذوق هىَ من أهم معالم "الإنسانية" فقد كان من الطبيعى أن تقوم النظم السياسية على أساس إحتواء وإحترام التوجهات المختلفة مع عدم السماح لأىٍّ منها (ولو كان يحظى بأغلبية قوية أو حتى مطلقة) من إستئصال حق الآخرين فى الإختلاف ورؤية الأمور بشكل مختلف والإعتقاد فى برامج وأفكار ونظم ونظريات أخرى.

بل إن الإنسانية تحولت مع تطور مسيرة تمدنها من "التسليم بأن التعددية من معالم الإنسانية الأساسية" إلى "الإعتقاد بأن التعددية من مصادر ثراء الإنسانية".. وأن التعددية هى من أهم منابع الإبداع والإبتكار والتجديد والتجويد.

ورغم ذلك الإيمانَ بالتعددية على سطح الحياة المعاصرة فإن الغوص تحت جلد معظم البشر فى هذا العصر يثبتُ أننا لا نزال فى مرحلة بدائية للغاية من تمثل قيمة الإيمان بمعنى ومزايا التعددية. وينطبق ذلك على أكثر المجتمعات تقدماً (وفى طليعتها المجتمع الأمريكى) كما ينطبق على كثير من الدول الأقل تقدماً بما فى ذلك دول العالم الثالث. فلا يزال هناك زخمٌ من نقص الفهم وسوء الظن المتبادل بين الحضارات المختلفة يجعل فوائدَ وعوائدَ التعددية أقل بكثير من أن يمكن أن يكون كما يؤدى كل ذلك فى غير كثير من الأحيان إلى محاولة البعض "تنميط العالم" وهو هدف مستحيلٌ من جهة ويعارض التعددية من جهة أخرى ويبذر بذور الصراع والصدام اللذين يمكن للإنسانية أن تعيش وتنمو وتزدهر بشكل أفضل بدونهما.

ومن الأدلة الواضحة على التراث المهول من سوء الفهم وسوء الظن والأفكار المشوهة بشكل متبادل بين الحضارات: فكرة الحضارة الغربية عن معظم الحضارات الشرقية والتى تقوم فى بعض الأحيان على تصورات وهمية لا أساس لها من الصحة وكذلك فهم أبناء الحضارات القديمة للحضارة الغربية وهو فهم مشوب بتشوهات هائلة ويركز على المثالب ويتجاهل المناقب، رغم تمتع معظم البشر فى العالم بالعديد من إنجازات الحضارة الغربية.

وإذا كان البعضُ اليوم فى الغرب بوجه عام وفى الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص يميلُ إلى أن العلاقة بين الحضارات ستكون فى المستقبل صراعاً وصداماً ولا سيما العلاقة بين الحضارة الغربية والإسلام ، فإن أدبيات هذا الإتجاه تدلُ على فقر معرفىٍّ مذهل : فكتاب (صدام الحضارات) لصموئيل هنتنجتون وغيره من الكتّابات المماثلة لأشخاص مثل بول كنيدى وفوكا ياما هى خلطة من الكتابات الصحفية/ السياسية أكثر من كونها كتابات رصينة تقوم على معرفة واسعة بالحضارات ودون أن تتوفر لدى أصحابها الرؤية التى تسمح لهم بأن يروا آلية صنع سيناريو الحوار وعدم الإقتصار على سيناريو الصدام. ولا يعنى ذلك أن سيناريو الصدام مستبعدٌ وإنما يعنى أن سيناريو الحوار ممكنٌ إذا كانت الرؤية فى هذا الإتجاه وبُذلت الجهود الفكرية والثقافية لتدعيمه.

إن عالمَ اليوم الذى يرفع شعارات مثل (الديموقراطية) و(حقوق الإنسان) و(الحريات العامة) و(التعددية) ينبغى أن يدرك أن نبلَ هذه القيم لا ينفى أن تعاملَ الإنسان معها على أرض الواقع لا يزال فى مرحلة أولى، وهو ما يجعل الممارسات العملية تتسمُ أحياناً بنقيض تلك القيم. وينطبق ذلك بوضوح على قيمة التعددية إذ ترفعُ الحضارة الغربية لواءَ قيمة التعددية بيد ويرفع بعضُ أبنائها لواءَ تنميط العالم بيد أخرى ، وهى حالة إرتباك تعكسُ كون البشرية فى مرحلة أولى من مراحل نمو بعض هذه القيم.

فالتعددية إذا كانت تعنى (والأرجح أنها بالفعل كذلك) أن تعددَ

المشارب والمذاهب والثقافات والأذواق والآراء وأساليب الحياة هى معلمٌ أساسىٌّ من معالم الحياةِ البشريةِ على الأرض بل ومن مصادر ثراء هذه الحياة فإنَ النتيجة يجب أن تكون (الخلاف فى ظل الوحدة) والخلاف هنا ينطبق على ما ذكرته من مشارب ومذاهبٍ وتوجهات. أما الوحدة فتعنى (الإنسانية).. كما أن ذلك لا يمكن إلاَّ وأن يعنى توسيع ثقافة إحترام الغيرية (Otherness)على أن يحدث ذلك بين كل الأطراف وبشكل متكافئ فى وقت واحد. وإحترام الغيرية يتناقض بداهةً مع أى مُحاولة لتنميط العالَم. وجديرٌ بالتنويه هنا أن تنميط العالم ليس توجهاً عاماً للحضارة الغربية. إذ لا تشارك فيه أوروبا الغربية. وإنما هو توجه أمريكى فى المقام الأول وليس له من مرجع إلاَّ الفقر الأمريكى المذهل ثقافياً.

خامساً : نقد الذات والتجويد المستمر

آمنتُ منذ سنوات طويلة وفى مرحلة كان الفيلسوف الألمانى "إيمانويل كانط" وأعماله الفكرية العظيمةُ مركز إهتماماتى الفكرية أن عبارة هذا الفيلسوف الشهيرة : (إن النقدَ هو أهمُ أداة بناء طوّرها العقلُ الإنسانى). إن هذه العبارة هى من أحجار الزاويةِ لنجاح وإزدهار أى مناخ تعليمىٍّ وثقافىٍّ. ويقابل عبارة كانط فى أدبياتنا الشرقية مقولة عُمر بن الخطاب: (رحم اللهُ من أهدى إلينا عيوبنا) بمعنى أنه يطلب الجزاء الطيب من الله لمن يفتح عيوننا على عيوبنا ووسيلة ذلك (النقد).

بعد أن ترسخ فى تفكيرى أن الجو الثقافى العام الذى يحفل بالعقل الناقد هو الجو الثقافى الذى يسمح بالتطور والتقدم والإزدهار، بعد أن ترسّخ ذلك الإعتقاد فى بنية تفكيرى، جاءتَ تجربة عشرين سنةٍ من العمل بمؤسسةٍ إقتصاديةٍ من أكبر عشر

مؤسسات فى العالم لتحول هذا "الإعتقاد الفكرى" لواقع معاش فى كل لحظة. فهذه المؤسسة التى تشبه كبريات المؤسسات الإقتصادية العالمية ولاَّ سيما التى يرجع تاريخها لأكثر من قرن ، هى مؤسسات لها ثقافتها الداخلية الخاصة. وقد أذهلنى فى كل يوم من أيام السنوات العشرين المذكورة أن أرى فى كل لحظة ومناقشة وإجتماع وحلقة عمل تشخيصاً كاملاً لأن (النقد هو أحد أكبر أدوات البناء): فنقد الأفكار.. ونقد الخطط.. ونقد البرامج.. ونقد المشروعات قبل وأثناء وبعد تنفيذها هى عمليات لا تتوقف من أجل (تقليل السلبيات) و(تعظيم الإيجابيات). والتناول النقدى لكل شئ ليس حقاً من حقوق "الكبار" أو "الرؤساء" فقط، وإنما هو حق لكل ذى عقل ، فمن مجموع العقول الناقدة يتشكل النجاح والتميّز.

ولا شك عندى أن "النقد" الذى هو بمثابة آلة لا تتوقف عن البحث عن السلبيات وتقليلها ورصد الإيجابيات وتعظيمها يحتاج لمناخ عام يُعلّم أبناءَ وبنات المجتمع "النقد الموضوعى" أى الذى يهدف للتجويد المستمر وهو يختلف فى روحه ونسيجه ومنطلقاته وأهدافه عن النقد فى بعض الثقافات التى تغلب عليها "الشخصانية" وتقل فيها "الموضوعية" ، إذ يكون "النقد" فى هذه البيئات أداة هجوم وإنتقام وإنتقاص وتجريح. والمعوّل هنا على المناخ الثقافى والتعليمى العام وكيفية تقديمه للنقد ـ منذ الصغر ـ كأداة عقلية موضوعية تهدف لمصلحة عامة لا لمصلحة شخصية.

وغيرُ مستغرب أنَّ يكون المناخ الثقافىُّ العام الذىَ رسّخ قبولَ وإحترام "التعددية" أكثر إستعداداً لإفراز النقد الموضوعى كأداة تعامل عقلىٍّ مع كل الأشياء على خلاف "مجتمعات الرأى الواحد" و"النموذج الواحد للحق والصواب" فإنها غالباً ما تفتقر لروح النقد البناءة والمتسمة بالموضوعية أى توجيه النقد "للمواضيع" وليس "للأشخاص".. وبهدف "التجويد" لا "كسب الحروب الشخصية بين الأفراد". كذلك ليس بمستغرب أن تكون البيئات الثقافية التى سميتها فى فصل سابق بثقافات النظم (لا الأشخاص) أكثر قابلية

أيضاً لإفراز عمليات نقد موضوعية تهدف للتحسين والتجويد.

وليس بجديد أن أقول أن هناك علاقة وثيقة بين "ثقافات النقد البناء" و"ثقافة الحراك الإجتماعى" : ففى المجتمعات التى ينشط فيها هذا الحراكُ وينشط فيها تبادلُ المواقع بوجه عام، وبين النخب بوجه خاص، توجد مساحة أفسح لبذر ثقافة النقدِ البناء على خلافٍ المجتمعات المغلقة حيث يصعب على الإنسان أن يفرق بين "الموضوعى" و"الذاتى" لأنه مشغولٌ بالذاتى إنشغالا يدخل تحت باب "أكون-أو-لا-أكون" ؛ وهو ما يجعل الموضوعية فى النقد كالحلم المستحيل.

كذلك فإننى أربط بشدة بين "قيم المتوسطين" والتى أشرت إليها من قبل فيما كتبته عن "الإتقان" وبين صعوبة إنتشار ثقافة النقد البناء : فالمتوسطون لا يستطيعون البقاء فى ظل مناخ عام يقوم على النقد البناء ، لأن إكتشاف حقيقة قدراتهم ومكنهم ومواهبهم ستكون أول نتائج شيوع ثقافة النقد البناء، حيث ستعم معايير لا يقبلونها فى التقييم.

وخلاصة القول هنا ، أن "النقدَ البناء" وإشاعة مناخ ثقافى عام يرحب بالنقد ويشجع عليه ويرسّخ (من خلال القدوة والتعليم) الدورَ الفعّال للعقلية الناقدة وما يعود على المجتمع ككل من عظيم الفوائد من وجودها هو من أهم قيم التقدم، وككل قيم التقدم فإنَ ذيوعها يكون دائماً فى حاجه ماسة للقدوة والمثل (فى البداية) ولبرامج تعليمية تغرسها فى العقول (لعموم ذيوعها مكانياً وزمانياً).

سادساً : الإيمان بعالمية المعرفة

(اطلبوا العلم ولو فى الصين)

حتى بالنسبة للذين يرفضون بعض جوانب ظاهرة العولمة فإن واقعَ الحياةِ فى عالمنا المعاصر يؤكد ان العلم بكل معانيه ليست له

حدود. فإنفتاح القنواتِ بين كل الجهات المتصلة بالعلم والبحث العلمى أصبح حقيقة لا يمكن أن تنكر وإذا كنا نتكلم عن العلم بمعنى العلوم التطبيقية فلا يكاد يوجد معارضٌ واحدٌ للقول بعالمية المعرفة إزاء البحث العلمى فى كل دوائر العلوم التطبيقية وفى مجالاتِ تطبيقاتها (التكنولوجيا). وكان العاملُ الأكثر حسماً فى الوصولَ بعالمية المعرفة فى مجالات البحث العلمى فى العلوم التطبيقية لهذه الدرجة الرحبة تلك الصلة الوثيقة فى المجتمعات المتقدمة بين البحث العلمى والحياة بوجهٍ عام والحياة الإقتصادية بوجه خاص وهو ما جعل دائرة "البحثُ والتّنمية" Research and Development تتسع حتى تصبح أوسع من دائرة البحث العلمى Scientific Research بمعناه القديم، والذى يكون فيه البحث العلمى منبتَ الصلةِ بشكل ما بالتوظيفات الحياتية للعلم وهى الغايةِ الرئيسية لمَا يعرفُ الآن بالبحث والتنمية (R&D) فنظراً لأن المجتمعات المتقدمة قد أخرجت (بدرجةٍ كبيرةٍ) من الجدران المغلقة للجامعات ومراكز البحث وجعلت العديدَ من مجالاته تدور وجوداً وعدماً مع التوظيف الحياتى/الإقتصادى/ الإجتماعى للعلم فقد أصبحت عالمية المعرفة فى دنيا العلوم التطبيقية هى الحقيقة الكبرى. وهكذا أصبحنا نجد أن ميزانيات البحث العلمى المندرج تحت تسمية (Research and Development)، (R&D) من جهة تفوق ميزانيات البحث العلمى المجرد بكثير ومن جهة ثانية فإنها تنفق ليس عن طريق الدول وإنما المؤسسات الإقتصادية. وهكذا أصبح كل من يعمل فى أى مجال من مجالاتِ الصناعة أو التجارة أو الخدمات يبحث عن احدث تكنولوجيا العَصر لتوظيفها فى عملية تطوير وتوسيع أنشطته وتعظيم العوائد منها وهو ما يضاعف من إتساع معنى "عالمية المعرفة".

ولعلى لا أكون مبالغاً إذ أقول أن النهضةَ اليابانية فى طورها الذى أعقب هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية كانت مَن أكبر

أصحاب الفضل على مفهوم عالمية المعرفة إذ سعت اليابان إلى العلم والتكنولوجيا فى كل موضع فى الأرض لتحصل عليه وتهضمه وتوظفه بأشكال مذهلة، وهو ما كان عصب التقدم اليابانى فى السنوات التى تلت ١٩٤٥. وفى مجال العلوم الإجتماعية فإن الأمر يبدو مختلفاً بعض الشيء إذ تدخل الإعتبارات الحضارية والثقافية فى النظرة للعلوم الإجتماعية، ورغم صحة ذلك بشكل نسبى إلا أن دوائر جديدة نمت داخل عوالم العلوم الإجتماعية حققت ما حققته العلوم التطبيقية فى عالمية المعرفة: فعلوم الإدارة الحديثة وعلوم الموارد البشرية والتسويق والكثير من الأفكار الإقتصادية تمكنت من أن تعبر الحدود وتحقق لهذه الفروع من العلوم الإجتماعية قدراً هائلاً من "عالمية المعرفة" نظراً لإتسامها بقدر كبير من عدم الصبغة الثقافية "Culture Free" ولعظيم مردوداتها الحياتية. ولا ينفى ذلك أن بعض فروع العلوم الإجتماعية قد ظلت "بين بين" لشدة إتصالها بالأبعاد الثقافية والحضارية وإن كان ذلك لا ينفى ان تغلغلاً غير يسير للبعد العالمى فى هذه العلوم قد تحقق. ومقاومة "عالمية المعرفة" قد تبدو للبعض لاسيما فى الواقع العربى سمة طبيعية من سمات المجتمعات القديمة، ولكن من الأرجح أنها ليست كذلك: فالصين مجتمع قديم ولكن الواقع يؤكد أن الجاليات الصينية فى جنوب شرق آسيا كانت هى طليعة الطفرات التى قامت على قيم من أهمها عالمية المعرفة، واليابان مجتمع قديم ولكنه المجتمع الرائد فى عدد من قيم التقدم وفى مقدمتها عالمية المعرفة، وكذلك الهند التى رغم كونها مجتمعاً قديماً وذاخراً بالمشكلات الإجتماعية فقد كانت المؤسسات العلمية فيها نموذجاً نادراً للمؤسسات العلمية التى لم تتدهور فى العالم الثالث. وكانت جسور البحوث العلمية والتكنولوجية ممتدة بينها وبين العالم وهو ما أدى إلى الكثير من الإنجازات لعل أهمها الإنجاز الهندى فى صناعة السلاح ثم التألق الهندى الفذ فى عالم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. وتفسيرى الخاص أن المجتمعات العربية بقيت بعيدة إلى حد بعيد عن مزايا عالمية المعرفة

بسبب التدهور الكبير فى مؤسساتها التعليمية ومراكز البحث العلمى كنتيجة لخضوع هذه المؤسسات والمراكز للحياة السياسية فى هذه المجتمعات وهو ما جعل هذه المؤسسات والمراكز منبتة الصلة بحركة العلوم فى العالم كما استأصلت روح الإبداع منها وحولتها إلى كيانات راكدة تفرز تعليماً لا علاقة له بالعصر والحياة ومنبت الصلة بحركة البحث العلمى فى كل مجالات العلوم التطبيقية والإجتماعية وكانت الترجمة النهائية لذلك هو الغياب العربى المطلق فى دوائر الإنجازات العلمية والبحوث المتألقة فى كل مجالات العلوم التطبيقية ودوائر بحوث العلوم الإجتماعية على السواء.

سابعاً : قيم العمل الحديث (أو قيم التقدم الإدارى)

كما أن القيم التى حاولت إلقاء بعض الضوء على ما أظنه من أهمها هى من "قيم التقدم" بوجهٍ عام ، أى من القيم التى ينبغى أن تغرس فى المناخ الثقافى والتعليمى العام حتى تكون البيئة مهيأة لحركة المجتمع إلى التقدم المنشود ، فإن ذات القيم الست هى أيضاً من ركائز قيم العمل الحديث أو من قيم التقدم الإدارى. وعليه ، فإن القيم الخمس التى أسلط بعض الضوء عليها فى هذه الجزئية تحت عنوان "قيم العمل الحديث" يجب أن تسبقها "القيم الست الأخرى" بحيث يكونون معاً "قيم العمل الحديث" الإحدى عشر.

■ عمل الفريق :

خلال سنوات عديدة من العمل فى بيئة دولية بكل ما تعنيه

الكلمة من معان حيث يعمل معاً آلاف الأشخاص الذين ينتمون لدول عديدة ولثقافات بالغة التباين تكشف أمام عيني بوضوح ضعفنا الشديد (كمصريين) فيما يتعلق بالعمل الجماعي أو عمل الفريق. فبينما تسهل هذه العملية بشكل هائل عند معظم الأفراد القادمين من آسيا (ولاسيما من خلفية يابانية أو صينية) وبينما يسهل ذلك أيضاً على شعوب أخرى كالأوروبيين وغيرهم، فإن تجربة العمل اليومي لسنواتٍ عديدة في هذه البيئة متعددة الجنسيات كانت تجسد أمام ناظري الصعوبة البالغة لدى معظم المصريين للانخراط في عمل جماعي وكأعضاء في فريق عمل. فمنذ اللحظات الأولى، تظهر على السطح "صدامات الأنا" بشكل بارز للغاية...كما تظهر على السطح رغبة كل فرد في أن يتأكد من أنه في حالات النجاح سيكون صاحب هذا النجاح أما في حالات الفشل فإن غيره سيتحمل التبعة!.. كذلك كانت الأمور تدل بوضوح أن أحداً لا يقبل أن يكون عمله (أو تكون مساهمته) مجرد أمرٍ مكمل لأداء الآخرين. وفي مئات الحالات، كانت الأمور تصل إلى حالة من التأزم يطلب فيها البعضُ إما خروجهم من الفريق أو خروج شخص أو أشخاص آخرين وإلا !! فإن الفشل النهائي مؤكدٌ (!!). وكان عدم حدوث ذلك من أفراد ينتمون لخلفيات أخرى مثل البريطانيين والآسيويين والألمان وغيرهم عاملاً يزيد من ظهور ملامح الصورة : وهي صعوبة انخراط معظم المصريين في عمل جماعي وصعوبة أن يقبل أحدٌ أن "الشكر" على الإنجاز (في حالة النجاح) سيكون من نصيب (فريق عمل) وليس (شخصاً محدداً)! (هو المتحدث في كل حالة).

ولما كانت علومُ الإدارةِ الحديثةِ تقوم على مجموعة أساسية من الركائز من أهمها (العمل الجماعي) أو (عمل الفريق)... فإن تطبيق تقنيات علوم الإدارة الحديثة على أعداد كبيرة من المصريين يبقى أمراً صعباً بإستثناء حالات وجودهم بالخارج، إذ لا يكون أمامهم إلا (الاستسلام المطلق) لمفردات نظم العمل في تلك البيئات

الخارجية وإلاً لفقدوا عملهم على الفور. وفى هذه الحالات، فإن بعضهم ينجح ويتألق وتعاوده "جرثومة الفردية" التى عرفها لمدد طويلة... فينسب نجاحه لنفسه فقط ، متناسياً أنه لم ينجح بتلك الكيفية إلا فى تلك "البيئات الصحية" التى فرضت عليه قيم العمل الحديث وتمكنت من استخراج أفضل ما فيه من مكن وقدرات. ولا تزال كلمة أستاذ يعمل فى معهد كاليفورنيا للتكنولوُجيا ترن فى أذنى عندما قال لى (فى أواخر ١٩٩٩): (أن أحمد زويل بكل المعايير عقل علمى فذ ، ولكن على كل إنسان أن يتذكر أن هناك ١٧ إنساناً فى نفس المعهد الذى فيه أحمد زويل قد حصلوا على جائزة نوبل فى مجالات علمية، وهو ما يعنى أن "معجزة النظام" لا تماثل فقط بل وتتفوق على "معجزة الفرد"، وان كانتا مطلوبتين فى نفس الوقت وإلاّ ما تحققت النتيجة). كذلك فإن أحمد زويل نفسه لم يكف عن الحديث عن "فريق العمل" الذى بدونه ما كان له أن يبلغ ما بلغ، كما أنه كان يضيف دائماً (وهو رأى بالغ القيمة) أن "بيئة العمل والبحث العلمى فى معهده" هى صاحبة فضل لا ينكر وراء حصوله على جائزة نوبل فى الكيمياء سنة ١٩٩٩ . ولكننا أبناء (ثقافة الأشخاص) لذلك فإننا ننسى كل جوانب القصة ونركز على "الفرد" لإننا منذ أكثر من خمسين قرناً نفهم (ونقدس) الفراعين فى كل مجال ولا نولى أى اهتمام بالنظم التى هى المنتج الأول للنجاح والتقدم والإنجازات العظمىُ ولا توجَد آليات لعلاج هذا العيب الكبير فى مكوناتنا إلا ما ذكرته فى أكثر من فصل من فصول كتبى: "القدوة" (كأداة تطوير على المدى القصير) و "التعليم العصرى" (كأداة تطوير على المدى المتوسط والطويل).

أما "القدوة" فهى ليست مجرد كلمة عامة مُبهمة ومجردة وإنما هى ترجمة كلية لمدير عصرىٍ تكّون وفق معطيات وثقافة علوم الإدارة الحديثة والتى تُجعل كل رئيس عمل فى موقعه مسئولاً عن إدارة العمل بشكل "يجمّع" العاملين فى مجُموعات أو فرق عمل تربط بينها روابطُ التآلف والتكامل فى مقابل رؤساء عمل آخرين

يعملون على تعظيم الفردية والتشرذم وخلق ولاءات فردية مباشرة بين كل إنسان فى التنظيم ورئيس العمل. إن المدير العصرى الذى تكون وتدّرب وفق روح وثقافة ومعطيات وتقنيات علوم الإدارة الحديثة تكون من أهم مهامه خلق هذه الروح أى روح الفريق بينما ينخرط معظم رؤساء العمل لدينا فى خلق روح مغايرة يكون العاملون فيها جزراً مستقلة ومنعزلة عن بعضهم ويكون إتصالهم الوحيد برئيس العمل فيما يمثل له بصفة شخصية مصدرَ قوة وعزوة ويُعظم من مكانته الخاصة على حساب إهدار كلى لروح العمل الجماعى وثقافة الفريق.

وتستمد هذه الثقافة السلبية منابعها من فقر وضعف التعليم الإدارى الحديث لدينا وكون معظم القيادات (مجرد رؤساء فى العمل) وليسوا (مديرين تنفيذيين عصريين)، كما تستمد وقودها من ثقافة القرية المصرية حيث كان "العمدة" لعقود طويلة يعمل بنفس الطريقة وهى إيجاد قنوات إتصال بين الآخرين وبينه فقط مع إعتبار أى نمط آخر بمثابة مخالفة للولاء اللازم وإضعاف لهيمنته الوحيدة. إن علوم الإدارة الحديثة قد وصلت بنا إلى (مدير تنفيذى عصرى) يصعب على كثير من الناس فى واقعنا أن يتفهموا ما الذى يقوم به إذ أنه فى الحقيقة لا يبدو على السطح وكأنه يقوم بالكثير من الأعمال وإن كان بمثابة المايسترو لفريق تتوافر فيه صفتان هامتان : الكفاءة العالية لكل فرد على حدة.. والعمل المشترك كفريق واحد.

ومن خلال تجربتى الخاصة فقد كنت لقرابة عشر سنوات مسئولاً عن أعمال ومشروعات بمليارات الدولارات وكان وقتى أبعد ما يكون عن الإزدحام بالمواعيد والإجتماعات وكان مكتبى خالياً من الأوراق رغم مسئوليتى عن حجم أعمال يومى بأكثر من مائة مليون دولار بينما كنت أرقبُ مسئولين فى مواقع أخرى يديرون أعمالاً ومشروعات بكم لا يبلغ واحد فى المائة من هذا الحجم والقيمة وكنت أجدهم غارقين فى الإجتماعات والأوراق والملفات وكنت ولا

أزال أقول أنهم منشغلون بالقيام بأعمال غيرهم.. وأنهم مع نسفهم لثقافة العمل الجماعى والفريق من جهة وعدم إيمانهم بالتفويض من جهة ثانية فقد أصبح من المحتم أن يجلسوا ثلاثة أرباع النهار كل يوم وسط جبال من الملفات والأوراق.. ومع ذلك فإن نتائجهم النهائية هى فى بعض الأحوال "متواضعة" وفى معظمها "مخجلة".

إن زرع وبث ونشر روح وثقافة العمل الجماعى وأسلوب عمل الفريق يبدأ من تكوين كادر بشرى من المديرين التنفيذيين العصريين الذين يفهمون فكرة (الرئيس فى العمل) حسب مفهومها العصرى الحديث، وليس حسب مفهومها الفرعونى أو القرون أوسطى حيث يكون الرئيس فى العمل هو (كل شئ) ويكون مساعدوه ومساعدو مساعديه (محض لا شئ). وبدون هذه الثورة الإدارية فى هذا المجال فإن كل محاولات تطوير بيئة العمل لدينا فى إتجاه العمل الجماعى وروح الفريق سوف تفشل لأن الذين على رؤوس التنظيمات الإدارية لا يريدون لها إلا أن تفشل لتبقى الحبال (كل الحبال) فى أيديهم ويكونوا هم فقط (آباء النجاح). أما الباقون فمجرد تروس صغيرة معاونة.

وكما أن القدوة عن طريق كادر بشرى متميز من المديرين التنفيذيين العصريين هو أمر لازم فإن ثورة تعليمية تبث فى الأجيال الجديدة تقديس العمل الجماعى وتؤسس المسألة التعليمية برمتها على أسلوب فرق العمل هو الأمر اللازم الثانى لإنتقالنا من ثقافة العمل الفرعونى الفردى إلى دنيا العمل الحديثة القائمة على عمل الفريق وتعظيم الفوائد من تفاعل العقول والخبرات والقدرات.

منذ أكثر من عقدين من الزمان ذهبت لأول مرة لدراسة أحدث تقنيات علوم الإدارة الحديثة بأكبر معهد متخصص (The International Management Institute of Geneva University) فى هذا المجال فى أوروبا ومن اليوم الأول أنتابتنى فكرة أن هذا المكان لا يمكن أن يكون ممتازاً كما يُشاع عنه لأنه كان على نقيض طرق وأساليب التعليم التى عشت معها فى مرحلتى الشهادة

الجامعية الأولى والماجستير فى واحدة من الجامعات المصرية : فقد كنتُ أنا الآتى من بيئة الدراسة الأكاديمية المصرية أتوقع أن يكون الأستاذ (جهة إرسال).. وأن يكون الدارسون (جهة إستقبال) لاسيما أن مصاريف هذا البرنامج الدراسى كانت بمئات الآلاف من الدولارات. إلا أننى وجدت النقيض من اللحظة الأولى: فلم يكن الأساتذة (مرسلين).. ولم يكن الدارسون (مستقبلين).. وإنما كانت كل جلسات الدراسة تبدأ بتسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم والمواضيع والإشكاليات ثم يتم تقسيم الدارسين إلى مجموعات عمل تذهب كل مجموعة منها إلى غرفة مستقلة ويكون أمامها قدر من الوقت لدراسة الإشكاليات المطروحة وإستعمال المكتبة وتكوين ورقة تمثل مجموعة الدارسين معاً يشتركون على قدم المساواة فى إعدادها ثم يختارون أحدهم لتقديمها وعرضها نيابة عنهم.

وكان إنطباعى الأول مزيجاً من الدهشة : فكيف تُنفق مئات الألوف من الدولارات على تعليم بسيط وهزلى مثل هذا !!.. إلا أن الأسابيع والشهور التالية جعلتنى أرى أن هذا الأسلوب فى التعليم هو الذى يُفرز النماذج البشرية التى تقود العالم فى كل المجالات لأنه الأسلوب الذى يُفرز (المبدعين) و(المؤمنين) و(المتعاونين) على نقيض الأسلوب الذى يُفرز الإنسان الذى يُجيد التلقى والتبعية ويكبت فى نفسه قدرات الخلق والإبداع كما يحفز فى شخصه عوامل الفردية الهدامة لكى يكون الفائز بتقديرات النجاح بينما يترك عار التأخر لزملائه. هذه البيئة العلمية هى التى تفرز أفضل عناصر البيئة العملية.. فما العمل إلا إستمرار لمراحل التعليم الأولى : إذ أن وحدات العمل هى الجهة التى تتلقى المنتج النهائى للمؤسسة التعليمية (الإنسان) بعد أن تمت صياغته وتشكيله إما بشكل إيجابى أو بشكل سلبى.

وهكذا يتضح أن العمل الجماعى أو عمل الفريق هو ظاهرة ترتبط بنسيج ثقافة المجتمع من جهة (فقد لاحظ علماء الإدارة الحديثة بوجه عام وعلماء إدارة الجودة بوجه خاص أن الشعوب

الصينية واليابانية لديها إستعداد كبير جداً للعمل الجماعى - ولكنها صفة مُكتسبة (من تراكمات بناء الثقافة العامة لمجتمعاتهم) وليست صفة طبيعية. كذلك يمكن النظر للعمل الجماعى أو عمل الفريق من وجهة نظر أساليب الإدارة المتبعة فى المؤسسات الحكومية والمؤسسات الإقتصادية أياً كانت طبيعتها. وثالثاً فإن هناك زاوية أخرى لتناول موضوع العمل الجماعى أو عمل الفريق وهو فلسفة التعليم وتقنياتها. ومن ناحية رابعة فإن "القدوة" التى تمثلها القيادات التنفيذية فى المجتمع هى عامل حاسم من عوامل بقاء الأمور على ما هى عليه أو تطورها تجاه ثقافة العمل الجماعى.. وخامساً وأخيراً فإن هناك صلة بين موضوع العمل الجماعى ودرجة نمو الديموقراطية فى المجتمع ، فكلما زاد الهامش الديموقراطى كان بوسع الذين يريدون تأصيل العمل الجماعى كمعلّم من معالم المجتمع أن يحققوا ذلك لأن المجتمعات غير الديموقراطية تكون مجالات العمل فيها مغلقة من أعلى. بمعنى أن الحركة فى كل التنظيمات من أسفل إلى أعلى إما أن تكون بطيئة أو شبه معدومة، وهو ما يفرضُ مُناخاً معارضاً للمناخ الأمثل للعمل الجماعى. وهكذا نكون أمام حالة جديدة من المشكلات التى ليس لها سبب واحد، وليس لها علاج واحد، وكأننا بذلك نردد مع الفيلسوف الأمريكى/ الألمانى هيربرت ماركوز ما كتبه وأعلنه مراراً منذ ثلاثين سنة عندما قال : أن نظرية السبب الواحد قد سقطت نهائياً فى مجالات الفكر الإنسانى برمتها.

■ الإهتمام الفائق بالموارد البشرية :

إذا كانت "الإدارة" هى عصب النجاح فى كل مؤسسات المجتمعات المتقدمة، فإن "التوظيف الأمثل للبشر" هو الأداة التى تكون وراء "نجاح" أو "فشل" الإدارة. وقد تشعبت "علوم الموارد البشرية" وصارت تغطى مواضيع عديدة مثل (إختيار العاملين)

و(التدريب) و(تقييم الأداء) و(الموارد البشرية والتنظيم) و(إكتشاف القدرات القيادية) وعشرات المجالات الفرعية لواحدٍ من أهم مجالات الإدارة الحديثة وهو مجال الموارد البشرية.

وتقوم علوم الموارد البشرية الحديثة على ركائز أساسية مثل الإيمان بأن كل إنسان فى العالم توجد مسافة واسعة بين "أدائه الآنى" و"قدراته غير المكتشفة"، وأن من أهم مهام الإدارة إكتشاف تلك "المسافة" والعمل على تنميتها عن طريق المواءمة بين الإنسان وأنسب المجالات له من جهة وعن طريق التدريب المستمر من جهةٍ أخرى.

كذلك تقوم علومُ الموارد البشرية الحديثة على الإعتقاد بأن أى فردٍ من الناس هو فى النهاية واحد من أفراد مجموعة من مجموعتين أساسيتين هما "مجموعة المتخصصين" (The Specialists) و"مجموعة العموميين" (The Generalists)، مع التسليم بأهمية كل منهما وضرورة تواجد أفراد ينتمون للمجموعتين لوجود تنظيمات ناجحة ومزدهرة وفعّالةٍ ومتطورةٍ.

كذلك تقوم علوم الموارد البشرية الحديثة على الإعتقاد بأن هناك تفرقة أساسية بين "القدرة" (Potential)، و "الأداء"(Performance) وبينما يمكن الرقى بمستويات ومعدلات "الأداء" ، فإن أقصى ما يمكن عمله مع "القدرة" هو إكتشاف وجودها أو عدم وجودها. ويكون من أهم مهام الإدارة العليا فى المؤسسات العصرية إكتشاف أصحاب القدرات العالية فى زمن مبكر لتوجيههم للمناصب القيادية وإعداد برامج التدريب المطلوبة لصقل امكاناتهم وإضفاء ثراء الحرفية (Professionalism) عليها.

ومن مجالات علوم الموارد البشرية المهمة موضوع التحفيز أو التحميس (Motivation) بجوانبه المادية والأدبية المختلفة.

ويختلف دور "الرئيس" أو "القائد فى العمل" فى المؤسسات الحديثة عن دوره فى البيروقراطيات التقليدية. ففى هذه الأخيرة يقوم الرئيس فى العمل بتركيز أكبر قدر من السلطة المركزية فى يده ويقوم عبر السنين بتحويل العاملين معه إلى جيش من "الأتباع"

(Followers)، بينما يكون دوره فى المؤسسات التى تعمل بتقنيات علوم الإدارة الحديثة قائماً على التفويض والقيام بأقل قدر من العمل المباشر والتركيز على التفكير الإستراتيجى وكذلك العمل بأ.سلوب "المايسترو" أكثر من أسلوب "القائد العسكرى".

وإذا كانت البيروقراطيات التقليدية تخلق أتباعاً (Followers) فان الإدارة الحديثة تهدف لخلق كيان من الموارد البشرية ويكون أفراده بمثابة "مؤمنين حقيقيين" (Believers)، برسالة وأهداف مؤسستهم كما أن كل منهم يتولد لديه شعور بأن عمله ليس مجرد أداء واجب وإنما هو "أمر يملكه" ويملك آفاق نجاحه عندما ينجح، ويسمى هذا الشعور بملكية الإنسان للعائد الأدبى لنجاحه فى العمل فى مصطلحات علوم الإدارة الحديثة Ownership وغير خاف أنها "استعارة مكنية" ذات دلالة واضحة للغاية.

وباختصار شديد، فان "الإدارة الحديثة" لا تنظر للموارد البشرية كآلات وإنما تنظر إليهم بصفتهم "العامل الأكبر" للنجاح أو الفشل وانهم كما يصنعون النجاح (أو نقيضه) فإن من حقهم التمتع بمزايا وصيت هذا النجاح. وعن طريق هذه النظرة للبشر، لا يكون هناك إعتقاد أن للتقدم والنجاح والإزدهار سبل أخرى أهم من "البشر". فالمجتمع الفقير المتخلف يكون كذلك لأنه لم يخلق مناخاً مثالياً لأبنائه – للعمل والعطاء، والعكس صحيح تماماً. فليس ثراء الأمم منوط بثروات طبيعية وأموال مكدسة من الماضى. وإنما ثراء الأمم بثراء مواردها البشرية، وثراء الموارد البشرية "عملية" تتم بالتخطيط والتنفيذ الدقيق لنظم تكتشف أفضل ما فى الناس من قدراتٍ وتطورهم وترتقى بمكنهم وتعمل على تحفيزهم.

■ التفويض :

تحاول كل قيم علوم الإدارة الحديثة أن توظف الإنسان (كل

إنسان) بأفضل شكل متصور، لذلك فإنها توجه إهتماماً كبيراً للتدريب ومحاولة إكتشاف القدرات الكامنة فى كل إنسان والتحفيز Motivation وذلك إيماناً منها بأن الثراء الحقيقى هو فى جعل كل إنسان قادراً على إخراج أفضل ما لديه من قدرات ومواهب، وإيماناً بأن تلاقح الأفكار هو أمر بالغ الإثراء للعمل والحياة. وكل ذلك يهدمه بالكلية النموذج المركزى فى الإدارة والذى عاشت معه عقوداً طويلة مؤسسات العمل فى كثير من المجتمعات. ويميل البعض لأن تكون هذه المؤسسات قد أستوردته بشكل ما من المؤسسات العسكرية. لذلك أصبح التفويض Delegationهو عصب من أهم أعصاب الإدارة العصرية الناجحة، فالتفويض هو الذى يعكس كل القيم التى ذكرتها آنفاً والتى تؤدى إلى تحول مجموعات العمل من جيوش من الأتباع Followersإلى فرق من المؤمنين - Believers والإبداع يكون مع الثقافة الثانية ويتعذر مع الأولى.

وفى النظم الإدارية الحديثة حيث يقوم رؤساء العمل بتفويض سلطاتهم للآخرين يختلف دور رئيس العمل كلية إذ يصبح بمثابة"مايسترو" لا "عازف على كل الآلات". ويصل التفويض فى المؤسسات العصرية إلى درجة يبدو معها رئيس العمل وكأنه لا عمل له، وهو إستنتاج خاطئ لأن له عملاً هاماً هو قيادة التفكير الإستراتيجى وليس القيام بأعمال يستطيع الآخرون القيام بها وفى أغلب الأحوال بشكل أفضل.

ولا أعتقد أننى أبالغ إذ أقول أننا إذا إفترضنا توفر كل قيم الإدارة الحديثة دون التفويض، فإن المعبد سينهار لا محالة إذ أن التفويض هو الذى يترجم معظم قيم الإدارة الحديثة.

ولكن الواقع يؤكد أيضاً أن التفويض صنو التدريب : فتفويضٌ بدون تدريب لا مآل له إلا الإخفاق.

■ جلوس علم التسويق على مقعد القيادة :

تختلف الدول التى أحرزت تقدماً هائلاً فى المجال الإقتصادى

(عن طريق إنتاج "مُنتج" أو تقديم "خدمة".. ثم فى مراحل تالية عن طريق "تكنولوجيا المعلومات") عن الدول التى أنفقت المليارات على "ترسانات صناعية" لم يكن لها من مآل إلا الفشل فى أن الأولى كانت تمارس أنشطتها وعقلها مركز على نهاية العملية أى "التسويق" أما الآخرون الذين أخفقوا فقد كانوا يمارسون أنشطتهم وهم مشغولون ومنشغلون ببداية العملية أى "الإنتاج". ويمكن تلخيص الفارق بين إقتصاديات دول ما كان يعرف بأوروبا الشرقية (قبل سقوط الكتلة الشرقية فى أواخر ثمانينات القرن الماضى) ودول أوروبا الغربية (وكذلك اليابان ودول جنوب شرق آسيا) فى كون الأولى "مُسيّرة إنتاجياً" (Production Driven)بينما كانت الثانية "مُسيّرة تسويقياً" (Marketing Driven) ولا يشك أى عالم من علماء الإدارة الحديثة فى أن مآل كل الذين يُسيّرون إنتاجياً (لا تسويقياً) هو الفشل والإفلاس وأن مآل الذين يسيّرون تسويقياً هو النجاح والنمو والتوسع.

وإذا كانت "الإدارة" هى سر نجاح (أو فشل) المجتمعات بوجه عام والإقتصاد بوجه خاص فإن "التسويق" هو "مخ الإدارة" بمعنى أن الإدارة الناجحة هى التى تكون من الناحية الإستراتيجية ومن ناحية القدرات والمكن "مُسيّرة تسويقياً".

وتستلزم هذه القيمة من قيم التقدم الإدارى توفر زميلات لها من نفس مجموعة القيم، فالتسويق الناجح مهمة مستحيلة لمن يكونون محليون وغير منفتحين على العالم، ولا يحوّلون قيمة أخرى من قيم التقدم هى الإيمان بعالمية المعرفة إلى واقع يعيشونه ، فكيف ينجح فى التسويق على نطاق واسع من لا يعرف الكثير عن الآخرين : عن منافسيه وعن أسواق الدنيا ومتطلبات تلك الأسواق وعلاقة ذلك بثقافات هؤلاء الآخرين الذين نذهب إليهم بمنتجاتنا أو خدماتنا ؟.. وكيف يكون عندنا نموذج واحد لكل شئ من الأشياء (وهذا نقيض التعددية") وننجح فى التسويق الذى يقوم على الهدف الأسمى لعلم إدارة الجودة وهو (التلاقى مع توقعات

ورغبات متلقى المنتج أو الخدمة) ؟

■ الإيمان المطلق بفاعلية الإدارة :

ما أكثر العبارات الصحيحة التى يكررها الناسُ دون أن يكونوا مدركين للمعنى والجوهر الحقيقيين لما يرددونه. ومن أشهر هذه العبارات فى واقعنا أن مشكلة المشكلات فى حياتنا هى "الإدارة". فرغم أن ذلك صحيحٌ بنسبة مائة فى المائة إلا أن أبسط حوار تفصيلى مع معظم مرددى هذه العبارة يوضح أن العبارة السليمة تعنى فى تفاصيلها أشياء أخرى عند مردديها.

والحقيقة أن العبارة كما أسلفت صائبةٌ تماماً : فمشكلة المشكلات فى حياتنا بوجه عام وفى حياتنا الإقتصادية بوجه خاص أن أساليبَ وتقنيات علوم الإدارة الحديثة وعلوم التسويق العصرية غائبة بشكل كبير: غائبة فى الإدارات الحكومية، وغائبة فى القطاع العام، وغائبةٌ فى القطاع الخاص ، وغائبة فى كل المجالات الخدمية.

ولا شك عندى أن دولَ الكتلة الشرقية بقيادة الإتحاد السوفيتى، ومن وراءه فيلق أتباعه، قد إنهار فى أواخر ثمانينات القرن العشرين بسبب محدد هو غياب الإدارة الفعّالة فى كل مرافق العالم الإشتراكى. وبالتحديد فى المؤسسات الإقتصادية التى أدى غيابُ الإدارة الفعّالة فيها إلى حالة إفلاس أخذت المعبد بكل أركانه وعواميده وسقطت سقوطاً مدوياً منذ قرابة عشر سنوات.

وفى المقابل فإن العالمَ الغربى المتقدم ومعه تجارب آسيا المتألقة قد بلغت ما بلغت من آفاق التقدم والإزدهار الإقتصادى، وما نتج عن ذلك من وجود طبقة وسطى قوية وراسخة. لا شك أن مرجع ذلك إنما هو فى المقام الأول لتوفر نظم إدارة وتسويق عصرية فعالة قادرة على خلق النجاح والثروة. و من الجدير بالذكر هنا أن الإدارة العصرية الفعّالة ليست فقط قادرة على تحقيق التقدم

والإزدهار الإقتصاديين وما ينتج عنهما من نتائج إجتماعية إيجابية وإنما هى أيضاً قادرة على التعامل مع الأزمات والكبوات ، فبالإدارة فقط تجاوزت دول جنوب شرق آسيا كبوتها الإقتصادية فى فترة زمنية قياسية، ومن قبلها تجاوزت المكسيك أزمتها، فى وقت كانٌ البعضُ لدينا يردد آيات التفاخر بأننا نسير بخطوات محسوبة على خلاف المكسيك ودول جنوب شرق آسيا. وقد أثبتت تجربة المكسيك ودول جنوب شرق آسيا أن الذى سار فى طريق معينة بمنهج علمى واضح يستطيع إن تعرض للأزمات أن يعودً ليسيًر فى نفس الطريق، لأنه وإن كان قد عاد للوراء بعضَ الشىء إلا أنه لم يفقدَ المنهج.

■ ولكن ما معنى النجاح ؟

لابد ابتداءً من لفت الانتباه إلى أن اللغة العربية تترجم مصطلحين إنجليزيين هما Managementو Administration بكلمة واحدة هى (الإدارة). من هنا ينبع سوءُ الفهم. فبينما تعنى كلمة Administration مجموعة القواعد التى تحكم سير العمل مثل لوائح ومواعيد العمل ودرجة الإنتظام وغيره من سيل الخدمات الإدارية التي تحيط بالعمل فإن كلمة Management تعنى شيئاً مختلفاً كلية إذ أن معناها الحقيقى هو تحقيق النتائج المرجوة والتى هى بالتحديد فى شكل عائد إقتصادىٍ محددٍ مع عملية نمو موازية عن طريق أدوات علوم التسويق العصرية.

وبالتالى فإننا إذا نظرنا إلى كل المؤسسات الإقتصادية التى أنشئت فى دول التخطيط المركزى (الإقتصاد الموجه) وأثار إعجابنا حجم المنشآت والآلات والمعدات وعدد العاملين كنا كمن ينظر إلى المسألة فى أفضل الأحوال من زاوية الـ Adminis-tration لأن كل ذلك لا معنىً له من منظور علوم الإدارة الحديثة Management ما لم نسمع معلومة محددة. وهى أن تلك

المنشآت والمعدات والآلات تحقق سنوياً عائداً لا يقل عن عوائد المصارف على الإيداعات.

ومن المهم للغاية أن نعرف أن أى مشروع لا يحقق عائداً على الإستثمار يفوق عوائد إيداعات المصارف سوف يصل حتماً إلى مرحلة الإفلاس، ويصبح عاجزاً عن أداء مهمته الإقتصادية ومهامه الأخرى، وفى مقدمتها القدرة على التشغيل وخلق فرص عمل جديدة.

وإذا كان البعضُ يفتخر بحجم المنشآت الإقتصادية التى تمت فى ظروف معينة ولم تتمكن (بسبب غياب الإدارة الفعّالة) من تحقيق عوائد إقتصادية تفوق عوائد إيداعات المصارف، فإننا نقول له أن موقفك هذا غريبٌ وعجيبٌ لأنك تفتخر بالإنفاق، وكان الأجدر بك ان تفتخر بالنتائج والعوائد والتى كانت فى معظم الأحوال متواضعةً بشكل كبير هو الذى أدى لفشل التجربة برمتها.

وبديهى أن المجتمعاتُ التى تخلط بين مفهوم الإدارة بمعناه هذا الذى وضحناه وبين الضبط والربط والإنتظام هى فى حاجة لأن تعلم أن الضبط والربط والإنتظام رغم أهميتها لا تخلق ثروة إقتصادية إذ أن السبيلَ الوحيد لخلق الثروة الإقتصادية هو العمل وفق أساليب وتقنيات علوم الإدارة والتسويق الحديثة.

إن المدير العصرى مثله مثل الطبيب والمهندس والمعمارى إنسانٌ يتكون وفق معطيات الإستعداد الشخصى مع زخم من التعلم والتدريب وبذلك فإن مجردَ الترقية لوظيفة عليا لا يعنى أننا بصدد مدير تنفيذى عصرىٌ قادر على قيادة العمل والتخطيط لتحقيق الأهداف المنشودة على مستوى الربحية والنمو مع ما يوازى ذلك من إهتمام فائق بتنمية أهم عناصر النجاح وأعنى الموارد البشرية.

ومن الملاحظ أن غيابَ الإدارة العصرية الفعالة فى واقعنا لا يقتصر على الإدارات الحكومية التى تسوم المواطنين شتى صنوف العذاب عند تعاملهم معها، وإنما تغيب الإدارة الفعّالة أيضاً عن الوحدات الإقتصادية المسماة بالقطاع العام. والأفدح إنها تغيب بنفس القدر عن الدكاكين الإقتصادية التى يسميها البعض بالقطاع

الخاص، بينما هى أبعد ما تكون عن روح ونظم وآليات المؤسسات الإقتصادية الخاصة التى تعمل وفق آليات علوم الإدارة والموارد البشرية والتسويق الحديثة (فمعلومٌ لكل خبراء الإدارة العصرية والموارد البشرية وتقنيات التسويق الحديثة أن السواد الأعظم من المؤسسات الإقتصادية الخاصة فى مصر اليوم تعتمد إعتماداً شبة كلى على العلاقات العامة، وليس على الإدارة بمعناها العلمى الحديث، فهذه المؤسسات وجدت أن المناخ العام المحيط بها يعملُ بآليات العلاقات العامة فوفرت على نفسها مشقة الطريق الصعبة والمتمثلة فى بناء تنظيم مؤسسى عصرى يضم عناصر بشرية قادرة وفعّالة، فهذه الطريق الصعبة هى من جهة مكلفة ومن جهة أخرى لا تستطيع العقول البسيطة إستيعاب جدواها، لا سيما فى ظل الأضواء الباهرة لثقافة العلاقات العامة فى مجتمع يقدسُ ما تعكسه تلك العلاقات العامة من معانى القوة وأبهة السُلطة وأبهة القرب من السلطة).

وما لم نخلق المناخ العام الذى يسمح بنهضة إدارية عصرية فى الإدارات الحكومية ووحدات القطاع العام والمؤسسات الإقتصادية الإنتاجية والخدمية الخاصة فسوف يبقى إنتظارُنا طويلاً لمجىء الإستثمارات العالمية المباشرة والتى يصعب تصور وجودها بدون مناخ عام يسمح لها بالعمل وفق آليات وتقنيات علوم الإدارة والموارد البشرية والتسويق الحديثة وليس وفق معطيات كانت هى السبب الأول والأخير وراء الأوضاع الإقتصادية المتدهورة فى واقعنا والتى لم نبدأ فى التعامل الجاد معها إلا منذ عشر سنوات. ولكنه تعامل لا يزال يحتاج لمزيد من الجرأة فى إستئصال جذور العديد من المشكلات والتى تجعل من توفر الإدارة العصرية فى سائر جوانب حياتنا أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

وهكذا يتضح أن ترديد مقولة (أن المشكلة هى الإدارة) إنما هو مثال واضح لعبارة صحيحة لا تنطلق بالضرورة من فهم سليم لمعانيها ومراميها.

ج قيم التقدم : المنبع والهوية

إن نظرةً فاحصةً للنماذج التى عرضتها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب لقيم التقدم كفيلة بأن توضح أنه وإن إختلفت ملامح الحضارات الإنسانية (القديمة منها والحديثة) فإن القيم التى أشرت إليها تنتمى للإنسانية، أو لمسيرة تمدن الإنسان على الأرض أكثر من إنتمائها لأية حضارة معينة. فالإنسانُ بجانب مسيرات الحضارات له مسيرة تقدم أعلى من تفاصيل الحضارات وهذه المسيرة هى التى شكلت قيم التقدم وجعلتها أكبر من أن تكون "وليدة حضارة معينة". وبدون الإيمان بأن (الإنسانية) أعلى وأسمى من (أية حضارة) فإننا نكون من جهة مخطئين ومن جهة سائرين على درب التعصب والعرقية. فمما لا شك فيه أن فى كل حضارة إنسانية تراكمات جاءت من حضارات أخرى إما معاصرة أو سابقة. وإذاً كان بغير وسع أحد أن ينفى ذلك "المحصول التراكمى" فى مجالات مثل "الرياضيات" وعدد آخر من فروع العلوم التطبيقية فعلى أى أساس يمكن رصد هذا المحصول التراكمى على مستوى العقل الإنسانى الذى هو مخزن القيم؟ فإذا كنا نسلم بأن فى الرياضيات الحديثة أشياء جاءت لنا من اليونان القديمة، وإذا كنا نسلم بأن فى الموسيقى الحديثة آثار من أرسطو، وإذا كنا نسلم بأن عائلة قانونية بأكملها هى العائلة اللاتينية،

الجرمانية قد أقامت نظمها على أساس من مدونة جوستينيان الرومانية، وإذا كان عالمٌ مصريات عظيم مثل جيمس هنرى بريستيد يرى وجود صلة لا يمكن إنكارها بين أرقى النظم الأخلاقية المعاصرة ومصر القديمة التى سماها بفجر الضمير : فكيف يمكن ألا يرى الإنسان أنه كما أن الثقافات أدنى من الحضارات فإن الحضارات أدنى من الإنسانية ؟

ويمكن لدارس الحضارات القديمة والحديثة أن يرى أنها قامت على أسس من القيم المشار لبعضها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب، وإنْ كان أيضاً بوسعه أن يرى أن هذه القيم كانت عندما تنتقل من حضارة لأخرى تمر بمراحل من التطوير والرقى تكون من جهة بمثابة مساهمة تلك الحضارة فى الإنسانية، كما تكون أيضاً محطات رئيسية لتطوير تلك القيم لمدارات أعلى وآفاق أرحب. ولا يتناقض ذلك مع كون مساهمة بعض الحضارات فى رقى بعض هذه القيم أكبر من غيرها : فلا شك أن مساهمة الحضارة الغربية فى الإرتقاء بقيم العمل هى الأبرز والأوفر نصيباً لاسيما أن الثورة الصناعية، وما أعقبها من مراحل رقى العمل والإنتاج كان هو المناخ الأمثل لتطور ورقى "قيم العمل"، ولكن ذلك لا ينفى أن قيم التقدم بوجه عام وقيم العمل (أو قيم التقدم الإدارى بوجه خاص) هى من جهة "إنسانية" ومن جهة أخرى قيمٌ أتيح لها فى ظل التطورات الكبيرة للحضارة الغربية أن تشهد من درجات الرقى ما قد يُظهرها وكأنها غربية رغم أنها إنسانية فى المقام الأول.

وليس هناك ما يدل على أن هذه القيم "إنسانية" قبل أن تكون منتمية لحضارة معينة أكثر من كونها، وخلال قرن واحد من الزمان هو القرن الأخير، قد إنتقلت من مُناخات غربية بحتة إلى مناخات غير غربية على الإطلاق (مثل اليابان وعشرات الدول فى آسيا وأمريكا اللاتينية) وأستقرت وترسخت ونمت وأعطت ثماراً هائلة لأنها ببساطة شديدة "قيمٌ إنسانية" وإن كانت فى مرحلة معينة قد أخذت دفعة كبيرة من الحضارة الغربية.



قيم التقدم
والخصوصيات الثقافية

منذ نحو أربعين سنة وهاجس الغزو الثقافى يسيطر على تفكير الكثيرين فى واقعنا. وعندما سقط تقسيمُ العالم إلى كتلة شرقية وكتلة غربية فى نهاية الثمانينيات وبدأ العالمُ يتحدث عن ظاهرةٍ جديدةٍ سماها البعضُ (ثم إنتشرت التسمية) بالعولمة بدأنا نتحدث عن "العولمة الثقافية" ومخاوف إجتثاث ثقافة العولمة لخصوصياتنا الثقافية. وقد كتبت كثيراً فى هذا الموضوع وكانت خلاصة وجهة نظرى أن أصحابَ المحصول المتواضع من الخصوصيات الثقافية هم المهددون فقط بسحق ثقافة العولمة لثقافاتهم. أما أصحابُ المحصول الهائل من الخصوصيات الثقافية مثلنا والذين ترجع خصوصياتهمَ الثقافية لعوامل متصلة بالتاريخ وعوامل متصلة بالجغرافيا، فإنهم يكونون مثل اليابانيين غيرَ معرضين لزوال الخصوصيات الثقافية الكبيرة لهم. وكنت أكررُ أن كلَ الأمثلة التى يعطيها البعضُ على تأثر اليابان ثقافياً برياح تغير من الخارجَ كانت تصبُ فى خانة "البنود الثانوية" مثل تناول الوَجبات السريعة وإرتداء الملابس الأمريكية إلى آخر هذه السلسلة من البنود الثانوية. أما العلاقاتُ الإنسانية والقيم المعطاة للكبار فى السن والعلاقات الأسرية اليابانية وغيرها من القيم الأصليةِ ومن بينها فهمُ اليابانى للعمل، كل ذلك لم يطرأ عليه أى تغيرٍ منذ ستين سنة،

كانت فيها اليابان ذات تعاملات عارمة مع الآخرين.

ومع ذلك فإذا كان من حق البعض أن يتخوف على خصوصياتنا الثقافية فى مواجهة ما يسمى بثقافة العولمة فإن الأمر مختلف تماماً بالنسبة لقيم التقدم: فهذه القيم تجد كلها تأييداً وتعضيداً من الأسس التى ترتكز عليها خصوصياتنا الثقافية إذ يستحيل أن يقول قائل أن الأسس المصرية أو العربية أو الإسلامية أو المسيحية تقف بأى شكل من الأشكال موقف المخالفة والتضاد فى مواجهة قيم مثل الوقت والإتقان وعالمية المعرفة وعمل الفريق وثقافة النظام عوضاً عن ثقافة الأفراد أو الإيمان بأن الإدارة هى أحد أهم وأكبر أدوات صنع النجاح. بل إننى أتصور أن يزعم عديدون فى واقعنا أن هذه القيم وجدت دعوة وتعضيداً لها فى تاريخنا قبل مئات السنين، وقبل أن تأتى دورة من دورات الحضارة الإنسانية وتوظفها توظيفاً جيداً لصنع حياة أفضل. وقد يظن البعض أن ما أقوله فى هذا الفصل قد يكون منطبقاً على معظم قيم التقدم، ولكن يصعب إنطباقه على قيمة التعددية، إذ يعتقد البعض أن التفكير الدينى الإسلامى يقوم على "وحدانية نموذج الصواب". وهذا فى إعتقادى خطأ بحت. فهناك العديد من النصوص القرآنية التى تعضد التعددية ولعل أهمها النص الذى يشير إلى أن الله لو أراد أن يكون الناس على دين واحد لفعل ذلك (سورة يونس، آية ٩٩) كما أن هناك العديد من النصوص الواردة فى السنة التى يمكن أن تكون دليلاً معضداً لكون التعددية من سنن الحياة.

وسيكون من الغريب (والمهين) للغاية وجود حوار حول "تضاد" بين خصوصياتنا الثقافية وقيم مثل الوقت أو الإتقان لأن زعماً كهذا سيكون بمثابة ترويج لقيم التخلف والبدائية(ناهيك عن كونه إهانة ذاتية منا لنا). كذلك مما يدل على عدم وجود تضاد بين قيم التقدم وخصوصياتنا الثقافية أننا شهدنا خلال القرن الأخير فترات كان التواجد النسبى لمعظم هذه القيم فى واقعنا أعلى منه فى فترات لاحقة عندما تمت عملية يسميها البعض "تفكيك

المجتمع المصرى" فواكب ذلك إنخفاضُ كبيرُ فى نسبةِ توفرِ قيمِ التقدم.

وأذكرُ أننى (فى الثمانينات) كنتُ فى أحدِ مراكز التقدم الإقتصادى المبهر فى جنوب شرق آسيا، وكان الشعَارُ العامَ للمؤسسات الإقتَصادية فى هذا الجزء من العالم أننا أمام مجموعتين بشريتين "المجموعة الصينية" و"المجموعة المالاوية" وكان العرفُ السائد أن من يريد تكوين تنظيم عمِلٍ على درجةٍ عاليةٍ من التميُز والكفاءة، فإن عليه أن يعتمد كليةً عًلى العنصرُ البشًرى الصينى، لأنه يتقن العمل ويخلص فيه كما أنه مجبولٌ على العمل الجماعى ويبلغ تقديسه للعمل مبلغ تقديس كبار المتدينين لعقائدهم. أما المجموعة الأخرى فسماتها الأصلية الكسل وعدم الإتقان والتشرذم والبعد الكامل عن تقديس العمل. وكانت هذه المقولة شبه مطلقة حتى جاء رجلٌ واحدٌ فى دولةٍ أكثر ثلثى سكانها من الطائفة المستبعد تميّزها فى العمل، وهى ماليزيا، والتى يشكل المسلمون والمالاويون المنتمون للطائفة الثانية السواد الأعظم من سكانها، وحقق معجزة وصول هذا الشعب لأعلى مستويات التميز فى كل مجالات العمل الإنتاجية والخدمية ، وإذا بنا فى أقل من عشرين سنة نرى كلّ قيم التقدم مجسدةً فى هذا المجتمع الذى كان قبل ذلك يغط فى سبات التخلفِ والعجزِ والكسل... وإذا بالعالم يكتشف حقيقتين كبيرتين لم يكن من الممكنَ تصديقَهما من قبل:

- الحقيقة الأولى أن التأخر ليس نتيجةً لحتميةٍ بيولوجية وإنما لظروف إن تغيرت تغيرت الأحوالُ كلية.
- الحقيقة الثانية أن قيم التقدم يمكن أن تُزرع فى بيئاتٍ مسيحية وبيئاتٍ بوذية وبيئات مسلمة بل وفى أية بيئةٍ من البيئاتِ وأنها ليست حكراً على أحد.

وإذا أردنا أن نضيف الآنَّ حقيقة ثالثة فهى أن كل الخصوصيات الثقافية الماليزية والمتعلقة بالعلاقات الإنسانية والعلاقات الأسرية وإستمداد القيم من الدين بقيت كما هى فى زمن الإزدهار ولم يحدث أى تضاؤل لها عما كانت عليه فى زمن الإنحدار. حتى

الذين يقولون أن ما حدث فى ماليزيا كان بتأثير الأقلية الصينية فإننا نقول لهم أن هذا الكلام لا معنى له إلا معنى أخر غير الذى تقصدونه، فالمعنى الوحيد لهذه الملاحظة أن (التقدم) يمكن أن يحدث بالعدوى.وهى فكرة لا بأس بها على الإطلاق وإن كنت أعتقد أن دحضها فى النموذج الماليزى سهلٌ للغاية: فالأقلية الصينية كانت دائماً متواجدة فى ماليزيا أما الذى لم يكن متواجداً فهو الرجل الذى صنع هذا التغيير (محمد مهاتير أو محمد محاضر) أو بتعبير آخر (القيادة والقدوة).

هـ قيم التقدم وبناء مجتمع قوى

لكل معنىٍّ بالشأن العام قائمةٌ من الأولويات الرئيسية التى تخدم كتاباته إياها. والأولوية العليا عندى هى "بناء داخل مصرىٍّ قوىٍّ" بمعنى بناء مجتمع صحىٍّ توجد فيه طبقة وسطى واسعة وذات إستقرار إقتصادى وتعليم عصرى ومناخ ثقافى عام يواكب الزمن الآنى مع معرفة وإعتزاز بتاريخنا دون أن يتحول ذلك إلى حالة مرضية من عشق الماضى. وحتى الذين تأتى أولوياتٌ أخرى غيرُ ذلك على قائمة أولوياتهم سواءً كانت هذه الأولويات العليا قومية أو غير ذلك، فإننى أقول لهم أنه لا فرصة لأىٍّ منهم لتحقيق وإنجاح أولوياته العليا إلا عن طريق "داخل مصرىٍّ قوىٍّ مستقر ومزدهر". فالذين يحلمون بمشروعٍ قومىٍّ عربىٍّ ناجح عليهم أيضاً أن يؤمنوا أن ذلك لا يتحقق إلاَّ بداخل مصرى قوى، وأصحاب الحلم بأن تلعب مصرُ دوراً إقليمياً أو عالمياً بارزاً عليهم أيضاً أن يعلموا أن ذلك مستحيلٌ بدون داخل مصرى قوى مستقر ومزدهر. إن كل الطموحات المصرية بشتى أشكالها وألوانها وأياً كانت درجة الموافقة عليها أو المخالفة لها لا يمكن إلاَّ أن تمر ببوابةٍ حتميةٍ هى بناء داخل مصرى قوى.

ورغم إعجاب كاتب هذه السطور الذى لا حد له بشخصية (محمد على) الذى جرى العرف على أن يسميه الباحثون والدارسون والكتاب "مؤسس مصر الحديثة" فإن المؤكد أن إنشغال محمد على فى مرحلة ما بأشياء خارج مشروعه الأول وهو بناء داخل مصرى قوى قد أدى إلى نكسة كبرى إستمرت حتى مراحل بعيدة فى التدهور. فلو أن (محمد على) قصر جهوده على إستكمال مشروع بناء الداخل لأصبحت مصر مؤهلة (بدون أنشطة خارجية قبل الأوان) أن تلعب الدور المحورى الذى تؤهله لها عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة. وبالعكس فإن الإصرار على لعب دور آخر غير بناء داخل قوى قد يؤدى إلى تآكل الجهود التى تبذل فى الداخل، وما أكثر ما تكرر ذلك فى تاريخ مصر الحديثة.

إن مشكلة المشاكل بالنسبة لمصر هى أن عوامل عديدة تغريها دائماً بلعب دور خارج الحدود، وليست المشكلة فى أنها تقوم بلعب هذا الدور ، ولكن المشكلة أنها تقوم به قبل إستكمال المهمة المقدسة الأولى، وهى بناء داخل قوى مستقر ومزدهر ، وهذا التعجل هو ما يؤدى حتماً إلى نتيجتين وخيمتين : الأولى هى فشل جزء كبير من المهمات الخارجية.. وثانياً تأخر كبير فى عمليات بناء الداخل.

وديدن كاتب هذه السطور هو أن أهم المهمات وأقوى الرسائل تتمثل فى تركيز كل الجهود لبناء داخل قوى وعصرى وناجح وفعّال ومزدهر ومستقر وفى صلح مع الماضى والحاضر فى آن واحد : ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بحملة تتضافر فيها الجهود من أجل بناء الداخل عن طريق غرس ونشر وإذاعة وإشاعة قيم التقدم على مستوى القدوة والمثل الأعلى للقيادات فى كل موقع، وبمحاذاة ذلك عن طريق مؤسسة تعليمية تكون رسالتها الأولى هى زرع قيم التقدم فى عقول وضمائر أبناء وبنات مصر، كما أن

هذه المهمة مستحيلة دون إحداث تغيير جذرى فى الخطاب الدينى (إسلامياً كان أو مسيحياً) لأن الخطابَ الدينى مع الإعلام سيبقيا من أهم عوامل صياغةِ الرأى العام فى مصرَ.

إن البعض لَدينا يحَلم بمصرَ المثالية فى صورة مصر ما قبل ١٩٥٢ .. والبعض يحلم بها فى صورة مصر الناصرية.. والبعض يحلم بها فى صورةٍ مصر الساداتية.. والمفكر الذى يلجم عواطفه ولا يشغّل إلا عقلاً صافياً لا يملك إلا أن يقول أننا نريد مما قبل ١٩٥٢ نوعية الطبقة الوسطى ولكن لا يمكن أن نريد من حقبة ما قبل ١٩٥٢ ضآلة حجم الطبقة الوسطى وإتساع حجمِ الطبقات الدنيا (وما كانت تعيش فيه من بؤس مهين لنا جميعاً) .. ونريد من مصر الخمسينات والستينات "الحلم الكبيرِ بتوسعة الطبقة الوسطى" على أن تكون طبقة وسطى تقف على دعامات إقتصاديةٍ وثقافيةٍ رصينةٍ.. ونريدٍ من الحقبة الساداتية تغليبً العقل والحوار فى بعض الأمور (وأكرر: فى بعض الأمور).. وأنا أكتب ذلك من منطلق إيمان ثابت بأن الإنشغال بإدانة الآخرين "مهمة سلبية للغاية" ، فإننا نريد تأثيث صلح بين أصحاب الإتجاهات المختلفة ولا نرى وسيلة لتحقيقه إلا بمشروعٍ متكامل لنشر قيم التقدم ، فهذا هو السبيل الوحيد لأن ننظر بموضوعيةٍ لفترة مثل حقبة محمد على ونرى المزايا والعيوب دون مبالغةٍ.. وكذلك ننظر للحقبات التالية وننظرِ للمزايا والعيوبِ دون المبالغة فى المزايا ودون المبالغة فى العيوب. وسوف لا يمكنّا من ذلك إلا جوٌ ثقافىٌّ وتعليمىٌّ عام ينجح فى غرس قيم التقدم.

إن أكبرَ التحدياتِ التى تواجه مصر الآن تتعلق كلها بالطبقة الوسطى وما حدث وما يحدث لها على مستوى الإقتصاد والتعليم والثقافة حتى إن المفكر يكاد يجزم أنه لا يعرف كيف يُعرّف الطبقة الوسطى اليوم فى مصرَ. إن تقدم أى مجتمع من المجتمعات غير مرهونٍ بوجود طبقة عليا على درجةٍ عاليةٍ من

الجودة وإنما بنوع وحجم وكيفية مستويات الطبقة الوسطى : وهذا موضوع يتوقف بالكامل على مدى توفر قيم التقدم فى الطبقة الوسطى.

وبإختصار ، فإن حل مشكلات مصر الإقتصادية والإجتماعية هو أمر لا يحققه إلا "مناخٌ عامٌ" مشّرب بقيم التقدم، وعندئذ فإن "دور مصر عبر الحدود" يصبح "حتمية لا يقدر أحدٌ على تجاوزها" لأن كلٍ معطياتِ التاريخِ والجغرافيا والثقافة تقول أن مصر هى الدولة العربية والشرق أوسطية الوحيدة المؤهلة لدور (الدولة الأكبر) ولكنه دورٌ يحتاج. ـ كما ذكرت ـ لداخلٍ أكثر تقدماً.

الفصل الثانى

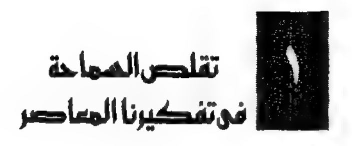
من عيوب تفكيرنا المعاصر

هذا الفصل كتبتُ "من عيوب تفكيرنا المعاصر" فى فترة (خلال سنتى ١٩٩٧ و١٩٩٨) لم يكن انشغالى الفكرى الأكبر خلالها بمشكلاتنا وسبل علاجها، وإنما بالتساؤل الكبير التالى:

ما هى عيوبنا الحضارية والثقافية التى سمحت للأمور بأن تصل لما وصلت إليه؟ وكنتُ هنا كمن يرفض المنطق القائل "بأننا متخلفون لأننا مستعمرون لفترات طويلة"، ولا يفتأ يرد على ذلك بقوله: "ولماذا كنا مستعمرين؟.. ولماذا كان البعض مُستعمِراً (بكسر الميم الثانية) والبعض مُستعمَراً (بفتح الميم الثانية)".

وكانت نتيجة الانشغال بهذه "المعضلة الفكرية" قائمة بالعديد "من عيوب تفكيرنا المعاصر"، وهى العيوب التى أصبحت ـ من فرط ذيوعها-تشكل الجانب السلبى من عقلنا (المصرى والعربى على السواء). إلاَّ أن معرفتى بما يمكن وما لا يمكن لمناهجنا التفكيرية قبوله جعلتنى "أختصر" قائمة العيوب الحضاريَة والثقافية التى تشوب تفكيرَ قطاعات واسعة من أبناء وبنات مجتمعنا (بما فى ذلك أعداد كبيرة من المُتعلمين تعليماً عالياً إلى أبعد الحدود).

فليست الغاية هى "النقد للنقد" أو بالأحرى "النقد للنقض"، وإنما الهدفُ أن أثير عند البعض من أبناءِ وبناتِ مجتمعنا التفكير فى هذه المنطقة "شبه المحَرمة" فمَن هذا التفكيرِ ينبعُ العلاجُ القمينُ بالبرءِ من هذه العللِ.



١ تقلص المساحة في تفكيرنا المعاصر

"لـكـم ديـنـكـم ولـى ديـن".

(قرآن كريم..)

الإنسانُ - بطبيعته - قابل لأن يَكون ضَيق الصدر ورافضاً (وفى أحيان غيرَ قليلة: "معادياً") لمن يَختلفون عنه اختلافات كبيرة. ومن صورُ الاختلاف التباين فى الدين والعرق والمعتقدات والعادات والمقدسات والاختلافات الحضارَية والثقافة بشتى صورها. وعبر التاريخ، كانت هذه الاختلافات (مع اختلاف المصالح) بمثابة الوقود الذى أشعل - مرارا - الحروب والصراعات العديدة التى حشد بها تاريخ الإنسان على الأرض.

ومن المؤكد، أن تاريخ الإنسانية قد شَهد تحَوّلات إيجابيةً فى نمو ظاهرة قبول الإنسان لكون هذه الاختلافات من الأمور الطبيعية والملازمة لحياة البشرَ علي الأرض. بمعنى أن الإنسانَ أصبح عبرَ القرون أقل رفضاً وغضباً منْ تلك الاختلافات وأكثر قبولا للتعايش معها. ومع تطور الحياة المدنية، نما شعور بأن لوم الآخرين لمجرد كونهم مُختلفين ، هو موقف غير إنسانى وقد يَبلغ حد أن يَكون همَجياً.

ومما لا شَك فيه، أن الحضارة الإسلامية كانت أفضل من الحضارات القديمة الأخرى فى اتسامها بدرجة تسامح عالية مع "الآخرين". والدليل القاطع الذى نشير إليه دائماً، هو الفارق بين "المسلمين" و"المسيحيين" خلال العصور الوسطى. فبينما عاش

"المسيحيون" و"اليهود" حَياة طيبة فى ظل الدولة الإسلامية (من العباسية حتى العثمانية) فإن المسلمين قدَ تعرضوا فى أسبانيا - بعد خروج العرب- لاضطهاد وتعذيب بربرى فظ. أما اليهود فقد عاشوا فى "حارات اليهود" وكأنهم "أمراض خبيثة" يَخشى المجُتمع على نفسه مما بها من أوبئة فتاكة.

ومن المهم للغاية أن نبرز أن الدولة العثمانية التى عاش يهود ومسيحيو فلسطين وسوريا ولبنان والعراق ومصرَ تحت رايتها كان من الميسور لها عملياً أن تفعل -على الأقل - مثلما فعله المسيحيون بالمسلمين فى الأندلس عندما أفل نجم الدولة الإسلامية فى هذا القطر.

أما إذا عدنا للعصر الحديث، فإن التسامح بمعنى قبول أن الآخرين مُختلفون فى أشياء عديدة منها الدين والعرق والعادات والمقدسات والتقاليد، كان ولا يزال ظاهرة ثقافية فى المقام الأول. فكلما تشبع المجُتمع بالتعليم والثقافة، كان أبناؤه أكثر تسامحاً مع الآخرين وأكثر قبولا لفكرة أن الاختلاف بين الناس أمرٌ طبيعى ويجب أن نعيش معه فى هدوء وسكينة.

ورغم يَقينى أن الحَضارة التى تعرف الآن بالحضارة الغربية اتسمت تاريخياً بالتعصب العرقى، إلا أن الواقع يُحتم علينا أن نعترف أن الازدهار الثقافى فى العالم الغربى قد حول أبناء هذه المجتمعات لدرجة أفضل من التسامح. ويكفى أن نلاحظ التحول الكبير الذى تمَّ خلال نصف القرن الأخير فى الموقف الأوروبى من القضية الفلسطينية. فإسرائيل لم تعُد تجد اليوم فى أوروبا من التفهم والتأييد والمساندة ما كانت تجده عندما تكونت (فى سنة ١٩٤٨) لأن الثقافة والوعى جَعلا مُعظم الأوروبيين يرون شرعية الحق الفلسطينى، ويرون إسرائيل وهى تكيل فى العديد من الأمور بمكيالين، ولولا الوعى والثقافة لظلت الشعوب الأوروبية سادرة فى غيها الذى كانت عليه منذ قرابة نصف القرن. ولكن هذا القول لا ينطبق على الولايات المتحدة لاعتبارات لا تخفى عن أحد وأهمها أن مُستوى مَعرفة المواطن الأمريكى بالعالم الخارجى

هو مُستوى ضَحل بشكل لا يكاد عقل الإنسان أن يَتَصوره - ناهيك عن كون الإنسان الأمريكى بَعيداً للغاية عن أن يوصف بأنه إنسان مُثقف.

ولكننا عندما نَعود لمنطقتنا من العالم، فإننا لا نملك إلاَّ أَن نَعترف بحقيقة بالغة الخطورة، وهى أن درجة تسامحنا قد أَخذت فى التقلص والضمور خلال العقود الأخيرة بشكل مُذهل. فمنذ قرابة نصفَ القرن، كانَ المناخ الثقافى العام لدينا مَشحوناً بعدد من القيم الإنسانية المستقرة فى وجداننا بوجه عام. وفى وجدان الطبقة التى تمثل قيادة المجتمع فكرياً وثقافياً بوجه خاص، وكان من هذه القيم أن الإختلاف سنة من سُنن الحياة ومعلم من معالم التواجد الإنسانى على الأرض. وكان هذا الجو الثقافى يَجعلنا أبعدَ ما نكون عن "الصيغة الفكرية" التى نمَت خلال السنوات الأخيرة والتى تقسم الناس إلى "نحن" و"هم" وفى نفس الوقت تجَعل "نحن" فى "رصيف الصواب" أما "هم" ففى "رصيف الخطأ". وهى صيغة أقل ما يُقال عنها إنها تَتسم بالسمات التالية:

- أنها صيغة "غير إنسانية" و"عدوانية" وتشكل حالة تَضاد فكرى وثقافى كاملة مع حقائق العصر العلمية والثقافية.

- أنها صيغة "غير سلمية"، بمعنى أن مسايرتها حياتياً أمرٌ لا يؤدى لاشتراكنا فى حياة سلمية على الأرض مع الآخرين، إذ أنها صيغة تَقود إلى "المواجهة" و"التضاد" و"الصدام" مع الآخرين.

- أنها صيَغة تخالف روح السلام والإنسانية العميقة الواردة فى أصولنا الحضارية الدينية الإسلامية والمسيحية على السواء.

كنا إذن - منذ قرابة خمسين سنَة - نعيش فى ظل مناخ ثقافى يَسمح لمبدأ التسامح أن يَحكم روحنا العامة. إلا أن واقعنا قد شهد - فى سنوات لاحقة - أشكالاً من الفشل، جعلت هذا المناخ الثقافى العام يتزلزل. ففى صباح الخامس من يونيه ١٩٦٧ تجَسد الفشل الكامل لتيار سياسى بُرمتَه. وخلال السنوات التالية، ظهرت معالم الفشل العام فى إدارة حياتنا الاقتصادية. وتبع ذلك، تَشققات كبرى فى واقعنا الإجتماعى. ولما تجَسَدت تلك الأشكال

المُختلفة للفشل، صار من حق البعض أن يَظُن أنَه صاحب "طرح" أفضل. وعندما سَمحت الظروف العامة لأصحاب هذا الطرح بأن يروجوا لطرحهم الفكرى (المجافى تماماً لروح العصر والتمدن والعلم) ظهر بوضوح أن هذا الطرح لا يحمل ذرة من التسامح الفكرى، بل إنه التجسيد الأوضح أمام عيوننا لصيغة "نحن" و"هم" بكل ما تعنيه من مُغالاة وتشَدد.

ومن المهم للغاية أن نبدأ عملية التصحيح الثقافى لهذا العيب الخطير، والذى أصبح يشوب تفكيرنا المعاصر بالوقوف على حقيقة وكنه المشكلة: فنحن -اليوم- أقل تسامحاً وأكثر تعصباً لمعتقداتنا عن الحد الذى كان يجب أن يكون أقصى مدى نصل إليه فى هذا الصدد. ويجب أن ندرك أن عدم تعاملنا - بموضوعية وعلمية - مع هذا العيب من عيوب تفكير معظمنا سوف يؤدى لاتساع الهوة بيننا وبين العالم (لاسيما العالم السائر على طريق التقدم).

كذلك يجب أن نرى العلاقة الوثيقة بين هذا العيب من تفكيرنا (تَقلص التسامح) وبين عيب آخر شاع وذاع فى طرائق تفكيرنا وهو الإيمان الغريب بنظرية المؤامرة. فاجتماع العيبين سيؤدى بنا لعزلة هائلة عن العالم الخارجى وبالذات الأجزاء ذات القيمة والأهمية الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية من هذا العالم الخارجى.

ورغم أننا أصحاب حق تاريخى لا يدحض فى عدد من المعضلات السياسية الكبرى في واقعنا، إلا أن اتسام تَفكير معظمنا بهذين العيبين (الإيمان المطلق بنظرية المؤامرة وتَقلص التسامح) جعل خطوط التفاهم والحوار بيننا وبين القوى المؤثرة فى العالم الخارجى إما مقطوعة أو شبه مقطوعة. كذلك فإن اجتماع العيبين أعطى أعداءنا التاريخيين (فى قضايا ليسوا هم أصحاب الحق الأقوى فيها) مكانة أفضل فى عين القوى المؤثرة فى العالم الخارجى.

ومن المؤكد أن تقَلص التسامح هو عيب لا يشوب تَفكيرنا - فقط- فى تعاملاتنا مع الغير أى مع العالم الخارجى، بل أنه عيب يؤثر فى مواقفنا الداخلية، بمعنى أننا فى حواراتنا الداخلية

أصبحنا محكومين بهذا العيب الكبير بشكل مهول، بل إن الآراء المختلفة داخل كل جبهة أصبحت تتناحر بروح لا تعبر عن شئ مثل تعبيرها عن تقلص التسامح.

ومما لا شك فيه أن "مؤسسات التعليم" ثم "وسائل الإعلام" ثم "سائر الجهات الثقافة" هى المنابر ذات القدرة على التعامل العلمى والموضوعى مع هذا العيب الفتاك من عيوب تفكير السواد الأعظم فى واقعنا. وللأسف الشديد أن إحراز نجاح وتقدم كبيرين فى هذا المجال هو أمرٌ بالغ الصعوبة، إذ أن آثار وثمار برنامج إصلاحى فعّال فى هذا المجال (من خلال المنابر المذكورة) لا يمكن أن تلمس قبل بضع سنين، فكل الإصلاحات التى تتم من خلال مؤسسات التعليم والإعلام والثقافة هى من قبيل الاستثمار طويل الأجل، وإن كان استثماراً مضمون النتيجة ومجدياً وفعالاً على المدى البعيد، ولا يتوفر أى بديل يغنينا عنه.



المغالاة فى مدح الذات

ذو العقل يشقى فى النعيم بعقله
وأخو الجهالة فى الشقاوة ينعم
....
....
ومن البلية عذل من لا يرعوى
عن جهله وخطاب من لا يفهم

"المتنبى.."

يتطرقُ هذا الفصل لعيب آخر من عيوب العقل العربى والتى شاعت فى مناهجٍ تفكير معظمنا، وهو (مغالاتنا فى مدح الذات) وما يتصل به من قيم اجتماعية شاعت وذاعت فى واقعنا. فنظرة متأنية لما يذاع فى الناس من مواد إعلامية مكتوبة أو مقروءة تظهر بوضوح أن وسائل إعلامنا المختلفة (المرئية والمسموعة والمقروءة) أصبحت لا تخلو - بصفة يومية- من مدح الذات وإطراء إنجازاتنا ومزايانا. وعلى المستوى الفردى، فإننا نمارس نفس الشيء بصفة شبه دائمة. وإذا قارنا وسائل إعلامنا الحالية بصحفنا ومجلاتنا منذ نصف قرن لاكتشفنا أن هذه الصفة لم تكن متفشية فى الماضى كما هى متفشية اليوم. كذلك إذا قارنا هذه الصفة الشائعة عندنا بالأوضاع المماثلة عالمياً، ولا سيما فى الدول المتقدمة؛ وجدنا أنفسنا -أيضاً- منفردين بهذا "الكم الهائل" من مدح الذات بصفة دائمة.

وقد قمت شخصياً بمراجعة مئات الصحف والمجلات المصرية التى صدرت طيلة الأربعينيات؛ فاتضح لى بجلاء تام أننا لم نكن نعرف تلك الصفة منذ قرابة خمسين سنة ولكنها بدأت- على استحياء- منذ نحو ربع القرن ثم استفحلت واستشرت خلال السنوات العشرين الأخيرة، مع ملاحظة أن معدلَ ازديادها فى سنى العقدِ الأخير كان الأكبر والأشد ظهوراً بشكلٍ تصعب عدم رؤيته.

واليوم، فلا تكاد جريدة أو مجلة تخلو من موضوع أو مواضيع تتضمن إطراءَ الذات والإشادة بتميزنا وتفوقنا وإنجازاتنا. وكثيراً ما تكون عباراتُ إطراءِ الذات منسوبة لمصدرٍ خارجى، وهو ما يؤكد اعتقادنا بأن المصدرَ الخارجى يُضفى "مزيداً من القيمة" على عبارات الإطراء المذكورة.

ورغم أن الكثيرَ مما يُنشر فى هذا المجال يبدو بوضوح أنه يثيرُ من التعجبِ أضعافَ ما يحدثه من مصداقية، إلا أن "الظاهرة" تبقى ماثلةً أمامنا وهى أننا نفعل (فى هذا المجال) ما لا يفعله (الآخرون)..وأننا بحاجةٍ ماسةٍ لهذا الإطراءِ للذات، لأنه يُعالج عندنا (شيئاً ما).

فما معنى أن صحفنَا لا تكاد تخلو- كل يوم- من صيغةٍ تماثل أو تقترب من واحدة من هذه الصيغ:

- المجتمعُ الدولى يشيدُ بتجربةِ الإصلاح الاقتصادى فى مصرَ.
- البنك الدولى يبرز إنجازاتِ التجربةِ المصريةِ فى التنميةِ الاقتصادية.
- جامعة (......) تقول: الاقتصاد المصرى قوى ويقف على أرضية قوية.
- مركز (......) للدراسات الاقتصادية يقول: الاقتصاد المصرى لا يمكن أن يتعرض لهزة مثل هزة النمور الآسيوية.
- اليونسكو يقرر تكرار تجربة مصرَ فى....... على مستوى العالم.

ما معنى ذلك؟، ولماذا لا نقرأ مثل هذه "الصيغ" فى أية صحيفة

من صحف فرنسا وألمانيا وإنجلترا واليابان والولايات المتحدة؟

وما معنى التكرار شبه اليومى؟

المعنى الحقيقى بالغ السلبية، وهو أننا (رغم معرفتنا بأننا لا نزال فى معظم المجالات على أول الطريق) نحتاج لخلق عالم خاص من اختراعنا "نرتاح فيه" وهذا النمط من السلوك هو (العكس) و(النقيض) و(الضد) لسلوك آخر إيجابى وبناء، وينبئ بأننا سنخرج حتماً من أتون مشاكلنا العديدة العويصة. النمط الإيجابى والبناء من السلوك يحتم علينا أن نعترف لأنفسنا و(بوضوح تام) بأن واقعنا عامر بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأننا (للأسف الشديد) دولة من دول العالم الثالث (وما كان ينبغى لنا أن نكون) وأن أوضاعنا ترجع كلها للطريقة التى أديرت بها حياتنا العامة خلال أكثر من قرن من الزمان (منذ وفاة محمد على فى سنة ١٨٤٩ وحتى الآن).

إن التخلى عن تلك الصيغ والتى نعلم جميعاً أنها خاوية من الجوهر والمعنى والتزود بشجاعة الاعتراف بالواقع، هو نقطة البداية الفعلية لتقدم حقيقى على كافة المستويات.

ومن المؤكد أن إنجاز هذه المهمة (مهمة إيقاف طوفان مدح الذات وشحذ الهمم لتكون قادرة على فعل النقيض) لا يمكن أن يتم (على المستوى البعيد) إلا عن طريق غرز قيم إيجابية مختلفة عن طريق برامج التعليم، أما على المدى القصير فإن إنجاز هذه المهمة يبقى "مستحيلاً" ما لم تبدأ هذه العملية من رأس الهرم لا من سفحه. كذلك فإن للاتجاه الذى أدعو إليه تداعيات لا يمكن تجنبها: فعندما نعترف بسوء الأحوال.... فإننا نكون على حافة السؤال الخطير: ولماذا وصلنا لذلك؟، ولا جواب إلا لأن بعض القيادات التى تولت أمورنا العامة فى منتصف القرن الماضى لم تحسن الأداء. وأن علينا فى نفس الوقت أن ندرك أن "حسن الأداء" لا يحدث الآن فى عالمنا عن طريق تبنى أيديولوجيات معينة، ولكنه

يحدث كنتيجة توفر "كادر تنفيذى" على رأس المجتمع يقتفى أثرَ التجارب الناجحة منشغلاً بهذه المهمة "البرجماتية" عن أية إضاعة للوقت فى جدل أيديولوجى عقيم لا يزيدنا إلا إمعاناً فى التأخر.

وأعتقد أنَّ "المغالاة فى مدح الذات" ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة أخرى من "القيم السلبية" التى شاعت فى حياتنا لأسباب عديدة (قد يكون يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ من أقواها تأثيراً).

وأهم هذه القيم هى:

انفصال (الأقوال) عن (الأفعال) وتحولنا (بدرجة ما) إلى "واقع خطابى" أكثر من أن نكون "واقعاً عملياً". وهى ظاهرة تعم المنطقة التى ننتمى إليها بشكل بالغ الظهور والقوة. وترجع هذه الظاهرة لتواريخ بعيدة وعوامل ثقافية ضاربة فى عمق هذه التواريخ. فنحن -بلا شك- من أكثر "شعوب العالم تغنياً (بالألفاظ) بتاريخنا وأمجادنا الماضية وميزاتنا عن الآخرين. وإذا قارنا مجتمعاتنا (من هذه الزاوية) بمجتمع كالمجتمع اليابانى، وجدنا اليابانيين على أعلى درجات الفخر بوطنهم دون أن يتخذ هذا الفخرُ شكلَ "كبريات الألفاظ" و "القصائد" و"الأغانى" و"الشعارات".

ارتكاز الأحكام العامة عند كثيرين على منطق (الحب) أو (الكراهية) وهو ما يقود إلى شيوع الشخصانية (Subjectivity) عوضاً عن "الموضوعية" (Objectivity) ثم يؤدى -أخيراً- إلى انطلاق الأحكام والآراء والمعتقدات من زوايا شخصية بحتة.

ولاشك أن هاتين النقطتين الأخيرتين بحاجة ماسة لمزيد من الإيضاح وهو ما ستعنى به الجزئية التالية من هذا الفصل.



ثقافة الكلام الكبير

مقتلُنا يكمن فى لساننا-
فكم دفعنا غالياً ضريبةَ الكلامْ.

"نزار قبانى..."

إذا خسرنا الحربَ - لا غرابةْ.
لأننا ندخلها بكلِ ما يملكه الشرقُ من مواهب الخطابةْ.
بالعنتريات التى ما قتلت ذبابةْ.
لأننا ندخلها بمنطق الطبلةِ والربابةْ.

"نزار قبانى..."

فى الستينيات كنا نتحدث عن قوتنا واصفين إياها بأكبر قوة فى الشرق الأوسط... ثم جاء صباح الخامس من يونيه ١٩٦٧ ليفتح عيوننا على حقيقة أن ذلك لم يكن إلا مجرد "كلام كبير". وخلال نفس السنوات كنا نتكلم عن عدونا التاريخى بصفته "عصابات يهودية"، ثم جاءت الأحداث لتثبت أن هذا العدو كان شيئاً أخطر بكثير من "مجرد عصابات"، كان كلامُنا مرة أخرى مجرد "كلام كبير". وعندما وصفنا رئيس وزراء بريطانيا بأنه (خرع) وهو لفظ عامى مصرى يعنى أنه ليس رجلاً بالمعنى الكامل. وعندما اقترحنا على الولايات المتحدة الأمريكية أن تشرب من البحرين (الأحمر والأبيض)، وعندما تحدثنا عن الصاروخ القاهر وشقيقه الظافر... لم يكن ذلك فى الحقيقة إلا مجرد "كلام كبير". وعندما نستمع الآن للأغانى الوطنية التى أنتجت فى الستينيات (ورغم إعترافنا بجودة العمل

الفنى وروعة الحلم الوطنى والقومى) فإننا نجد عشرات الأمثلة على كلام لم يكن إلا مجرد "كلام كبير". وعندما نترك الستينيات ونمر على السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات نجد أن "داء الكلام الكبير" ظل ملازماً لنا بشكل لا يخفى على أحد؛ بل أنه وصل الآن إلى معظم مناطق حياتنا العامة، وأصبح الذين يتكلمون بلغة غير لغته "ثلة من أشباه الغرباء" الذين يعزفون لحناً غريباً يصدُّمُ الآذان.

فنحن عندما نتحدث عن تاريخنا، لا نستعمل لغة العلم والموضوعية وإنما نغرق فى زخم من الكلام الكبير. وعندما نتحدث عن واقعنا المعاصر، نحشر مرة أخرى "قوافل الكلام الكبير". وحتى عندما نفوز فى مباراة لكرة القدم، ينهمر "الكلام الكبير"؛ فرغم معرفتنا بأن مستوانا فى هذه اللعبة الرياضية يقع ما بين "المتوسط" و"المتواضع" (على المستوى العالمى) فإننا لا نتردد ولا نتأخر عن استعمال أوصاف مثل (الفراعنة يهزمون...).. ونكون هنا متسقين مع "تيار الكلام الكبير" الذى عم واستفحل فى تفكيرنا خلال نصف القرن الأخير.

وإذا تأملنا الصفحات الأولى بصحفنا ومجلاتنا وجدنا "جيوشاً عارمة من الكلام الكبير"... فكل لقاء هو "لقاء قمة، وكل قرار هو "قرار تاريخى"..

ومن الواجب أن نقول إننا لا نفتعل ذلك افتعالاً، لأنه أصبح جزءاً من نسيج تفكيرنا، بمعنى أننا نكتب ونتكلم بهذه الكيفية (كيفية الكلام الكبير) لا من (باب التملق) وليس من باب (النفاق) ولا من باب (الكذب المقصود) وإنما نكتب ونتكلم هكذا من باب الاتساق مع "عيب كبير" استقر فى ثقافتنا وعقولنا وأصبح من الطبيعى والمنطقى أن يجد طريقه لخارج رؤوسنا عن طريق ألسنتنا.

ورغم أن البعض (وربما القلة) يلاحظون هذا العيب الخطير من عيوب التفكير، إلا أن معظمهم عندما يتصدرون للحديث يقعون فى المحظور وينساقون مع تيار "الكلام الكبير"، وهو ما يثبت أن هذه

السمة قد أضحت متفشية إلى أبعد الحدود وأن "الهواء الثقافى" لنا أصبح متشبعاً بهذه الخصلة إلى أبعد حدود التشبع.

ولعل ضرب الأمثلة يكون أيضاً مفيداً هنا: بعد حادثة الأقصر المفجعة فى خريف عام (١٩٩٧) أذاع التليفزيون المصرى تغطية لماراثون الجرى (العدو) حول أهرام الجيزة، وقامت الكاميرا بمقابلة نحو عشرة أشخاص مختلفين.. كرروا نفس الكلام وبنفس الصيغ وقال كل منهم (وكأنه يكرر حديثاً محفوظاً): "أن مصر هى بلد الأمن والأمان.. وأن العالم كله يعرف ذلك، وأن الإرهاب لا يقع على أرض مصر فقط وإنما فى كل مكان بالعالم، وأن الدنيا كلها تتطلع لزيارة آثارنا التى لا مثيل لها فى العالم".

وكان مصدر دهشتى تصورى أن تطابق الكلام بهذه الكيفية يكاد يكون مستحيلاً بين عشرة أشخاص مختلفين، ولكنها سطوة "الجو الثقافى العام" المشبع إلى أقصى حد بخصلة "الكلام الكبير".

وقد كانت السنوات العشرين التى قضيتها فى واحدة من أكبر المؤسسات الصناعية العالمية فرصة هائلة لكى أكتشف أننا فى هذا المضمار أصبحنا (وأكرر: أصبحنا) مختلفين عن معظم شعوب العالم بشرقه وغربه.

فأبناء الحضارة الغربية (بما فى ذلك أمريكا الشمالية) تواصل نموهم الثقافى فى اتجاه مختلف يقوم على اعتبار "الكلام الكبير" انعكاساً مؤكداً لعدم المعرفة. فالمعرفة الإنسانية معقدة ومركبة ولا تسمح بالغرق فى "الكلام الكبير"، بل تأخذنا إلى لغة متوسطة تحاول -قدر الطاقة- أن تعكس حقائق العلم والثقافة.

أما أبناء الحضارة أو الحضارات الأسيوية (مثل اليابان وغيرها) فإن التحفظ كان ولا يزال من سمات هذه الحضارة بشكل واضح، وهو ما يمنع أيضاً استفحال ظاهرة الكلام الكبير.

أما شعوب العالم العربى، فإنها تشترك معنا -بدرجة أو بأخرى- لكون الثقافة العربية قد اتسمت فى مراحل عديدة بسمة "الكلام الكبير". فالشعر العربى عامر بقصائد المدح والهجاء التى تطفح بالكلام الكبير الذى لا يعكس بالضرورة حقائق الواقع

والأشياء. بل أن ثقافتنا اعترفت بأن معظم هذا "الكلام الكبير" مجرد "كلام" ولا أساس له من الواقع، عندما نحتنا المقولة المشهورة (أعذب الشعر: أكذبه).

وكان النص القرآنى (كالعادة) رائعاً فى وصفه الشعراء (فى هذه البيئة) عندما وصفهم بأنهم فى كل واد يهيمون (وأنهم يقولون ما لا يفعلون).

وكاتب هذه السطور يرى أن من أوجب واجبات من يهمه تصويب مسار العقل المصرى أن يقوم بإيقاظ هذا العقل وينهره بشدة أمام ظاهرة اتسامه بعلة الكلام الكبير، وحقيقة أنها ظاهرة منبتة الصلة بالواقع وحقائق الأشياء. وأن يُظهر الآثار الهدّامة لهذه الظاهرة التى جعلت البعض يصنفنا (بخبث وأغراض) بأننا حضارة كلامية أو حضارة حنجرية أو (مع التطور العلمى) حضارة ميكروفونية.

ومن المهم للغاية أن نفتح عيون أبناء وبنات هذا الوطن (من خلال برامج التعليم) على حقيقة هذا العيب وما يجره علينا من عواقب وخيمة؛ إذ يجعلنا من جهة مثار تعجب العالم، ويجعلنا من جهة أخرى "سجناء عالم خرافى من صنعنا ولا أساس له فى الواقع".. كما أنه يجعلنا "سجناء الماضى" حيث نصف ماضينا بزخم من الكلام الكبير ثم نهاجر إليه. ولا شك أن "علة الكلام الكبير" تتصل بعلل فكرية أخرى مثل: عدم الموضوعية.. والهجرة للماضى، والمغالاة فى مدح الذات، وضيق الصدر بالنقد. بل أننى لا أبالغ إذ أقول أن "علة الكلام الكبير" تقيم جسوراً للتواصل بين هذه العلل الأخرى.

كذلك، فإنه من الضرورى أن نناقش الصلة بين هذه العلة الفكرية (علة الكلام الكبير) وضيق الهامش الديموقراطى. ففى ظل مناخ ثقافى عام يتسم بداء الكلام الكبير يكون من الصعب تطوير الهامش الديموقراطى كما يكون من السهل نجاح فرق سياسية تملك من "الخطاب الغوغائى" (الديماجوجى) أضعاف ما تملك من "الخطاب الموضوعى". فالذى يقول لنا أن مشروعه

الفكرى هو "الحل" إنما يقدم لنا وجبة أخرى ساخنة من وجبات "الكلام الكبير"، فمعضلات الواقع الاقتصادية والاجتماعية أكثر تعقيداً من أن يكون علاجها بشعار عام يستمد جذوره من تربة الكلام الكبير كهذا الشعار.

وما أكثر ما رددت لنفسى وأنا أسمع جولات الحوار العام تتلاطم أمواجها بفعل "الكلام الكبير" ما أكثر ما رددت لنفسى أبياتاً من شعر نزار قبانى يقول فيها (بعبقرية):

لقد لبسنا قشرة الحضارة
.. والروح جاهلية.

٤

هامش الموضوعية المتآكل

خلال سنوات عملى الإدارى فى واحدةٍ من أكبر المؤسسات الإقتصادية متعددة الجنسيات. وكان لهذه المؤسسة العملاقة فى مصرَ إستثمارات وعمليات بمليارات الدولارات وهو ما كان يحتم وجود تعاملات واسعة مع "الواقع المحلى". وكنت خلال ذلك أرى تطبيقات يومية ساطعة وواضحة لإختلاف الحضارات والثقافات. وكان أحد أبرز هذه الاختلافات هو ما درجت على تسميته بشخصانية التفكير المحلى. وأعنى بذلك أن تفكيرَ أعداد كبيرة منا تنطلق من "زوايا شخصية" وتستمر فى ذلك فى عملية الأحكامُ التى تطلقها والآراء التى تعتقدها ووجهات النظر فى الأشياء والأشخاص التى تطرحها.

وربما يكون من المجدي ضرب مثال واضح، لحالات عديدة مُتكررة، فهذا المثال يشخّص الظاهرة التى أود أن أجسدها أمام عين القارئ:

خلال تلك السنوات الطويلة أَجريت آلاف المقابلات مما يُعرف فى مجال الأعمال بالـ Interviews أى المقابلات التى يكون الغرضُ منها الحكمَ على شخص بهدف الوقوف على إمكاناته وقدراته ومواهبه (إن وجدت) وفى ألف (مرة أخرى: ألف) مقابلة مع مصريين حاصلين على درجات علمية عالية فى

مجالات مُتعددة بعضها يقع تحت مُسمى العلوم التطبيقية والبعض يقع تحت مُسمى العلوم الاجتماعية والآخر يقع تحت مُسمى الدراسات الإنسانية.

وإلى جانب الهدف الأساسى من تلك المقابلات وهو الحكم على "قدرات" الشخص الذى تجرى معه المقابلة كنت معنياً بجوانب أخرى يمكن أن توصف بأنها "ملاحظات حضارية وثقافية" وكنت أدون هذه الملاحظات بإستفاضة لأهمية معظمها. ومن بين هذه الملاحظات أننى فى ألف (١٠٠٠) مقابلة من هذا النوع كنت أطرح أسماء لشخصيات عامة لأسمع وأسجل وأقيّم تعليقات من تجرى معه المقابلة عنها. وقد انتهيت لملاحظة يصعب دحضها، فقد انقسمت تلك التعليقات إلى نوعين أو طائفتين:

- الطائفة الأولى: يمكن أن تسمى بالتعليقات الشخصية وهى انطباعات كان الأشخاصُ يعبرون عنها بكلمات مثل (طيب).. (متواضع)..(لطيف)..(على خلق رفيع).. (متدين).. (معروف بالسلوك المستقيم) (مجامل) (ودود) إلى آخر هذه النوعية من الانطباعات. وأحياناً كانت التعليقات تأتى أيضاً "شخصية" وإن كانت التعبيرات (والمعانى) على نقيض تلك الكلمات، كأن يقال (شرير).. (مغرور) (غير لطيف) إلى آخر نفس السلسلة من المعانى وإن كانت فى الإتجاه المعاكس.

- أما الطائفة الثانية: فيمكن أن تسمى "آراء موضوعية" حيث كان الشخص الذى تجرى معه المقابلة يعبر عن آرائه بكلمات مثل (كفء) (مثقف).. (يتقن عمله بشكل ملحوظ).. (منتج بشكل كبير).. (له قدرة بارزة على القيادة) (صاحب قدرة كبيرة على التحليل). إلى آخر هذه النوعية من الانطباعات. وأحياناً أيضاً كانت هذه الطائفة الثانية من الآراء تأتى فى صورة ما يخالف أو يمثل عكس هذه الآراء كأن يقال (غير كفء) (محدود الدراية) (لا يتقن ما يعمله) (متواضع الإنتاجية) (لا يملك القدرة على قيادة الآخرين) إلى آخر هذه السلسلة الثانية من المعانى.

وكانت "الملاحظة الصدمة" أن عددَ الذين كانت تعليقاتهم تندرج

ضمن الطائفة الأولى كانوا أكثر من ٩٠٪ من عدد من أجريت معهم هذه المقابلات والذين سجلت نتائج المقابلات معهم (١٠٠٠مقابلة). ونظراً لأن الأسماء التى كانت تطرح للحوار بشأنها أسماء لشخصيات عامة لا تربطهم صلات خاصة بمن كانت المقابلات تجرى معهم، فإن المعنى الواضح والكبير كان أننا لا نفرق بين دائرة الأهل والأقارب والأصدقاء أى الدائرة الصغيرة الشخصية، ودائرة الحياة العامة. وأننا نستعمل أدوات الحكم على العلاقات الخاصة فى دائرة الحياة العامة. وكان ما يزيد الطينة بلة، أن كون الأشخاص الذين كانت تجرى معهم المقابلات لا يعرفون -بصفة شخصية- أصحاب الأسماء التى كانت تطرح من الشخصيات العامة، كان يعنى أن حتى هذه المجموعة من (الانطباعات الشخصية) ليست وليدة (تجربة ذاتية) وإنما هى ما يتكرر قوله وسماعه فى المجتمع. وهى ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام، وإن كانت لا تعنينا هنا كما تعنينا الملاحظة الأساسية وهى اختلاط الخاص بالعام وقيام الأحكام على اعتبارات شخصية وغير عامة وغير موضوعية.

وأغلب الظن أن هذا العيب الكبير الشائع فى تفكير العديدين منا إنما يرجع لخصلة أخرى متفشية فى واقعنا قوامها أن نقطة البداية فى حكم إنسان على آخر هى نقطة ذاتية أو شخصية بمعنى أن البداية تتمثل فى حب (بسبب عوامل شخصية صرف) أو كره (أيضاً بسبب عوامل شخصية بحتة).

ونظراً لأننى كنت خلال تلك السنوات وإبان إجراء هذه التجارب معنياً بالوقوف على أكثر ما يمكننى معرفته من جوانبها، فقد أجريت نفس التجربة على ٣٠٠ أجنبى (من جنسيات أوروبية غربية) من طوائف مماثلة (وأعنى من حيث التعليم العالى) وكانت النتيجة معاكسة تماماً؛ فأكثر من ٩٠٪ ممن أجريت معهم المقابلات لم يستعملوا إلا تعبيرات موضوعية تتعلق بالعمل والكفاءة والقدرات والمواهب، وأن أقل من ١٠٪ استعملوا تعبيرات شخصية.

ولا شك أننا لو اتفقنا على وجود واستفحال انتشار هذا العيب

بين أعداد كبيرة منا (متعلمين وغير متعلمين) فإن المنطق يُحتمُ أَن نرى الأثرَ الهدّامَ لهذا العيب على مسائل عديدةٍ، لعل من أهمها ما يلى:

- الاختيارات للوظائف.
- الترقية.
- المكافآت.
- الترشيحات للمناصب القيادية والعليا فى كل الدوائر.
- الانتخابات بشتى أنواعها ومجالاتها.
- الأحكام على الشخصيات العامة ومتولى الوظائف العليا والقيادية ورموز المجتمع.
- الكتابات الصحفية التى تتناول الشخصيات العامة.
- الكتابات النقدية فى سائر مجالات الإبداع.
- أعمال الأجهزة الثقافية والإعلامية والفنية.

ولعل تصاعد هذه الظاهرة واستفحال استشرائها ووصول جذورها وفروعها لنقاط بعيدة... لعل ذلك يكون هو التفسير المنطقى لبعض الظواهر التى يجمع معظمُنا على ذيوعِها وشيوعِها فى واقعنا اليوم مثل:

- المناخ بالغ التوتر الذى تجرى فيه معظم الانتخابات فى معظم المجالات، وما يعقب ذلك من تراشق بالتهم.

- حملات الهجوم الشخصية الفاضحة على العديدِ من الشخصيات العامة.

- ندرةَ الاتفاقَ على عددٍ كبيرٍ من رموز المجتمع. فالاختلاف حول معظم هذه الرموز علىً أشُده ويقع بعضه تحت مسمى "الافتتان الشامل" بينما يقع البعض الآخر تحت مسمى "الاستهجان الكامل".

- شيوع الاعتقاد بأن العلاقات بين الناس أصبحت مهترئةً ولا تقارن بما كانت عليه فى الماضى، وذلك أمَرٌ طبيعىٌ، لأن الأحكام أصبحت تنطلق من (زاوية الحب) أو (زاوية الكره) وليس من زاوية (الرضا الموضوعى) أو (الرفض الموضوعى).

ومن المؤكد أن من حق البعض أن يطالع كل هذا التشخيص للداء ثم يتساءل: وما العمل؟

والجواب، أن معالجة هذا العيب الكبير من عيوب التفكير الشائعة فى واقعنا اليوم لا يمكن أن تتم بدون وسيلتين؛ إحداهما ذات "بعض الأثر" ولكنه "أثر على المدى القصير والمتوسط" والثانية ذات أثر شبه مطلق، ولكنه من قبيل الاستثمار طويل الأجل أى الذى لا تأتى ثماره إلا بعد سنوات عديدة.

أما وسيلة الأمد القصير فهى ذات ثلاثة أبعاد:

- القدوة العليا فى المجتمع.
- الأنشطة الثقافية.
- وسائل الإعلام.

فهذه الجهات الثلاثة قادرة على إحداث "بعض التغيير" على المدى القصير والمتوسط إذا وضحت الرؤية وشحذت الهمم ووظفت القدرات والإمكانات الكبيرة المتاحة لتسليط الضوء على هذا العيب الكبير من عيوب التفكير الشائعة لدينا اليوم.

أما "العلاج الكامل الشامل" والذى هو "طويل المدى" بمعنى أن آثاره لا تظهر إلا بعد سنوات غير قليلة (وإن كانت أيضاً تبقى موجودة لسنوات عديدة) فهو "التعليم"، فمن المؤكد أن برامج دراسية تنطلق من رؤية واضحة للعيب وإسهاب فى تعريته أمام العيون وشرح كارثة آثاره على العديد من جوانب حياتنا لقادرة على استئصال شأفة هذا العيب وتفريخ أجيال أكثر موضوعية وأقل "شخصانية"..

ورغم أن ما سجلته عن الألف مقابلة من ملاحظات حافل بمئات من القصص والعبر، فإننى أود أن أختم هذا الفصل بقصة واحدة منها ذات دلالة واضحة وضوح الشمس. ففى مقابلة من هذه المقابلات العديدة تطرق الحديث لاسم أحد الوزراء (وكان بكل الموضوعية من المشهود لهم بالكفاءة والقدرة العالية على التخطيط والتنفيذ) فكان تعليق الشخص الذى كانت تجرى معه المقابلة (أن هذا الوزير من أعظم الوزراء قاطبة فى

بلدنا) ودون ما حاجة لسؤال...أو استفسار استرسل المتحدث يقول (تصور أننى ذهبت لمقابلته، ورغم فارق المكانة فقد أصر على توصيلى للمصعد وانتظر حتى ذهبت)!

وهكذا لم تكن مبررات الحكم مستمدة من كفاءة إدارية أو عبقرية فى التخطيط والتنفيذ أو نتائج مبهرة لسنوات من العمل الشاق... وإنما كان المبررُ بسيطاً للغاية؛ مجرد لمسة شخصية فى التعامل لا علاقة لها على الإطلاق بقدرات ومواهب وإمكانات وإنجازات من كان الحديث يدور حوله!

٥

الآخرون: (معنا)... أو (ضدنا)؟

تجتمع عناصرُ وأبعادُ عدد من عيوب التفكير التى انتشرت فى واقعنا فيما يشبه المُعادلة الكيميائية لتخرج لنا عيباً (أو عيوباً) إضافية جديدة. فمن اختلاط "تقلص السماحة" و"تآكل هامش الموضوعية" ينبثق عيبٌ آخر جديد هو عجز الكثيرين منا عن رؤية (من ليس معنا) إلا بصفته (ضدنا) أو (علينا). وقد ضاعف من عمق جذور هذا العيب، أن تاريخنا المملوكى الذى ترك أعمق الآثار فى تكوين شخصيتنا قد عرف هذا الأسلوب فى التفكير والحكم على الآخرين على أوسع نطاق. فطيلة القرون التى قبض فيها المماليكُ على زمام الأمور فى حياتنا، كان المجتمعُ يرى بوضوح وكل يوم تطبيقاً عملياً على (أن من ليس معنا فهو ضدنا أو علينا) مع توابع هذه المقولة وآثارها المترجمة فى مواقف، كثيراً ما اتسمت بالعنف والقسوة والدم. وكما يقول أستاذ جامعى مرموق، فإن علم الاجتماع التاريخى يؤكد أن آثار العهد المملوكى على التفكير المصرى لا تزال قوية وحية رغم انتهاء دولة المماليك فى مصر بمذبحة القلعة منذ أكثر من مائة وثمانين سنة، (وبالتحديد فى سنة ١٨١١).

وجوهر هذه المسألة، أننا ننشأ فى مناخ ثقافىٍّ عام يتسمُ – إلى حد بعيد – بالشخصانية أو الذاتية فى مُواجهة الموضوعية، كما يتسم بضيقِ الصدرِ بالنقدِ وعدم الاحترام العميق لكون

الآخرين مختلفين وهو ما يحتم أن يرى الكثيرون منا "الآخرين" من منظور السؤال النمطى: أهو معى؟.. أم ضدى؟ ويزيد من تأصيل حقيقة هذا البعد من أبعاد تفكير الكثيرين منا أن أعداداً كبيرة منا "قرويون" جاءوا حديثاً إلى المدن وهم يحملون فى تكوينهم قانون تأسيس الانتماء على أرضية الاشتراك فى الخلفية المكانية والعائلية. وهذه الضفيرة من الأبعاد (ذاتيون لا موضوعيون.... تقلص السماحة تجاه الآخر المختلف.... الضيق بالنقد) هى ما تجعل العمل الجماعى أبعد ما يكون عن التوفر. فروح الفريق تنسف نسفاً عندما تضربها هذه الأبعاد فى ذات الوقت. وهذا الجانب هو أحد أهم أسباب تأخرنا عن عدد من الشعوب الآسيوية فى اللحاق بركب التقدم الاقتصادى الحديث، فبينما كانت الحضارة الآسيوية (لا سيما فى اليابان والمجتمعات التى انتشرت فيها الأقليات الصينية)عاملا من أقوى عوامل دفع العمل الاقتصادى والصناعى إلى درجات مرتفعة للغاية، لوجود هذا الاستعداد القوى للعمل الجماعى، كُنا نحن بعيدين إلى حد بعيد جداً عن توفر روح الفريق فى العمل التى يصعب بدونها تصور أى إنجاز كبير فى العمل والإنتاج.

وخلال سنوات عديدة أمضيتها فى مؤسسة اقتصادية عالمية كبرى كنت أرى -كل يوم تقريباً- كيف ينفرط عقد أى مجموعة عمل منا بفعل غياب روح الفريق والعمل الجماعى وغلبة تأسيس العلاقات على أرض (معنا أم ضدنا؟). وفى نفس الوقت كانت مجموعات العمل التى ينتمى أفرادها لخلفيات أوروبية أو آسيوية تنخرط فى العمل الجماعى دون أية تشققات فى وحدة الفريق بسبب العوامل الثقافية التى تلغى أسباب الفرقة وتغلب أسباب الوحدة. ومن الضرورى أن أبرز أنه فى ظل ظروف عامة معينة، وعندما تكون قيادة وحدات العمل فى يد من هو مشرب للغاية بنفس الروح ("معنا" أم "علينا"؟) فإن قيم تفسخ روح الفريق تتعاظم وتضرب المناخ العام بسهامها من كل جانب، تاركة إيانا أمام ما يشبه حالة استحالة لأن نعمل كفريق واحد متجانس ومتوائم.

٦

نحن... وأراؤنا

تناولتُ في فصل سابق النظرةَ الشائعةَ للآخر إما بوصفه "معنا" أو "علينا". ولاشكَّ عندي أن ذلك ليس سوى عيب ثقافي ذائع وليس سمةً مؤبدةً من سمات ثقافتنا، فكاتبُ هذه السطور لا يؤمن بوجود سمات ثقافية أبدية، وإنما هي مكتسبات أو نتائج أو ثمار طبيعيةَ لعناصرِ عدةٍ. ومن العيوب الثقافية التي تشبه هذا العيب وإن كان عيباً ذا وجود مستقل اعتبارُ العديدين منا أن آراءهم جزءٌ منهم ومن كيانهم، وبالتالي فإنها جزءٌ من كرامتهم وكبريائهم. وما أعنيه هنا أن أعداداً كبيرة للغايةِ منا ترى أن الإنسانَ وآراؤه يكونان "كلاً واحداً"، بمعنى أن شخصيةَ الإنسان تشمل آراءه ووجهات نظره.

وقد أظهرت لي تجربة التعامل الطويل مع أبناء الحضارةِ الغربيةِ وكذلك مع أبناء الحضارتين الشرقيتينَ الكبيرتيَن اليابانيةَ والصينيَة أن الإنسانَ فَي مجتمعات هذه الحضارات لا يعتبر أن آراءَه جزءٌ منه وبالتالي من كرامته وكبريائه بل كنت أرى -طيلة ما يقرب من عشرين سنة من التعامل الكثيف واللصيق مع أبناء هذه المجتمعات أن إنسانَ هذه الثقافاتِ يفصلُ بوضوح تام ما بين "ذاته" و"آرائه"، بل وكنت في مئات الحوارات أرى أن إنسانَ هذه الثقافاتِ يبدو أثناء الحوار وكأنه يضع آراءَه على مائدةِ الحوار مع

آراء أخرى يضعها على نفس المائدة غيرُه، ثم تتعامل وتتفاعل الآراءُ مع بعضها بمعزل عن اتصالها بكينونة أصحابها... فى عملية يستقلُ فيها الإنسانُ عن الآراء المطروحة. وبعد تفاعل الحوار، فإنَّ كل إنسان يأخذ من فوق المائدة "منتجاً" جديداً غير الذى وضعه بيده عليها -أنه نتاجُ تلاقح الأفكار والآراء ووجهات النظر بشكل حر وخال من العصبية والانفعال الناجم عن التصاق الآراء بأصحابها وكرامتهم وكبريائهم.

أما عندنا، فالأمرُ مختلفٌ كل الاختلاف إذ أن الآراءَ تكاد تكون لأصحابها مثل الأعضاء والملامح فهم من جهة يعتزون بها اعتزازاً يخرج بالعلاقة عن إطار الموضوعية ويدلف بها إلى دائرة الذاتية والشخصانية، وهم من جهة أخرى يخلطون ما بين كرامتهم وكبريائهم وأى مساس بتلك الآراء أو محاولة لدحضها أو تفنيدها أو حتى تعديلها. وفى ظل عيوب ثقافية أخرى، مثل تقلص السماحة، وتآكل هامش الموضوعية، والنظرة للآخر من منطلق السؤال الكبير: أهو معنا؟.. أم علينا؟ مع حقائق اجتماعية أخرى يصعبُ إنكارُها مثل حداثة مفهوم المواطنة وغلبة الانتماء للعائلة والقرية وتفشى السطحية التعليمية والثقافية ونحافة التربية الديموقراطية فى المجتمع من قاعدته لقمته مروراً بالأسرة والمدرسة والوظيفة والمناخ الثقافى العام... فى ظل كل ذلك معاً، فإن أسبابَ دمج "الذات" مع "الآراء" تتعاظمُ وتجعلنا أمام واحد من أهم عوائق التقدم: فالتقدمُ يتطلب هواءً طلقاً ينمو فيه الحوارُ ويتطور وتتفاعل فيه الآراءُ ووجهاتُ النظر فى معادلة مستمرة تدفعُ بالعقول ودرجات ومكونات الوعى، بل والمجتمع بأسره لمقامات أعلى من مقامات التطور الفكرى والثقافى، وهو أساس التقدم الأول. وأكرر هنا أن تطورَ الشق الثقافى كان دائماً سابقاً لتطور الشق العلمى المادى فى كل الحضارات الكبرى، لأن خلقَ المناخ الفكرى والثقافى الرحب والخصب والثرى والذى يسمح بطرحَ الأفكار الجديدة وتلاقح وجهات النظر وتفاعل الرؤى هو الذى يخلق المناخَ الأمثل للتقدم العلمى والتقنى.

وكـاتبُ هـذه السطور لا يمل من تكرار قـوله أن هومـيـروس ويوروبيدوس وأفلاطون وسقـراط وأرستوفان وأرسطوطاليس كانوا مـؤسـسى المناخ العـام الذى ازدهـرت فـيـه العلومُ التطبـيـقـيـة فى الحضارة الإغريقية... وأن الأدباءَ والشعراءَ والمتكلمة (الفلاسفة) كـانوا السـابقـين فى الحـضـارة العـربيـة وفى ظل المناخ العـام الذى أوجـدوه جـاء العلمـاءُ من أمـثـال ابن الهـيـثم وابن سـينا والرازى... ونفس الشىء هو ما حـدث فى عـصـر النهـضـة إذ جاء الفـلاسفـة والأدباء والشـعـراء والفنانون الكبـار ليـخلقوا المناخ العام لما يسمى الآن بالحضارة الغربية.

ويستحيل أن تحدث تلك الفورة الفكرية والخصوبة الثقافية فى ظل مناخ عـامٍ يكون الإنسـانُ وآراؤه فـيـه شـيـئـاً واحـداً.



الإقامة فى الماضى

أجدادكم إن عظموا وأنتم لم تعظموا
فإن فخركم بهم عارٌ عليكم مبرمُ

"العقاد.."

"علاقتُنا بالماضى" موضوعٌ يمكن أن يفرغ مفكرٌ لدراسته طيلة حياته دون أن يوفيه حقه من الدراسة المعمقة كما ينبغى أن تكون الدراسة. لذلك فمن المستحيل تقديم تغطية كاملة لهذا الموضوع فى فصل مقتضب كهذا الفصل، بكتاب موجز كهذا الكتاب. ولكن من الممكن تركيز الاهتمام حول عدة محاور بشكل يصلح لأن يكون أساساً لمزيد من النظر والتفكير.

فمن جهة أولى، فإننا من أكثر شعوب العالم "فخراً بماضيها"...

ومن جهة ثانية، فإن ملايين المفتخرين بهذا الماضى يكادون أن يكونوا جميعاً من غير العالمين بألف باء هذا الماضى ناهيك عن العلم الواسع والعميق بسائر جوانبه...

ومن جهة ثالثة، فإن هناك "خلطاً دائماً" بين هذا الماضى والحاضر...

أما كوننا من أكثر شعوب العالم فخراً بماضينا، فأمرٌ لا يحتاج

للإثبات، إذ أن مطالعةَ جريدة أو مجلةٍ أو مشاهدةِ أى برنامج تليفزيونى تنبئ بهذا القدر الهائل من الفَخر بالماضى، فنحن فى حالة تذكير مستمرة للدنيا وللآخرين ولأنفسنِا بأن ماضينا أعظمُ وأمجَدُ وأفخَمُ من أىّ ماض لأية أمة أخرى.

ومن المؤكد، أن ماضينا "متميزٌ" و "خاصٌ" ولكن من المؤكد، أن هذا الماضى يضم صفحات بيضاء كما أنه يضم أيضاً صفحات سوداء. والوقوف على الصفحات البيضاء والسوداء في ماضينا من الأمور التى تستغرق أعماراً كاملة لأشخَاص وقفوا أنفسَهم على دراسة ذلك. وبالتالى، فإن حديثنا الذى لا يتوقف عن ماضينا بعيبه -من الناحية الموضوعية- أنه يفترض أن صفحات هذا الماضي كانت كلها بيضاء ناصعة- وهذا غير صحيح. كذلك فإن ظاهرة التغني المستمر بالماضي تحتاجُ للتفكير والدراسة. فمن غير الطبيعى ألا يكون هناك توازنٌ بين "الفخر بالماضى" و"الانشغال بصنع حاضر ومستقبل مجيدين". ولاشك أن هناك خللا فى تفكيرنا فى هذه المسألة إذ أن الانشغال بصنع الحاضر والمستقبل يعتبر متواضعاً إلى جانب الإنشغال بالتفاخر بالماضى.

كذلك فإن افتراضنَا (الضمنى) أننا الوحيدون الذين يملكون ماضياً مجيداً هو الآخر أمرٌ مخالفٌ للواقع والثابت. فكما أن من حقنا أن نفخر بتاريخنا المصرى القديم فإن أبناء اليونان وإيطاليا (أحفاد الإغريق، والرومان) هم أيضاً أصحاب حضارة وماضٍ مجيد لا يحق لمن يحترم الحقائق التاريخية أن يستهين بهما.

وفى اعتقادى أن "فقرَ مكونات الواقع" هو ما يدفعنا باستمرار للتغنى والتفاخر بالماضى، كأننا نَشعر أنه بدون ذلك الماضى فإن المعادلة ستكون مختلة وفى غير صالحنا. والمنطقى، أن نفتخر بجوانب عديدة من ماضينا افتخاراً متزناً غير مشوب بالحماسة الزائدة والتعصب وعدم إعطاء الآخرين حقوقهم، على أن يكونَ هناك "فخر متوازن" بمعطيات الحاضر ومكونات المستقبل.

وإذا كان العربُ هم الذين نَحتوا المقَولة الشهيرة والصائبة والتى تقول: (ليس الفتى من يقول كان أبى، وإنما الفتى من يقول هأنذا)

فإن الأمرَ هنا يكون بغير حاجة منى لمزيد من الشرح والتبيان. ومن جهة ثانية، فإن افتخارَ معَظمنا بماضينا يعطى الإحسَاس بأننَا نعلم الكثيِر عنٍ هذا الماضى. والحقيقة أن السوادَ الأعظم منا لا يعرف أى شىء (إلا الشعارات العامة) عن ماضينا وتاريخنا. بل إننى أزعم أن الأغلبية العظمى من المتعلمين تعليماً عالياً بمجتمعنا لا يعرفون -مثلاً- أعلام الأسرةِ الثامنة عشرة فى تاريخنا الفرعونى القديم ولا يعرفون -مثلاً- الترتيب الزمن لفراعنة عظماء أمثال سنوسرت وأحمس وتحتمس الثالث وسيتى الأول ورمسيس الثانى، رغم أن معرفة ذلك لا تعنى أى تضلع فى تاريخنا القديم. بل وأزعم أن معظم المتعلمين تعليماً عالياً فى مصر لا يعرفون الترتيب الزمنى للعهود التالية: العصر الإخشيدى والأيوبى والطولونى والملوكى فى تاريخنا الوسيط. وأكرر، أن معرفة ذلك لا تسمح فى حد ذاتها بالاعتقاد بوجود أى تضلع فى معرفةِ الموضوع محل الحديث، ولكن عدم المعرفة بها يعنى الجهل التام بأبسط المعارف التاريخية وهو ما يجعل الافتخار الحماسى بهذا الماضى (ممن لا يعرفون أى شىء عنه) ظاهرةً عقليةً ونفسيةً تحتاجُ للدراسةِ والتحليل.

وتنطبق هذه الحقيقة (حقيقة جهل السواد الأعظم منا بمفردات وعناصر ماضينا) على تيارات فكرية بأكملها. فما أكثر الذين يسمّون أنفسَهم بأنصار مصر الفرعونية وهم لا يعرفون ألف باء تاريخ هذه الحقبة. وما أكثر الذين يسمون أنفسهم بالإسلاميين وهم على غير علم بمعظم التاريخ والتراث الذى لا يكتفون بالفخر به، بل ويضفون على عناصره من القداسة ما لا ينبغى أن يقدس لأن معظمه "عمل وفكر بشرى".

وأذكر هنا حواراً مع شاب متحمس للتيار الذى يُسمى نفسه بالإسلامى، وجدته يلحن (أى يُخطىء فىّ تحريك الكلمات العربية) وهو يستشهد ببعض النصوص. أذكر أننى قلت له إن الفقهاء المسلمين الأوائل كانوا يعتبرون كل علم أصول الفقه عملاً بشرياً، ولا أدل على ذلك من أمرين:

الأول، تعريف الفقهاء لعلم أصول الفقه بأنه "علم استنباط الأحكام العملية من أدلتها الشرعية"، وهو تعريف عبقرى ولكنه يثبت "بشرية" هذا العلم. والثانى، كلمة أول وأكبر الفقهاء أبى حنيفة النعمان الشائعة (علمُنا هذا رأى، فمن جاءنا بأفضلَ منه قبلناه). ثم ذكرت لذلك المتحمس لما يسمى بالتيار الإسلامى أن هؤلاء الفقهاء الأوائل قد وضعوا ستة شروط لأهلية الإفتاء، كان أولها العلم باللغة العربية علم العرب الأوائل. ثم قلت له، ونظراً لأنك (ومعظم زملائك فى الحماس لما يُسمى بالتيار الإسلامى) تلحنون (أى تخطئون فى اللغة العربية) فإنكم -وفق الشرط الأول من شروط الإفتاء- قد فقدتم أهلية إبداء الرأى فى المسائل التى تتعرضون لها.

كل ذلك كان ضمن حديثى عن غرابة أن يفخر أناسٌ بماض لا يعلمون عنه شيئاً يذكر. وهو ما يدل -مرة أخرى- على أننا أمام "ظاهرة عقلية ونفسية" لا علاقة لها -فى الحقيقة- بالماضى الذى يتحمسون له.

وأخيراً، فإن الحياةَ المعاصرة فى مجتمعنا تجعلنا نشاهد -يومياً- عروضاً متكررةً للخلط بين هذا الفخر المتحمس بالماضى وبين الفخر الآنى أى الفخر بما نحن عليه الآن.

وهذه ظاهرة مفهومة، لأننا نستشعر فى أعماقنا تلك المفارقة المهولة بين "ماض مجيد" نفخر به، وحاضر نبحث فى جوانبه عن أسباب للفخر فلا نكاد نجد إلا أقل القليل؛ فمعظم إنجازات عصرنا المادية والفكرية من أعمالِ الآخرين.



ضيق الصدر بالنقد

لأقل قليلاً من عشرين سنة أتاح لى العملُ فى مؤسسة اقتصادية من أكبر ثلاث مؤسسات صناعية فى العالمِ أن أكتشفَ -وبجلاء تام- قدرَ التباين بين ثقافة ما يسمى بالعالمَ الغربى وثقافتنا فيما يَتعلق بجزئية محددة هى "رحابة الصدرَ للنقدِ". وخلال النصف الثانى لهذه الفترة -غير القصيرة- أتاح لى تبوأ الموقع القيادى الأول فى هذه المؤسسة رؤية أعمق لهذه الجزئية ولحقيقة أن "النقدَ" هو أهمُ أدوات الفكر التى صنعت المجتمعاتِ الغربيةَ المتقدمة، وأن النقدَ يوجه للكبار بنفس قدر توجيهه لمَن هم أقل منهم أهمية وموقعاً على خريطةِ الهرمِ الإجتماعى.

لقد أثبتت لى تجربةُ السنوات العشرين أن الهوةَ بين ثقافتنا وثقافتهم فى هذا المجال شاسعة. فالنقدُ للأشياء والظواهرِ والأفكار والأشخاص والمسلمات هو "معلم" من "معالم" الثقافةِ التى ساهمت فى بناءَ المجتمعاتِ الغربية المتقدمة. والنقدُ أداةٌ يتعلمها ويكتسبها الإنسانُ منذ فَجر وعيه وإدراكه. فهو يتنفس هواءً يسمحُ بالنقدِ -من البداية- لكلَ ما حوله. فالصغيرُ يتعلم أن كلَ ما يحيط به من "أشياء وأشخاص" قابلٌ للنقد، كما يتعلم أن يُمارس هذا النقد فى ظلِ قبول عام له ودرجةٍ عاليةٍ من

الهدوء وعدم التوتر والغضب اللذين يحدثهما النقدُ فى أجواء ثقافية أخرى.

وتأتى برامجُ التعليم لترسخ هذا الإهتمام بالنقد. كما آن المناخَ العام (بعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية) يعمل على ترسيخ نفس الأهتمام بالنقد كأداة بناء بالغة الأهمية وكأهم وسائل الارتقاء بكل النظم والمؤسسات والأفكار والممارسات.

أما ثقافتنا، فقد واصلت نظرتها العاطفية الممزوجة بالغضب تجاه النقد بوجه عام وتجاه نقد المسلمات (وما أكثرها فى واقعنا) والشخصيات التى تتبوأ مواقع القيادة. بل أننا -فى حالات غير قليلة- ننظر لنقد هذه الجهات وكأنه عملٌ تخريبى وهدّام. بل ويصل الشعورُ تجاهه أحياناً لحد اعتباره عملاً يقرب من أعمال الخيانة.

وضيقُ الصدر بالنقد من المسائل التى تتغلغل فى عقول أبناء وبنات مجتمعنا منذ الصغر، ويترسخ كأحد ملامح ثقافتنا. ثم تأتى سلبياتٌ أخرى شاعت فى تفكيرنا المعاصر لتجعل المسألة بالغة الحدة: فعندما يجتمع ضيق الصدر بالنقد مع تقلص السماحة واتسام التفكير بالشخصانية (والبعد عن الموضوعية) مع النظرة الضيقة للآخرين (بصفتهم إما معنا أو ضدنا) والتعصب الشديد لأمجاد ماضينا، والميل الجارف لمدح الذات - عندما يجتمع "ضيق الصدر بالنقد" مع هذه المعالم الأخرى الواضحة التى شاعت فى جونا الثقافى، فإن حدة ودرجة الضيق بالنقد تبلغ أبعد مدى، وتصبح النظرة للنقد مشوبة بالغضب والتوتر والشك فى النوايا والإحساس بوجود خطر متربص بنا، ولن يكون من العسير علينا إدماج كل ذلك فى الاعتقاد بوجود تآمر كامل ضدنا.

ولا أعتقد أننى بحاجة لضرب أمثلة على اتسام جونا الثقافى العام بالضيق الشديد من النقد، فخلال سنى العقود الأخيرة تكررت مئات الحالات النمطية التى جسدت هذه الظاهرة. بل وأكدت أن هذه الصفة (ضيق الصدر الشديد بالنقد) قد أصبحت

من معالم الكثيرين بما فيهم قيادات فكرية وثقافية، فأصبح الجدلُ والحوارُ حولَ مسائلَ فكريةٍ تجسيداً جديداً لدرجةِ ضيقنا من النقد وتوترنا وغضبنا منه.

ولنأخذ أمثلة قليلة تكررت وقائع مماثلة لها بأشكالٍ تكاد تكون مضاهية تماماً:

فالذين يدعون للاحتفال بمرور قرنين على العلاقات المصرية الفرنسية يتبادلون مع الذين يستهجنون هذا الاحتفال أنماطاً من التهم، وأساليبَ من التجريح، تجسد عجزنا عن الاختلافِ والنقدِ بتعقلَ وروية.

والذين يعتقدون أن الحوارَ مع العدو التاريخى هو السبيل الوحيد للخروج من واقع مترع بالجراح، يواجهون بطوفان من الكلمات والألفاظ الحادة التى تجردهم من كل ميزة وصفة طيبة، بما فى ذلك صفة المواطن المحب لوطنه الحريص على واقعه ومستقبله.

وعشرات... بل مئات الأمثلة التى تؤكد أننا إما أن نتفقَ تماماً، وإما أن ننطلق إلى مرحلة التراشق بأشد الكلمات حدة وتجريحاً. أما مرحلة النقد الهادئ والموضوعى والقائم على أسس عقلانية، فمرحلة يندر أن نمر بها، لأن معظمنا لم ينشأ ولم يتدرب عليها، ولم يكتمل وعيه وإدراكه فى جو ثقافى عام يؤمن بجدوى وإيجابية وفعالية النقد. ولا يدلُّ على أننا لا نعترف بالنقد (إلا عند التشدق بالشعارات) من خلو وسائل إعلامنا خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من مقال أو حديث واحد يتضمن نقداً لرموز الحكم السياسى فى مجتمعنا. فإذا كنا نسلم بوجود النقد فى حياتنا العامة، وإذا كنا نسلم أن الذين حكمونا خلال السنوات الأخيرة هم بشرٌ غيرُ معصومين، وإذا كنا نؤمن بأن اختلافَ الرأى لا يفسد للود قضية، فليدلنا من يقدر على مقال أو حديث واحد نشر فى مصرَ فى وسائل إعلامنا المرئية أو المسموعة أو المطبوعة ويتضمن نقداً للتوجهات السياسية الأساسية للحكم. فإذا لم يوجد كان ذلك

أوضحَ دليل على ضيق الصدر بالنقدِ ضيقاً يجب أن يقلقنا ويجعلنا متحمسين لمعَالجةِ هذا الداء من أدواءِ جونا الثقافى العام بكل السبل التى تسمحُ بنمو قبولنا للنقدِ، والذى بدونه لا يمكن صنع المستقبل المنشودِ.

وهنا فإننى لا أجد عبارة أفضل من عبارة الفيلسوف العظيم "كانط" والتى أوردتها فى مقدمة هذا الكتاب والتى تقول "أن النقدَ هو أفضلُ أداةِ بناءٍ عرفها العقلُ البشرى".

٩ الاعتقاد المطلق في نظرية المؤامرة

«أَسيرُ على نهج يرى الناسُ غيرَه.
لكل امرئٍ فيما يحاولُ مذهبُ»

"أحمد شوقى.."

لكل إنسان منشغل بأمور الفكر، ولاسيما ما يتصل بالعلوم الاجتماعية وحركة وفكر المجتمعات مسائل تكون محلَّ اهتمامه وانشغاله أكثر من غيرها. ومن المسائل التى لم تفادر تفكيرى منذ سنوات شيوع الاعتقاد فى عالمنا العربى وواقعنا المصرى "بنظرية المؤامرة". فمن المؤكد أن هناك الكثيرين - بالملايين- فى واقعنا الذين لا يساورهم شكٌ فى صحة المقولات التالية:

- أن وقائعَ ماضينا القريب وحاضرنا جاءت وفقاً لمخططات وضعتها قوى كبرى، وأن الواقعَ كان فى معظمه ترجمة عملية لهذه المخططات.
- أن هذه القوى التى صاغت تلك المخططات، والتى سار على دربها ماضينا وحاضرنا هى فى الأغلب القوى العالمية العُظمى؛ وبالتحديد بريطانيا وفرنسا فى الماضى، والولايات المتحدة (وابنتها إسرائيل) فى الأمس القريب والحاضر.
- أن مخططات هذه القوى موضوعة بشكل تفصيلى وأن الأطرافَ الأقل نصيباً من القوة (ونحن من بينها) لم تكن تملك (ولا تمتلك الآن) إلا أن تنصاع لتيار تلك المخططات.

أننا -بناءً على ما سبق- غيرُ مسئولين مسئوليةً كبيرةً "عما

حدث"... وبنفس الدرجة "عما يحدث"... ويضيف البعضُ "عما سوف يحدث". وتلك نتيجة منطقية -فى رأى واعتقاد الكثيرين لتلك "المنظومة الفكرية".

وعندما يضاف "العامل الإسرائيلى" لتلك "النَظرة" تكون الصورةُ بالغة "الحرارة" و"الإثارة". وإذا انتقلنا من "العموميات" "للجزئيات" كان من الطبيعى أن يردد البعضُ -حَسب تلك "النظرة"- أن أكبرَ وقائع تاريخنا الحديث ما هى إلا نتائج المخططات التى وضعتها القوىَ العظمى... فحربَ ١٩٥٦ وانفصال سوريا عن مصرَ فى سنة ١٩٦١، وحرب اليمن فى سنة ١٩٦٢ وكارثة ٥ يونيه ١٩٦٧ وعدم استكمال عملية العبور العظيمة لقناة السويس فى أكتوبر ١٩٧٣، حتى نحرر -عسكرياً- سيناء كلها، وزيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصرَ وإسرائيل وسقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار "هيكل الاشتراكية" فى كل مكان... وانفراد الولايات المتحدة بدور القوى العظمى، وأشياء أخرى كثيرة مثل "النظام العالمى الجديد" و"اتفاقيات الجات" وخلافه... كل ذلك ليس إلا نتائج مباشرة وترجمات عملية لتلك المخططات التى يعتقد كثيرون منا أنها وُضعَت من طرفِ القوى العظمى ليسير التاريخ وفق مفرداتها.

ومن الجدير بالاهتمام والتحليل أن الأطرافَ أو المجموعاتِ التالية تشترك فى هذا المفهوم بدرجاتٍ مُختلفة:

فكل من يمكن أن يندرجوا تحت مسمى "الإسلاميين" يؤمنون إيماناً صخرياً واضحاً كضوء الشمس بصحة هذه المقولات والتى من مجموعها تكتمل "نظرية المؤامرة"، وينضوى تحت هذه الراية الإخوانُ المسلمون وغيرهم، كالجماعة الإسلامية وتنظيم الجهادَ والحركات السلفية، بل والمعتدلون للغاية من أصحاب "الطرح الإسلامى". ويوجعنى أن أصف فرقة هى مجرد "مجموعة سياسية لا غير" بمصطلح "الإسلامية" لأن ذلك يعنى أن "غيرهم" يجب أن يصنف ضمن "غير الإسلاميين" أو"ضد الإسلاميين"؛ وهو أمر خاطئ تماماً- ولكن ضرورات استعمال الشائع والذائع من

"المصطلحات" قد تملى على المرء أن يستعمل تسمية هو أول المعترضين على صواب ومعقولية استعمالها، وإذا كان لابد أن نختار أكبر المؤمنين "بنظرية المؤامرة"، فلابد أن نسلم للإسلاميين بهذه الرتبة.

أما كل من كانوا - بشكل أو بآخر تحت اللواء الاشتراكى، من ماركسيين إلى اشتراكيين ومروراً بعشرات التصنيفات الفرعية للتوجهات اليسارية أو الاشتراكية بما فى ذلك الاتجاه الناصرى - فإنهم يؤمنون بنظرية المؤامرة، ولكن بدرجة أقل من "التصخر" إن جاز لنا نحت هذا التعبير. فهم إن كانوا يؤمنون بالنظرية ككل وبالتالى بالمقولات التى أوردتها فى مستهل هذا المقال ؛ إلا أن إيمانهم هذا غير مشوب بما يمكن تسميته بالروح الجهادية أو الحربية أو "الضد - صليبية" التى تشوب موقف الإسلاميين فى هذا الصدد. ولاشك أن الاختلاف فى "صخرية" الاعتقاد هنا وسنارية - اليقين و"التهابية" الموقف إنما ترجع للروح الثيوقراطية (الدينية) للحركات المسماة بالإسلامية. وفى نفس الوقت للروح الأكثر علمية وتقدماً وعصرية للأفكار الاشتراكية (وإن ثبت أنها كانت كلها خاطئة وعاجزة عن تحقيق أهدافها وشعاراتها).

وثالثاً (وأخيراً) فإن السواد الأعظم من "المواطنين العاديين" فى واقعنا العربى والمصرى، والذين لا ينتمون للفريق الإسلامى (سياسياً) أو الفريق الاشتراكى (عقائدياً)، فإن معظمهم يميل ميلا واضحاً لتبنى "نظرية المؤامرة والتسليم - بالتالى- بصواب وصحة "المقولات" المنبثقة عن الإيمان بهذه النظرية.

ولكن من الضرورى للغاية أن نذكر أن أسباب إيمان كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث الكبرى بنظرية المؤامرة إنما ينبع من مصادر مختلفة:

فالمجموعة الإسلامية (بمختلف فرقها) ترى أن تاريخ منطقتنا هو تاريخ الصراع بين (الإسلام) و(المسيحية واليهودية)... وأن الحروب الصليبية لا تزال مستمرة ولكن من خلال أشكال مختلفة. وتعطى هذه المجموعة للبعد اليهودى أهمية كبرى، فهى تعزو له جل

أسباب مشاكلنا وكوارثنا.

أما المجموعة الاشتراكية (بالمعنى الواسع) فإنها ترى الأمرَ من خلال تصورها المعروف للصراع بين القوى التى تسميها بالقوة الإمبريالية، والجانب الآخر والذى يضم الشعوب المقهورة والمستغَلة (بفتح الغين).

وأما مجموعة المواطنين العاديين، فإنها كوّنت ميلها هذا للإيمان بنظرية المؤامرة كأثر حتمىٍّ، إما لسطوة اللون الاشتراكى أو لسطوة اللون الإسلامى على مواقع غير قليلة من عالم الإعلام فى واقعنا. ومن كثرة تكرار المقولات المنبثقة عن نظرية المؤامرة والتى غدت وكأنها من المسلّمات. وفى المجتمعات التى لا تتسم بمستوى عال من التعليم والثقافة، فإن دورَ الإعلام (بما فى ذلك منبر المسجد) قد يصل إلى حد (غسل العقول) و(تشكيل الوجدان)، ويكفى أن نذكر أن أولَ اسم لوزارة الإعلام فى بعض البلدان كان "وزارة الإرشاد" وهو اعترافٌ صريح وواضح بالرسالة الأساسية وهى "الإرشاد" أى "التوجيه".

والحقيقة، أن هذه "المنابع" لإيمان كل مجموعة من المجموعات الثلاث بنظرية المؤامرة، هى "منابعٌ وهمية" ولا سندٌ لها من الواقع والتاريخ والمنطق... فشعوبُ منطقتنا من العالم كانت سوف تلقى نفسَ المسَار التاريخى بما فى ذلك استعمار الغرب لها حتى لو كانت منطقتنا من العالم "مسيحية" تماماً. فالغرب لم يستعمرَ منطقتنا لأننا مسلمون، ولكن لأننا من جهة كنا متخلفين وفى وضع يسمح بأن نُستعمر... ومن جهة ثانية فإن دافعَ الغرب لاستعمارنا كان دافعاً تحركه عواملٌ "إقتصادية" فى المقام الأول و"حضارية" فى المقام الثانى. والعواملُ الحضارية أوسع وأرحبَ من العوامل الدينية. وهناك الكثير الذى يمكن أن يقال لدحض هذه الوجهة الساذجة من النظر، ولكننا نعتقد أن كثرة ووضوحَ القرائن تغنى عن الاسترسال والإسهاب :فمن الجلى للغاية أن منطقتنا كانت سوف تُستعمرَ حتى لو كانتَ شعوبُها كلها مسيحية. ومن الغريب، أن الذين يتبنون هذه الوجهة من النظر يغيبُ عنهم أن علاقة شعوب

المنطقة بالدولة العثمانية كانت أدنى ما تكون لعلاقة الضعيف المستعمَر (بفتح الميم الثانية). بالقوى المستعمِر (بكسر الميم الثانية) رغم أن الطرفين مسلمان (١١١). فقد كانت شعوب منطقتنا خلال القرن الثامن عشر مرتعاً للتأخر والتخلف والرجعية رغم أننا كنا (مسلمين) يحتلهم (مسلمون)، بمعنى أن الغربَ (المسيحى) كان لا يزال بعيداً عنا... كذلك فقد كنا عندما ولدت الحركة الصهيونية المعاصرة على يد النمساوى المعروف تيودور هرتزل فى أواخر القرن التاسع عشر قد قطعنا شوطاً بعيداً فى التخلف لأكثر من ستة قرون لم يكن اليهودُ فيها قادرين على تحريك أىّ حدث تاريخىٍّ.

أما منطقُ المجموعة الاشتراكية ففيه الكثيرُ من الصواب، دون أن يكون صواباً خالصاً. فمن المؤكد أن "الدافعَ الاقتصادىَ" هو العاملُ الأول الذى "ساقَ" الغرب فى علاقته التاريخية بنا خلال القرنين الأخيرين. إلا أن الأمرَ -كما سنوضح بعد قليل- كان فى إطار آخر مُختلف تماماً عن إطار "المؤامرة".

وأما منطقُ المواطنين العاديينَ، فإنه وإن كان متهافتاً ولا يصمد أمام التحليل والتفنيد الدقيقين، إلا أنه مفهومٌ. فمن الطبيعى أن كثرة ترديد مَقولات معينة على مسامع شعوب نصفها من الأميين والنصف الآخر أصحاب نصيب متواضع للغاية من التعليم والثقافة والوعى من شأنه أن يخلق انطباعاً بصواب مقولات لا تستند إلا على "التوهم" و"الديماجوجية".

وجوهرُ القضية فى اعتقادى أن معظم من تناول "نظرية المؤامرة" لا يعرف إلا أقل القليل عن طبيعة وحقائق وآليات الاقتصاد الرأسمالى أو الاقتصاد الذى يسمى باقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر؛ فجوهر الاقتصاد الرأسمالى هو "المنافسة". وفكرة المنافسة تعنى -فيما تعنى- أشياءً عديدةً إيجابية وصحية، ولكنها تعنى أيضاً أشياءً سلبية وغير صحية. ولكن نظراً لأن كلَ البدائل الفكرية (للرأسمالية أو لاقتصاد السوق) قد باءت بفشل ذريع وأحدثت من الدمار والخراب لمجتمعاتها ما أحالها لمتحف الأفكار

المنقرضة، فإن الواقعَ يحتِمُ علينا ونحن نمعن النظر في حقائق وطبائع الاقتصاد الحر ألا يدفعنا الانفعالُ وجموحُه للعودة بأي شكل لدوائر الأفكار الاشتراكية، فقد أحدثت هذه الأفكارُ من الأضرار والخسائر ما لا يسمح بإعطائها أية فرصة أخرى. والواقع (لا الفلسفة) يؤكد أن كلّ ما هو اشتراكي (في الفكر والتطبيق) مآله إما لمتحف الأفكار وإما للانقراض التام بفعل ما يسببه من إخفاق وفشل وخسارة. فإذا عدنا للمنافسة بوصفها العمود الفقري للاقتصاد الرأسمالي، كان علينا أن نعي أن "المنافسة" ليست فقط تلك "الفكرة الجميلة" التي تعني فوائد للأفراد، حيث تؤدي المنافسة لعملية تجويد مستمرة في نوعية ومستوى البضائع والخدمات وحيث تؤدي في أحيان كثيرة لخفض السعر أو التكلفة، وإنما هي - أيضا- صراعٌ شرسٌ بين المنتجين بعضهم البعض: صراع يتجسد في أشكال عدة.... كالطرد من السوق (إن أمكن) أو تهميش دور الآخرين والاستئثار بأكبر حصص من السوق أو الأسواق. وهذه الطبيعة أو هذا المعلم من معالم النظام الاقتصادي الغربي هو الذي يفرز ما يبدو للأكثرية في دول العالم غير العريق في الصناعة والخدمات الرأسمالية المتقدمة وكأنه "مؤامرة".

وهذا الجانب من جوانب "عنصر المنافسة" هو ما أود أن أسلط مزيداً من الضوء عليه، لأننا إذا لم نفهمه جيداً وبوضوح تام ونقبل فكرة حتميته ونؤكد استراتيجيتنا للتعامل معه كحقيقة لا تقبل التجاهل من حقائق الحياة المعاصرة، فلن نبلغ أيَّ شيء ممّا نريد. وأعني هنا أن المنافسة التي هي من أهم أسس الحياة الاقتصادية القائمة على ديناميكيات اقتصاد السوق هي التي كانت خلال القرون الثلاثة الأخيرة سببَ كل المنازعات الداخلية في أوروبا، بل وسببَ الحروبَ التي كانت الحربان العظميان (حربَ ١٩١٤/١٩١٨ وحرب ١٩٣٩/١٩٤٥) من أهم صورها. ولكن أوروبا التي تطاحنت وتشاحنت طويلاً تطاحناً وتشاحناً داخليين وصلت خلال العقود الثلاثة الأخيرة ليقين بأن فوائدَ عدمِ التشاحن الأوروبي الداخلي

أعظمُ من فوائدِ استمرار هذا التشاحن الذى لا سبب له إلا "المنافسة". وبذلكِ خرجت المنَافسة (فى درجاتها الأعلى) من ملعبها الأوروبى لملاعب أخرى خارج القارة الأوروبية، وإن بقيت الساحة الأوروبية زاخرةً بأشكال وألوان شتى من المنافسة ولكن التى يحكمها قانونُ التعايشِ معًا وقانوُن الإتفاق على عددٍ من الحدودِ الدنيا.

وحتى تزداد الفكرةُ وضوحاً، فإننى أودُ إبراز حقيقة بسيطة للغايةِ إلا أنها لا تحظى بالوضوح أمام الكثيرين، وهى أنَّ النظامَ الاقتصادى القائم على المنافسة يحتم أن تكون مصالحُ المنتج أو البائع الاستراتيجية أن يظل "بائعاً" وأن يبقى "المشترى" لأطول مَدة أو دائماً "مشترياً"؛ وألا يحدث -هنا- تبادل فى المواقع. هذا المَفهومُ البسيط هو جوهر جانب المنافسة الذى يراه الكثيرون فى عالمنا كمؤامرة محبوكة- والحقيقة أنه يشبه المؤامرة لحد ما، إلا أنَه يختلف عنها تماماً فى الدوافع وقوانين الحركة. وهذا "القانون" من قوانين حركة "الاقتصاد الحر" والمنافسة إنما هو قانون يعمل "داخل" المجتمعات الصناعية المتقدمة، وبالتالى فإن "عمله" خارجها أمرٌ حتمىٌ ومُنتظر ولا مَحيص عنه.

والمعنى هنا أن النظام الاقتصادى السائد فى الدول الأكثر تقدماً صناعياً (والآن: تكنولوجياً وخدمياً) يقوم على صراعات لا يمكن تجنبها، وقودها المنافسة، وتتمثل فى محاولات لا تنتهى للاستئثار بالأسواق أو بأكبر حصص ممكنة من الأسواق، وأن ذلك يعنى أن "السمك الكبير" لا يتوقف عن محاولة "أكل السمك الصغير" وأن ذلك التفاعل وجوانبه السلبية (الشرسة) يعمل فى داخل المجتمع الواحد وخارجه (وعندئذ يكون أكثر شراسة)، وأن مفردات علوم وممارسات الإدارة العصرية تتضمن العديد من المفاهيم التى تخدم فى المقام الأول "المنافسة" بجوانبها المختلفة (الإيجابية والسلبية) ورغم أننى لا أريد أن أدخل بالقارئ فى دقائق علوم الإدارة الحديثة، إلا أن السياق واكتمال التحليل فى هذا المقالَ يحتمَان أن أذكر أن المفاهيم الكبرى التالية من مفاهيم علوم الإدارةَ

الحـديثـة: إدارة الجـودة Quality Managementتقنيـات التسويق على مستوى العولمة Global Marketing سرية البيـانات Data Confidentialityوالزخم الهـائل من نظم المحـافظة على الصـحـة المهنيـة Occupational Health والاعتبـارات البيئية Environmental Considerations وعشرات غيرها من مفردات علوم وممارسات الإدارة العصرية، إنما تهـدف - فى أولوية عـاليـة من أهدافـهـا - إلى أن يكون أصحابها من "السمك الكبيـر" القـادر عن طريق هذه المفـاهيم وتطبيقها تطبيقاً ناجحاً إما لأكل السمك الصغير، وإما لزيادة حجمه صفراً... ويمكن الآن أن نضيف لقانون "إن السمك الكبير يأكل السمك الصغير" قانوناً جديداً يسير فى موازاة هذا القانون وهو قانون "إن السمك الكفء السريع يأكل السمك الأقل كفاءة وسرعة"، وقد ظهرت خلال السنوات العشرين الأخيرة فى عالم المؤسسات الصناعية والخدمية والتكنولوجية والتجارية الكبرى على مستوى العالم الأدلة القاطعة على مولد وتعاظم شأن هذا القانون الجديد. ومن المهم للغاية هنا أن نميز بين "ما نحب أن نراه" وما لا وسيلة أمامنا "لكى لا نراه" إلا غش أنفسنا. فهذه القوانين موجودة وسائدة، ولم يعد هناك أمل بعد نفوق (وفاة) الاشتراكية أن تستبدل بقوانين تضمن النجاح والوفرة وتتجنب هذه المثالب (عند الذين يرونها كعيوب).

ومن غير الممكن أن نتجنب هنا التصريح بأن المثقفين أوسع ثقافة عالمية لن يكون بوسعهم أن يروا بوضوح هذه الحقائق والقوانين وجوانب هذه القوانين المختلفة إذا كانت ثقافتهم تعنى معرفة شاملة بكل العلوم والمعارف الإنسانية والاجتماعية دون علوم العصر الحديث فى مجالات الإدارة والتسويق والموارد البشرية وما انبثق عن هذه المسميات الكبرى من عشرات المجالات الجديدة المتخصصة. فالإنسان الذى يعرف كل ثمار الثقافة والمعرفة الإنسانية من "سقراط" إلى "برتراند رسل" ومروراً بآلاف الأسماء ومناطق المعرفة الإنسانية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأدبية والفلسفية

يظل عاجزاً عن رؤية هذه الحقائق وقوانين الحركة وجوانبها المختلفة، إذا كانت جعبتهُ الثقافية لم تتسع لتشمل علومَ العصر فى مجالات الإدارة والتسويق والموارد البشرية- ويكون الإنسانُ عندئذ مثل عالَم فيزياء أمضى نصف قرن فى دراسة الفيزياء منذُ فجرٍ تاريخ هذا العلم خلال نصف القرن الأخير، فإنَه عندئذ يكون ملماً بمعظم تاريخ هذا العلم إلا أن ما لَديه يكون مثل متحف للماضى دون أنَ يصلح بأى شكل للحاضر - وللأسف الشديد، فإن عدداً غيرَ قليل من مثقفى العالم الثالث يندرجون ضمن هذا الفريق الذى يعلم أصحابُه الكثيرَ دون أن يمتد علمُهم ليغطى المناطق الحديثة، والتى بدونها يكونون شخصيات متحفية لا تقدر بأية حال على فهم قوانين الحركة المعاصرة وجوانبها المختلفة - بل أن هؤلاء لا يكتفونَ بذلك وإنما يستمرون فى حوارات طويلة لا يستعملون فيها إلا مفردات ومفاهيم تعيد تأكيد حقيقة أنهم يواصلون العيش فى الماضى، وإنهم بنفس الدرجة غيرُ قادرين على فهم ما يحدث" بل أن هذه المفردات والمفاهيم تصبح أداة إعاقة للمجتمع عن ركوب وسيلة المواصلات الوحيدة القادرة على الوصول للأهداف المرجوة، وأعنى الاشتراك فى اللعبة حسب قواعدها القائمة لا حسب القواعد المثلى التى لا وجود لها إلا فى خيال أصحابها.

وإذا وصلنا بالتحليل لهذه النقطة المتقدمة، كان من المحتم علينا أن نلقى بعض الضوء على "الظاهرة اليابانية" لما تتصل به من أوثق الصلات بهذا التحليل. ففى محاضرة ألقاها كاتبُ هذه السطورَ فى طوكيو فى ديسمبر ١٩٩٦(بمعهد الشرق الأوسط المنبثق عن وزارة الخارجية اليابانية) قال إن اليابان قد لعبت فى حياته الفكرية واحداً من أخطر الأدوار، إذ أنها كانت أكبر دليل أمامه على أن نظرية المؤامرة، إمَا أنها "متوهمة" وإما حقيقية، ولكنها ليست بالقيمة التى يعتقد الكثيرون أنها تتسم بها. فإذا كانت هناك "مؤامرات" فلاشك أن أقصى ما يمكن أن تصل إليه المؤامرة هو ما حدث لليابان فى سنة ١٩٤٥، إذ تكون أبشع وأفظع المؤامرات قد بلغت ذروتها القصوى بإلقاء قنبلتين ذريتين على اليابان. فالمؤامرة

إذا وجدت فإن هدفها يكون هو "الإضرار بالطرف الذى حيكت المؤامرة ضده"، ولاشك أن ضرب اليابان بقنبلتين ذريتين لا يجسد الرغبة فى الإضرار فقط بل يُجسد قمة تلك الرغبة.

ومعنى هذا الكلام أننا لو افترضنا وجود مؤامرة ثم افترضنا أن هذه المؤامرة ستبلغ الحد الأقصى، وهو محاولة إنزال أكبر الأضرار بالطرف الذى تقصده المؤامرة، فإن تحقيق الغاية المرجوة من طرف الجهة المتآمرة لا يمكن حدوثه إلا إذا كان الطرف الآخر (الذى توجه المؤامرة ضده) قابلاً ومستعداً لأن ينكسر. فاليابان التى ضربت بالقنبلتين الذريتين هى اليوم المنافس الاقتصادى الأول للقوى التى كانت تبدو فى سنة ١٩٤٥ وكأنها قد قضت قضاءً مبرماً على اليابان.

يبقى بعد ذلك أهم ما يجب أن يقال عن نظرية المؤامرة إذ أن الإيمانَ بها بالكيفية المتفشية إنما يعتبرُ - بلا أدنى شك عندى - نقضاً كاملاً لأسس لا يجب أن نفرط فيها:

فمن جهة أولى، فإن الإيمانَ بنظرية المؤامرة بالشكل الذائع حالياً يعنى أن "إرادة الفعل" بقدر ما توجد بشكل مطلق عند المتآمِرَ (بكسر الميم الثانية) فأنها تكونَ مُنعدمة عند المتآمَر عليه (بفتح الميم الثانية). وهو وضع يلصق صفات الكفاءة والقدرة والعزم والإرادة ومُكنة الإحداث بالطرف "المتآمِر" (بكسر الميم الثانية) وفى نفس الوقت يجرد الطرف المتآمَر عليه (بفتح الميم الثانية) وهو جانبنا نحن من كل تلك الصفات، فيكون "الفاعل" هو "المتآمِر" (بكسر الميم الثانية) أما المتآمَر عليه (بفتح الميم الثانية) فيكون "المفعول به" دائماً والجهة التى تسّير وكأنها جمادٌ أعجم.

ومن جهة ثانية، فإن الإيمانَ بنظرية المؤامرة بهذه الكيفية ينفى عنا (أى عن المتآمر عليهم) صفة الوطنية ويسبغها أسباغاً كاملاً على الجهة (أو الجهات) المتآمرة وبنفس الدرجة.

ومن جهة ثالثة، فإن هذا الاعتقاد يجعل من المتآمِر كياناً أسطورياً فى مخيلة المتآمَر عليه.

ومن جهة رابعة، فإن هذا الإيمان يحتم ترسيخ الواقع ويفرض

السلبية والانهزامية ويعارض كرامة الاعتقاد بأن "الإنسان يصنع واقعه ومستقبله" وأن الأممَ تملك بنفسِ القدرِ أن تصنع واقعها ومُستقبلها.

ويبقى كل ما كتبته عن نظريةِ المؤامرةِ ناقصاً (ومخالفاً لتصوري) إذا فهم القارئ أنني أروج لهذين المفهومين:

أن "المؤامرة" هي "الصراع"، وبالتالي فإنني أنفي وجود "صراع دائم" بدوام مسيرة التاريخ الإنساني. أو أنني أنفي وجود "مؤامراتٍ" عبر مسار التاريخ الإنساني. فالواقع أنني أؤمن إيماناً قوياً بأن التاريخ الإنساني هو سلسلة من الصراعات، كما أنني أؤمن بنفس القدر أن واقعنا العالمي المعاصر هو مسرح لصراعات مريرة وكبيرة. ولكنني أؤمن أن "الصراع" مفهوم مختلف عن معنى المؤامرة.

فالصراع يعني العمل الدؤوب من جانب (أو من جوانب معينة) بهدف استمرار تفوقها أو حتى توسيع دوائر هذا التفوق وما يصاحبه من مزايا وامتيازات ولكن الصراع يعني أن هناك "لعبة لها في كل زمن قواعد" وأن على من يريد لنفسه مكانة بارزة فوق الأرضَ أن "يخوض الصراع" بأدواتٍ وقواعد تضمن أطيب النتائج. وهنا فإن المثال الياباني يَبرز مرةً أخرى كأحد أقوى الأدلة على هذا التشخيص. ومن بديهياتِ الأمور أن "الصراع" هو لعبة مفتوحة (نسبياً) عن المؤامرة، كما أن قدر الغموض الذي يكتنف "لعبة الصراع" (بل والكثير من المعالم التي تشبه معالم "السحر" و"الشعوذة") هو غموض أقل (نسبياً) مما يكتنف "لعبة الصراع". كذلك، فإن تصوير الأمر على أنه "لعبة الصراع" وليس "مؤامرة عامة محبوكةٍ" تحكم مسار التاريخ، يحفز أصحاب الإرادة والكرامة والهمم على أن يدخلوا اللعبة بنية إحراز نتيجة طيبة، وهو وضع يختلف عن "الروح العامة" التي أفرزها الإيمان المترامي بنظرية المؤامرة العامة، وهي روح تميل إلى جانب الشكوى والبكاء والاستسلام والرضا بالنتائج (الوخيمة) سلفاً وليس التحدي والانخراط في لعبة الصراع (رغم ضراوتها) بنية بلوغ نتائج كريمة وعظيمة كالتي حققها اليابانيون الذين خاضوا خلال نصف القرن

الأخيـر واحدة من أشرس لعبـات الصـراع على مسـتوى التـاريخ الإنسـانى. كذلك فإننى لم أقصد على الإطلاق أن أقول إن التـاريخ خـال من المؤامـرات. فمن الميسـور لأى قـارئ واسع الإطلاع على التاريخ أن يرصـد العديد من "المؤامرات" المحـددة، ولكنى أقول إن التـاريخ ، وإن عـرفَ مؤامـرات عديدة، فإنه ليس "مؤامـرة عامـة" وإنما هو صـراع دؤوب لا يهدأ ولا مجـال فيه للكرامة والظفر لمن دخله مهزوم الروح والوجدان مبلل الخدود بدموع البكاء والشكوى.

وأخيراً، فإننى أجد من اللازم هنا أن أبرز جانباً هاماً من كوارث الإيمـان المستسلم بنظرية المؤامـرة العامة وهو الجـانب الذى يتعلق بالحكام غيـر الديمـوقـراطيـين (مـثل بعض حكام العـالم الثـالث). فالحاكم غير الديموقراطى يساهم بأفكاره وأقواله وأجهزة إعلامه فى ترسيخ الإيمان بالنظرية العامة للمؤامرة، لأنه بذلك يكون قادراً على إخفـاء خطاياه وأخطائه وراء الادعـاء المسـتمـر بأن "كل هذا الحـجم من الفشل والمشـاكل والمعانـاة" إنما يرجع لعناصـر خـارجيـة (على رأسها "المؤامـرة العامـة") وليس للسبب الأكبر والحقيقى وهو غياب الديموقراطية ووجود حكام على شاكلته (ليسوا هم فى معظم الأحوال من أكثر أبناء المجتمع كفاءة وقدرات ورؤية ونزاهة وثقافة).

أمـا كـاتب هذه السطور، فإنه يؤمن أن "الصـراع العـالمى" شـرس ومضنـى وبالغ الصـعـوبة ولكن الأمم تكون أكـثـر قـدرة على خـوضـه بنجاح وكرامة إذا كانت مستعدة ومهيأة له، وهـى لا تكون كذلك إلا إذا كانت تقـاد قـيادة فعَّالة وناجـحة وذات رؤية صـائبـة وعن طريق كـوادر تتـسم بأعلـى درجـات الكفـاءة والقـدرة والنـزاهة والثـقـافـة (وأكرر: والثقافة لأنه لا "رؤية" فى اعتقادى لمن لا ثقافة له).

وخـلاصـة وجهـة نظـرى هنـا، أن دعـاة نظـرية المؤامـرة يتـحدثـون كوطنيين يحبون أوطانهم واعتقـادى الراسخ أنهم وإن كانوا بلا شك وطنيين يشـغلهم همّ الوطن العـام، إلا أنهم بالطريقـة التى يؤمنون بها بنظرية المؤامرة العـامة، وبتداعـيات وآثار هذا الإيمـان المطلق فإنهم يكونون انهزاميين و"دعـاة استسلام وخنوع وخضوع" قـبل أن يكونوا "وطنيين" يبكون على الحظ العـاثر الذى جـعلهم فى مـوضـع

١٠

لنفرض أنها مؤامرة

يؤمن الكثيرون فى منطقتنا بأن هناك "مؤامرة" ضدنا. وهؤلاء يختلفون بشأن "مبررات المؤامرة" ، فهناك من يقول : لأننا مسلمون وعرب وأن المتآمرين يكرهون المسلمين والعرب.. وهناك من يُرجع ذلك لخوف المتآمرين من نهضتنا لأننا سنصبح خطراً ماحقاً عليهم.. وهناك من يُرجع التآمر لدس اليهود لنا.. وهناك من يُرجعها لرغبة المتآمرين فى إستغلالنا إقتصادياً. وقد عنيت كثيراً بموضوع نظرية المؤامرة وكتبت عنها وعن أصحابها ومنطقهم وعواقب التسليم بنظرتهم الكثير بالعربية والإنجليزية. والآن ، فإننى أعود للموضوع لا بنية مؤازرة الجانب الذى ينكر وجود تآمر علينا ولا لنسف مبررات القائلين بالتآمر علينا ، وإنما فى محاولة (قد تبدو "مستحيلة" فى نظر الكثيرين و"ممكنة" فى نظر عدد قليل فى منطقتنا) لتجاوز السؤال العقيم: هل هناك تآمر علينا أم لا.. والإنطلاق من فرضية أن هناك "تآمراً"...ثم السؤال: بفرض أن هناك تآمراً فما الذى ينبغى علينا إتخاذه من أفعال (وليس من أقوال كما يكتفى الكثيرون منا)؟، وفى إعتقادى أن هناك (عند التسليم الجدلى بوجود تآمر علينا) سيناريوهات محددة لرد الفعلة.

أما السيناريو الأول، والذى يجسده الكثيرون فى واقعنا فهو

"إستمرار التصايح ضد المتآمرين" والحديث المسهب (بالكلام الكبير) عن حقد المتآمرين علينا، وتكون تلك مناسبة (كلامية) للإسهاب فى إستعراض مناقبنا (مزايانا) التى تجعل المتآمرين يحقدون علينا..وأسمي هذا السيناريو (منهج التعامل الخطابى مع المتآمرين). وهناك ثانياً "سيناريو الصدام" أى الدخول فى مواجهة مع من نقول أنهم يتآمرون علينا. وهناك ثالثاً ما أود أن أسميه "السيناريو الآسيوى" وقد قمت بنحت تلك التسمية له بعد حوار بينى وبين شخصية يابانية مرموقة، عندما قال لى: لماذا أنتم منشغلون بالحديث عن "المؤامرة" و"المتآمرين" على خلافنا نحن فى الجزء الشرقى من آسيا أى اليابان والصين، وعدد من دول جنوب شرق آسيا. ففى هذه البلدان والتى تعرض بعضها للضرب بالقنابل النووية من الغرب، كان تعاملنا مع هذا الموضوع خالياً من إضاعة الوقت فى الحديث عن التآمر والمتآمرين، ولماذا يتآمرون علينا، وكان فعلنا (قبل قولنا) متجهاً لبناء داخل قوى إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وتعليمياً وثقافياً. لأننا كنا على يقين أن "سيناريو التصايح الخطابى" لا يجدى فتيلاً أى لا يفيدنا ولا يضر أحداً...كما أن تكلفة سيناريو الصدام تتراوح ما بين ("الأذى الباهظ الكلفة" و "الدمار والانهيار وضياع الوقت والموارد والهمة فى طلب المستحيل") وقد كررت الصين نفس السيناريو الآسيوى الفعال فى موضوع آخر مختلف كلية: فعوضاً عن الإنشغال بحوار لا ينتهى حول "الإقتصاد الإشتراكى القائم على التخطيط المركزى" "وإقتصاد السوق" : طبقت الصين نفس النهج فبقيت معظم الأقاليم تسير على أساس من النظام القديم...بإستثناء أقاليم محددة إتبعت آليات (وأهداف) إقتصاد السوق ، وبعد نجاحها بدأ التوسع التدريجى فى التحول من الأطر الإقتصادية القديمة الى الأطر الجديدة دون تمزيق المجتمع بحوار لا ينتهى وصدوع لا ترأب مع "ضياع همة المجتمع" فيما يضر ولا ينفع (وضياع "همة المجتمع" مسألة فى غاية الأهمية- فما أحكم القول المأثور "رب همة أحيت أمة").

وأضاف محدثى: أنظر الى الصين، إنها (نظرياً) أشد خطراً على الغرب منكم (ربما ألف مرة) ومع ذلك فإنها لم تنخرط فى سيناريو الصراخ حول التآمر والمتآمرين وإنما إنشغلت كلية بعملية بناء الداخل..ثم أضاف: وأعتقد أن روسيا والهند مثل الصين مرشحون أكثر منكم (أى من العرب) لأن يكونوا خطرين على الغرب، ومع ذلك فإن هذه الجماعات لم تنغمس فيما أنتم منغمسون فيه من "تصايح عن التآمر والمتآمرين" وهو ما يدل - على أنكم تفعلون ذلك لأسباب أخرى..ربما تكون عدم القدرة على التعامل مع الواقع على أنه "صراع"..وأن "الصراع" له أدوات تدخل كلها تحت مسمى "بناء داخل قوى وصحى وفعال ومثمر ومزدهر ومستقر".

وأعتقد الآن أن الحديث عن التآمر والمتآمرين هو مضيعة لهمة المجتمع (مثلما أن الإنخراط فى الحديث عن صراع الحضارات مضيعة أخرى لهمة المجتمع) وأنه بفرض جدلى أن هناك تآمراً ومتآمرين فإن الأهم هو :ماذا نفعل؟ أننخرط فى سيناريو التصايح والكلام الكبير؟، أم نسير على درب الصدام، المواجهة؟، (أم نقرأ على إختلاف مذاهبنا) أن السيناريو الأول عاطل وعقيم وغير قادر على التحول من "عالم الأفعال" إلى "عالم الأقوال" وأن سيناريو الصدام لن يقود (فى الأغلب) إلا لإهدار الموارد بشتى صورها، وأن سيناريو التركيز على بناء داخل قوى من كل الجوانب: السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والثقافية، هو أفضل ما نقوم به من عمل لخدمة هذا الوطن ولخدمة الأجيال القادمة من أبنائه وبناته، وأن نتذكر ما ورد فى حوار شكسبيرى بأحد أعماله عندما تحدث شخص عن "كرامة بريطانيا" وكان يعنى أن كرامتها في الصدام، فرد عليه محدثه (أو فى الحقيقة شكسبير نفسه) قائلا: "ان كرامة بريطانيا تكمن فى أن تنجح"، وهو رد بالغ الحكمة على السيناريو الكلامى وسيناريو الصدام فى وقت واحد: فالأول لا يحقق الكرامة ،لأن "الأقوال" تبقى عاجزة عن أن تحل محل "الأفعال"، والثانى لا يتوقع منه (على الأقل فى مراحل ما قبل بناء

داخل قوى) إلا "الخسران المبين".

وأنا أعلم أنه بينما يسهل إقناع معظم المتحاورين فى واقعنا بعدم جدوى أو قيمة "سيناريو التصايح والكلام الكبير" إذ أننا من جهة عايشناه لسنوات عديدة ورأينا عقمه وعجزه عن إنتاج أى واقع أفضل، كما أننا رأينا (فى غير قليل من الحالات) كلفته الباهظة فى المرات التى أدى فيها "الكلام الكبير" لمواقف لم نكن مستعدين لمواجهتها- فكانت الخسارة فوق كل التصورات، إلا أننى أتصور أن البعض فى واقعنا قد يرى أن قولى "بأن سيناريو الصدام أو المواجهة" له احتمال واحد مؤكد هو الخسارة، إنما هو "تفكير إنهزامى" أو بتعبيرات فرسان الكلام فى واقعنا "تفكير إنبطاحى" وهو قول يسهل الرد عليه: فحتى غلاة المؤمنين بالتآمر علينا لا ينكرون أن "الداخل" فى مجتمعاتنا "ضعيف" و "هش" وبحاجة لجهود قائمة على المزاوجة بين "العلم" و "تقنيات الإدارة الحديثة" و "التفانى فى الإخلاص لعمليات الإصلاح والتطوير" و "ثورة تعليمية" تلحق بركب التعليم العصرى القائم على الإبداع لا إختبارات الذاكرة "ومساحات أوسع للحريات" و "مشاركة أكبر للشعوب فى كل الإختيارت"..فإذا كان ذلك أمراً لا يصعب الإتفاق عليه، كان من المنطقى الإتفاق على أن "المواجهة بدون إستعداد" ضرب من الهوس الذى لا يقود إلا للخسارة..وأن بناء داخل أفضل (وهو المهمة الأولى لنا جميعاً) إنما هو السبيل الوحيد إما لتعايش أفضل مع الواقع الخارجى أو حتى لمواجهة أنجح مع الواقع الخارجى- وكلاهما ("التعايش" و "المواجهة") مستحيلان بدون تركيز كلى على بناء داخل أفضل. ولتبقى أمامنا تجربة"محمد على" ماثلة طوال الحوار حول هذه الجزئية: فعندما كان منشغلاً ببناء الداخل لم تفرض عليه مواجهات كتلك التى قامت بقص ريشه والحيلولة بينه وبين الطيران..وعندما تحول من الإكتفاء بالعمل الداخلى وسيطرت عليه أفكار التحول لقوى عظمى ذات نشاط خارجى (وكان ذلك قبل الأوان) فقد حدث له ومعه ما تكرر بعد ذلك مع عشرات من الحكام المخلصين الذين خانهم التوفيق

وانجذبوا لإغراءات الأدوار الخارجية- فكانوا كمن صعد حلبة الملاكمة قبل الأوان (أى بدون التكوين والتمرين والإستعداد اللازمين)...مما جعل النتيجة فى كل مرة هى نفس النتيجة" أى إتاحة الفرصة لعناصر أكثر قوة لتدمير "الخارج" و"غير قليل من الداخل".

وخلاصة هذا الحديث: أننا نوافق كل أطراف الحوار (جدلا) أن هناك "تآمراً" و "متآمرين"...ولكننا نبرز عواقب "سيناريو التصايح والكلام الكبير" (والذى يجعل المجتمعات فى حركة "محلك سر" دائمة) وكذلك عواقب "سيناريو الصدام أو المواجهة" فإنه وإن كان يشبع عند البعض جوانب نفسية، ويعالج عند البعض مشاعر معينة، ويرضى عند آخرين "غرائز أساسية" إلا أنه على أرض الواقع والمصالح والنتائج يتسم باحتمالية كبيرة لخسارة مؤكدة ذات تكلفة باهظة، ويستحق أن يواجه بعبارة شكسبير الرائعة (مع تحوير بسيط فيها): "كرامتنا فى أن ننجح!!! ولعل عبارة أخرى مأثورة تبقى جديرة بالذكر هنا، فما أسوأ عمل وحظ من يُصر على إضاعة الممكن من أجل أن يبقى فى محاولة (منهكة) لبلوغ المستحيل!



التيه الثقافى

(إن العقلَ المصرى قد اتصلَ من جهةٍ بأقطارِ الشرق القريب اتصالاً منظماً مؤثراً فى حياته ومتأثراً بها، واتصل من جهةٍ أخرى بالعقل اليونانى منذ عصورِه الأولى).

"طه حسين..."

من الحقائق التى كان ينبغى أن تكون واضحة، وأن تكون نتائجُها -بنفس الدرجة- واضحة ومتسقة مع مقدماتها، هى أن هويتنا الثقافية تقوم على الحقائق التالية:

- أننا -تاريخياً- جزءٌ (بدرجة ما) من الثقافةِ العربيةِ الإسلامية.
- أننا -جغرافياً- جزءٌ من ثقافةِ شرقِ البحر المتوسط.

أننا -حالياً- جزءٌ من العالمِ الحديثِ والذى يقوده "الغربُ"

- وإن كانت الثقافة الذائعةُ والشائعةَ باسم "الثقافة الغربية" هى ثقافة ذات بُعدٍ غربيٍّ (لا ينكر) إلا أنها أيضاً ثقافة ذات بعد "إنسانى"، بمعنى أن الكثير من "المحصول الثقافى الغربى" ليس غربياً، وإنما وفد من ثقافات أخرى سابقة.....

تلك حقائق ما كان لها أن تكون "غائبة" أو "غائمة" وإنما كان من المنطقى أن تكون واضحة وجلية، ولكن فى ظل انهيار المستوياتِ الثقافية وانحسار التألق الفكرى والثقافىَ (كنتيجةً لظروفٍ حياتيةٍ طاغيةٍ وعاتيَةٍ) فإن الصورةَ أبعدُ ما تكون عنْ

الوضوح، بل إن مُعظم المُهتمين بالشئون العامة فى واقعنا يعانون من "رؤية" بالغة الضبابية فى هذا الشأن تجعل من كثير منهم أصحاب أفكار ومواقف بالغة الفقر ثقافياً. ولننظر معاً لتلك الحقائق الثلاث الكبرى من منظور واقعنا ومفردات وحقائق ومواقف هذا الواقع.

- نحن وثقافتنا العربية:

المفترض ألا يكون هُناك إنكار لحقيقة أننا -تاريخياً- جزءٌ من الثقافة العربية، ويَعنى ذلك أن مثقفينا والشخصيات العامة لدينا يفترض فيهم أن يكونوا أصحاب إلمام طيب بالثقافة العربية. ولكن الواقعَ يؤكد أن ذلك، وإن كان ينطبق على البعض إلا أن تعميمه أبعد ما يكون عن الحقيقة. إذ أن نظرة متفحصة تظهر ما يلى من حقائق مؤلمة:

رغمَ أن إتقان اللغة العربية هو العمودُ الفقرى للتعامل مع دنيا الثقافة العربية والإسلامية، فإن أعداداً كبيرة من مُثقفينا والشخصيات المهتمة بالشئون العامة فى واقعنا تملك محصولاً هزيلاً من اللغة العربية، بل وأكاد أجزم أن بعضهم لا يملك أن يتكلم بلغة عربية سليمة لمدة وجيزة لا تتعدى الدقائق القليلة. ومن المؤكد أن أىَّ مُراقب مُنصف لحياتنا العامة سيلاحظ بوضوح أن قدرة الشخصيات العامة على الحديث والكتابة بلغة عربية سليمة قد واصلت الانهيار والانحدار خلال السنوات الأربعين الأخيرة حتى بلغت اليوم ما هى عليه من وضع مؤسف (بل وأراه كثيراً كوضع "مهين" لكبريائنا الوطنى والقومى) (والإرتباك اللغوى- كما يقول المفكر المصرى الكبير مراد وهبه إنعكاس للإرتباك الفكرى).

أن عدداً من مثقفينا والشخصيات المهتمة بالشئون العامة لدينا لا يكاد يعرف شيئاً عما أنتجته الثقافة العربية. فمُعظم هؤلاء يكاد يكون مطلق عدم المعرفة بالشعر العربى وهو أهم أشكال الإبداع الأدبى العربى. وباستثناء معرفة سطحية ببعض الأسماء كأسماء عنترة وإمرئ القيس وجرير والفرزدق وبشار وأبى نواس وأبى تمام والبحترى والمتنبى وأبى العلاء، فإن معرفة هذه الشريحة العليا من

مجتمعنا بشعر بعض أو كل هؤلاء (وغيرهم) تكاد تكون مُنعدمةً. وقل نفس الشيء على معرفةِ مُعظم مثقفينا والشخصيات العامة لدينا بالنثر العربى، فمُعظم هؤلاء لم يقرأ شيئاً يذكر لابن المقفع والجاحظ والجرجانى وأبى هلال العسكرى وإبن قتيبة وابن عبدربه الأندلسى وياقوت الحموى والمبرد وأبى على القالى (وعشرات غيرهم).

أما إذا وصلنا لعالم الفكر وكان قصدنا مناطق كفكر المعتزلة والأشاعرة وسائر المذاهب الفكرية (والتى تعرف بالفرق عند المتكلمة أى أهل علم الكلام -أى الفكر والفلسفة) بما فى ذلك الأسماء العظيمة لرؤوس من أجَل رؤوس الفكر على مستوى التاريخ أمثال ابن رشد وأبى حيان التوحيدى والفارابى والرازى وابن خلدون (وعشرات غيرهم) فإن عدمَ المعرفة تبلغ مَداها الأقصى.

ان غير قليلين من المتحمسين للثقافة العربية هُم أصحاب مُطالعات وقراءات ومعرفة متواضعة بأمهات الكتب العربية والإسلاميةً مما أدىً بهم للخلطِ بين ما هو "مُقدس" (لأنه جزء من الدين) وما كان ينبغى أن يبقى خارج دائرة القداسة، (لأنه عمل بَشرى مَحض)، إذ تضفى القداسة على الكثير من المسائل التى لا علاقة لها بالقداسة لأنها -كما ذكرت- من عمل الإنسان. وعلى سبيل المثال، فإن كثيرين من هؤلاء لا يعرفون الفارق بين (الشريعة الإسلامية) و(الفقه الإسلامى). بل أن كثيرين منهم يخلطون فى معظم ما يقولون ويكتبون بين الدائرتين، مع ما يجرنا إليه ذلك من نتائجَ وخيمة وخطيرة. فمعظم الآراء والأفكار والمفاهيم التى يُرددُهَا الكثيرونَ على أساس أنها ضمن (الشريعة الإسلامية) هى فى الحقيقة من أفكار ومفاهيم (الفقه الإسلامى). والذى لا يَعرفه مُعظم هؤلاءَ أن الفقهَ الإسلامىَ "عملٌ بشرىٌ" قابل للنقد والنقض والتطوير. ويرجع علمُ أصول الفقه لأبى حنيفة النعمان الذى يُعدَ أول الفقهاء الكبار. وهذا الرجل العظيم هو الذى قال عن أصول الفقه، "علمنا هذا رأى فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه". وهو تعبير بالغ الوضوح. وأبو حنيفة أيضاً هو الذى يرفض إضفاء القداسة

على أحد عندما يقول عن التابعين (أى الجيل التالى للصحابة) "إذا كان التابعى رجلا، فأنا رجل". ورغم أن الإمام مالك ليس كمثل أبى حنيفة فيما يتيحه لنفسه من حرية الفكر والتصرف فهو أيضاً القائل لكل من يدلو بدلوه فى المسائل الفقهية: "ما منا إلا من يخطئ ويرد عليه". ومع ذلك، فإن الخلط بين الدائرتين عندنا على أوسع نطاق بل وبين العديد من المتخصصين، وهو خلط شكّل (ولا يزال) قيداً على الفكر المستنير. ويبلغ هذا الخلط أقسى مداه فى البيئات التى تأثرت بالثقافة الوهابية وهى ثقافة ظلامية لا يكاد يوجد مجال فيها لإعمال العقل.

ورغم هذه الحقائق الجلية، والتى تدل على أن أعداداً كبيرة من مثقفينا... لا تعرف شيئاً عن ثقافتنا العربية، فإن البعض من هؤلاء لا يتورع عن تنصيب نفسه مُدافعاً (بعاطفية متأججة وانفعال عنفوانى) عن ثقافتنا العربية التى هو أبعد ما يكون عن معرفتها، لأنه -ببساطة- لم يقم بالجهد الواجب ويُطالع الثمار العديدة لهذه الثقافة فى مجالات الشعر والنثر والفكر...

وإذا كان أحدُ روادِ الأدب العربى البارزين قد قال فى مقدمة أحد كتبه: "إن من لا يعرف شيئاً لا يملك حق الحكم عليه"، فإننا لا نملك إلا أن نقول لن مُعظم المتحمسين عاطفياً لثقافتنا العربية يفتقدون تماماً لأهلية الدفاع عن هذه الثقافة العظيمة، لأن من لا يعرف شيئاً لا يحق له الحكم عليه ناهيك عن الدفاع عنه.

ولهؤلاء نقول: إذا كنتم فى شبابكم لم تطالعوا عشرات الدواوين الشعرية العربية ومئات الآثار العربية الأخرى فى مجالات الأدب والفلسفة (الكلام) فمن أين تستمدون الحق فى الدفاع عن ثقافة لم تأخذوها مأخذ الجد الكافى عندما لم تعكفوا على الاطلاع على آثارها العظيمة؟

وخلاصة القول هنا، أننا عندما نقف أمام مُعظم المتحمسين للثقافة العربية فإننا نقف أمام مُتعصبين عن غير علم. أما الذين عرفوا هذه الثقافة حق المعرفة وطالعوا المئات والآلاف من آثارها، فهم وحدهم الذين يحق لهم الفخر ببعض آثارها (كأعمال ابن

رشد مثلاً). وحتى أكون مُحدداً للغاية، فإننى أقول إن رجلاً مثل أحمد أمين صاحب موسوعة "فجر الإسلام" و"ضحى الإسلام" و"ظهر الإسلام" و"يوم الإسلام" يملك أن يحكم على الثقافة العربية، ويملك أن يعجب ويفتخر بها، لأنه أحاط بثمارها العديدة وعرف ثمارها، فمما لا شك فيه أن من حق العرب والمسلمين أن يفتخروا، بما كان لبعض أجدادهم من نصيب في إثراء الفكر والثقافة الإنسانية.

- نحن وثقافة البحر المتوسط:

خلال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين كان المجتمع المصرى شديدَ الصلة بالدوائر المحيطة بمصرَ جغرافياً وأعنى منطقة شرق البحرِ المتوسط. وخلال هذه الفترة كان من الواضح أن مصرَ وإن كانت تنتمى -تاريخياً- للثقافة العربية والإسلامية إلا أنها فى نفس الوقت ذات صلة قوية بحضارة البحر المتوسط وما يعكسه ذلك ثقافياً على مصرَ والمصريين. وكان العقلُ المصرى على درجة من الوضوح تسمح له أن يرى الحكمة الواضحة فى كلمات الدكتور طه حسين فى كتابه "مُستقبل الثقافة فى مصر" الذى صدر فى سنة ١٩٣٨، عندما أبرز أهمية البعد الحضارى والثقافى الناجم عن كوننا من دول البحر المتوسط كما أننا (بنسب متفاوتة) من الدول العربية والإسلامية والأفريقية. وتأتى أهمية هذا البعد من حقيقة أن مُعظم الحضارات القديمة كانت حضارات مُطلة على البحر المتوسط (الحضارة المصرية... الحضارة الفينيقية... الحضارة الإغريقية... الحضارة الرومانية). وأن إنكار هذا البُعد (لحساب أبعاد أخرى) هو عملية غير علمية ومُخالفة لحقائق التاريخ والجغرافيا التى لا يمكن مخالفتها.

وإذا كان العقلُ المصرى قد اتسم دائماً -عبر التاريخ- بصيغة تسامح قوية، هى أهم مزايا الشخصية المصرية، فأنها سمة أو صفة تتصل بهذا البُعد (بعد البحر المتوسط) أكثر من اتصالها بأبعادنا الأخرى. ومن المؤكد، أن الهزالَ الثقافى الذى اعترانا خلال السنوات الأخيرة وما واكب ذلك من جموح بعض التيارات الفكرية

وعدم إعتزازها إلا ببعد واحد من أبعادنا الثقافية، قد لعب دوراً كبيراً في إضعاف هذا البُعد من أبعادنا الثقافية، رغم عظيم أهميته كجسر بيننا وبين العالم كله، وكمصدر من مصادر ملمح من أهم ملامحنا الحضارية وأعنى "التسامح".

- **نحن وثقافة العصر:**

من أكثر المسائل الفكرية والثقافية التى حيرتنى ولسنوات طويلة والتى كلما شغلت بها فكرياً وظننت أننى وصلت فيها إلى يقين قاطع جاءت محاورات ولقاءات وحوارات وقراءات ووجهات نظر شخصية لتثبت لى أننى لم أبلغ فيها بعد حد اليقين وأعنى علاقة العقل العربى بالثقافة التى تعرف بالثقافة الغربية، وما أكثر ما حيرتنى الطريقة التى نتعامل بها مع هذا الموضوع. فهناك كثيرون فى واقعنا يظنون أن الإيمان والاعتداد والإعتزاز بثقافتنا الخاصة وهى الثقافة العربية إنما يعنى أن نكون فى موقف المعاداة أو التحفز أو التوتر تجاه الثقافة الغربية. والبعض الآخر يرى أن العصرية ومسايرة الزمن يعنيان معرفة الثقافة الغربية والتفاخر بها، دون اكتراث بالثقافة العربية الإسلامية أو الإسلامية العربية.

وقد لاحظت فى معظم الحالات أن الذين يقولون بأن علينا أن نعتز بثقافتنا الخاصة يضمون أعداداً كبيرة ممن أتيح لهم أن عرفوا بعض الأشياء عن الثقافة العربية دون أن يتاح لهم معرفة القدر الكافى عن الحضارة الغربية. بل وحيرنى كثيراً أن بعض هؤلاء "المعتزين" لا يعرف إلا أقل القليل عن ثقافتنا.

نحن إذن بصدد فريق يعتز ويفتخر بثقافتنا العربية، وهو يعرف القليل عنها ولا يعرف تقريباً أى شىء عن الثقافة الغربية، كما أننا بصدد فريق ثان يعتز بثقافتنا العربية ولا يكاد يعرف شيئاً عنها، وهو فى نفس الوقت لا يعرف شيئاً عن الثقافة الغربية، وكان الفريق الثانى يذهلنى كثيراً لأنه كان يشبه أمامى رجلاً يعتز بقبيلته اعتزازا يقوم على العصبية لا غير. أما الفريق الأول فكنت أفهم موقفه لأنه أتيح له القليل من المعرفة عن الثقافة العربية ولم تتح له معرفة وافية بالثقافة الغربية فكان من الطبيعى أن يتخذ

موقفاً فكرياً هو أيضاً أقرب ما يكون للموقف الوجدانى العاطفى عن الموقف الفكرى.

وكانت حيرتى تمتد لدائرة ثالثة من دوائر الحيرة عندما كُنتُ أخوضُ فى حوارات طويلة معَ فريق ثالث مختلف تماماً، إذ أنه يزدرى الثقافة العربية ويُعجب كل الإعجاب بالثقافة الغربية. وهؤلاء كانوا ينقسمون أيضاً إلى فريقين، فريق لا يعرف إلا أقل القليل عن الثقافة الغربية. فى نفس الوقت لا يعرفُ شيئاً عن ثقافتنا العربية، وفريق رغم ولعه الشديد بالحضارة الغربية فإنه لا يعرف عن الثقافة الغربية شيئاً يذكر ناهيك عن عدم معرفته شيئاً يذكر عن الثقافة العربية. وفى سنوات التفكير والحيرة بصدد هذه المسألة وجدتُ أننى لا أملكُ إلا التعجب، وأنا أرقبُ هذه المجموعات الأربعة.

وكما ذكرت، فقد حيرتنى هذه المجموعات الأربعة وأذهلنى موقفُ كل منها، وأذهلنى موقفُ أفرادها كما أضنانى الحوار معها لأنه حوار يشبه ما يسميه العربُ بحوار الطرشان، لأنك تتكلم مع أى فرد من أى مجموعة من هذه المجموعات فيردُ عليكَ رداً ينبئ بأنه يتكلم كلاماً ما هو إلا صحيفة اتهام كانت جاهزة لديه من البداية، وهى صحيفة اتهام تقومُ على التعصب والتشدد والتحيز الوجدانى والعاطفى، ولا تقوم على فهم ودرايَة واسعةَ وثقافة عميقة أو عريضة. ولا شك عندى اليومَ بعد سنوات طويلة منَ الاهتمامِ بهذا الموضوع أن معظم الأفراد فى مجتمعنا المصرى والعربى يَندرجون تحت واحدة من هذه الفئَات الأربعة.

ولكن هناك أيضاً فئة خامسة تختلفُ اختلافاً كبيراً عن الفئات الأربعة التى ذكرتها ولكنها فئة لا تضمُ إلا أعداداً صغيرة للغاية، إنها الفئة التى يؤمنُ أفرادُها بأن الثقافة العربية أنتجت ما يجعلنا نفتخرَ بها. وأفراد هذه الفئة يعرفون عن هذه الثقافة الكثير، فقد قرءوا عيون إبداعات هذه الثقافة منذ ازدهرت بعد أقل قليلٌ من مائة سنة على ظهور الإسلام، ثم إرتفع نجمُها فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين حتى بلغ آفاقاً بعيدة من آفاق التألق.

هؤلاء يعرفون عن الشعر العربى الكثير، ويدركون قيمة ما توصل إليه الفكر العربى من أبعاد رائعة من التأنق والتألق تجلت فى إبداعات فكر المعتزلة، كما تجلت فى آثار ابن رشد الفذة.

إن أفراد هذه المجموعة القليلة يتيهون إعجاباً بفكر ابن رشد وابن سينا وابن خلدون كما يفتخرون بعبقريات شعرية مثل أبى نواس والمتنبى وأبى العلاء المعرى. وبعبقريات فى النثر العربى مثل المعرى (مرة أخرى) فى رسالة الغفران. وإذا تذكروا الشأو البعيد الذى بلغه علامة مثل الرازى شعروا بدرجة رفيعة من الزهو والمجد. إذن أفراد هذه الفئة الخامسة مطلعون بعمق على الثقافة العربية وهم يفتخرون بما يعرفون، ولكنهم أيضاً يدركون أن الثقافة العربية هى عمل إنسانى ولا يضفون عليها القداسة وإنما يكتفون بإضفاء هذه القداسة على القرآن الكريم.

إن أفراد هذه المجموعة الخامسة يعرفون أيضاً عن الثقافة الغربية الكثير ، فهم غطوا مساحات واسعة من مناطق الثقافة الغربية بل ومن منابعها القديمة مثل الثقافة اليونانية والرومانية وثقافة عصر النهضة أو الرينيسانس. أما ثقافات الحضارة الغربية الحديثة فقد أحاطوا بها إحاطة جيدة وخاضوا فى معظم فروعها كالأدب والفنون والتاريخ وعلوم السياسة والإجتماع والاقتصاد وعلوم الفلسفة وعلم النفس كما توسعوا فى الاطلاع على موجات العلوم الحديثة المتصلة بحركة الاقتصاد المعاصر. وأفراد هذه المجموعة وإن كانوا يعجبون بالكثير من إنجازات الحضارة الغربية إلا أنهم لا يصلون إلى حد الافتتان والتقديس، لأنهم يعلمون أن الحضارة الغربية حضارة إنسانية لها ما لها وعليها ما عليها، وإن كانت صاحبة إنجازات عظمى مثل خلق نظام عمل مُنتج وفعال، ومثل تطوير علاقة الحاكم بالمحكوم أو المحكوم بالحاكم فى ظل منظومة راقية تسمى الديموقراطية ومثل حقوق الإنسان، إلا أن الحضارة الغربية تبقى "عملاً إنسانياً" لا يخلو من العيوب والنقائص، شأنه شأن كل شئ بشرى.

وقد حيرنى أن الأغلبية العظمى فى واقعنا تنتمى لمجموعة من

المجموعات الأربعة الأولى. أما المجموعة الخامسة فلا يكاد أفرادُها يتجاوزون فى عددهم المئات على مستوى الوطن العربى بأسره وهم فى الأغلب الأعم يتخوفون من إبداء وجهات نظرهم، لأنهم كثيراً ما يقابلون بالهجوم، وغالباً ما يكون الهجوم ظالماً عندما يتهمون بأنهم مبهورون بالحضارة الغربية. والحق أن معظم هؤلاء غير مبهورين بالحضارة الغربية لأنهم يعرفون عنها ما يجعلهم يعجبون بالكثير من ثمارها ولكن دون أن يمنعهم إعجابهم من رؤية سلبيات الثقافة الغربية.

ومع ذلك فإن معظم أفراد المجموعات الأربعة الأولى لا يفهمون موقف هذه المجموعة الخامسة، ولعل السبب أن الإنسانَ عادةً لا يرى ما يجهل، ويفقد تماماً القدرة على الحكم على ما لا يعرف. ولكن فى داخل المجموعات الأربعة تختلف المواقف، فبينما يتسم أفرادُ المجموعة الثالثة والرابعة بمسحة تظهرهم وكأنهم عصريون ومتمدنون، فإن أفرادَ المجموعة الأولى والثانية يظهرون فى موقف بالغ التعصب. والحقيقة أن أفرادَ المجموعات الأربعة يشتركون فى صفة أساسية وهى أنهم يحكمون على أشياء لا يعرفونها، وأنهم يفتقدون ويفتقرون لأهم عناصر الحكم. كذلك فإن أفراد المجموعة الثالثة والرابعة ليسوا بالضرورة أكثرَ تحضراً وتمدناً من أفراد المجموعة الأولى والثانية، وإن كانت المظاهرُ الشكلية قد تدل أحياناً على ذلك وهو غير صحيح.

والمشكلة الكبرى أن الحوارَ يكاد يصبحُ مستحيلاً بين أفراد المجموعة الخامسة والمجموعات الأربعة الأخرى، فإن ما يطلبه أفرادُ المجموعة الخامسة لا يجد أذناً صاغية لدى أفراد المجموعات الأربعة الأخرى. لأنهم فى الحقيقة يظنون أنهم يُهاجمون ويُطعَنونَ فى مُقدساتهم فيتخذون موقفاً عاطفياً وجدانياً قد يبلغ حد العنف، لأنهم يشعرون أن الواجب يملى عليهم الدفاع عما يعتزون به ويفتخرون به. ولا شك أن المسئولية الثقافية والفكرية بل والوطنية، تلقى على أكتاف المجموعة الخامسة مهمة كبرى. هى إقامة حوار متحضر مع أفراد المجموعات الأربعة

الأخرى يؤسسُ على تسليط الضوء على الحقائق، والأخذ بيد أفراد المجموعات الأربعة الأخرى، ليروا أنه لا تعارض فى الحقيقة بين أن يعرف الإنسانُ ثقافته ويفتخر بها ويبلغ فى الاعتزاز بها أبعد الحدود وأن يكونَ فى نفس الوقت ملماً بثقافة العصر المتمثلة فى الثقافة الغربية دون أن يسقطَ فى وهدة الانبهار الأعمى والتقديس الذليل لهذه الثقافة، لأنها مجرد ثقافة إنسانية لها مزاياها ولها أيضاً عيوبها. ويجب على أفراد المجموعة الخامسة أن يحيطوا الحوارَ دائماً بإطار من الاحترام مع بذل كل الجهود الفكرية والعقلية والثقافية والموضوعية لكى يظهروا لأفراد المجموعة الأولى والثانية بالذات أن الثقافة التى تسمى بالثقافة الغربية ليست فى الحقيقة حضارة غربية محضة، وإنما ثقافة إنسانية تمركزت حالياً فى الدول الغربية المتقدمة، ولكنها فى جذورها أخذت الكثيرَ من الحضارة اليونانية القديمة ومن الحضارة العربية فى عصور ازدهارها. كما أنها أخذت الكثير من حضارات أخرى قديمة كالحضارة الرومانية وغيرها من الثقافات الحديثة.

إن على أفراد المجموعة الخامسة أن يظهروا أن الجمعَ بين فهم ثقافتنا الشرقية (العربية والإسلامية) وبين فهم واستيعاب الثقافة الغربية أمرٌ ممكنٌ وميسورٌ، دون أن يفقد الإنسانُ هويته ودون أن يصير تابعاً للثقافة الغربية بشكل أعمى. لذا لا يجب أن نسقط أبداً فى حفرة التساؤل المستحيل: "هل نتبع أم نأخذ هذه أو تلك؟" لأن الجواب السليم هو "هذه وتلك". نأخذ من ثقافتنا الكثير، ونأخذ من ثقافة الغرب الكثير أيضاً. ويبقى المحورُ الهام هو أن يعترف أفرادُ المجموعات الأربعة الأولى بأن من لا يعرف شيئاً لا يملك حق الحكم عليه، وبالتالى فإن على أفراد المجموعتين الأولى والثانية أن يؤمنوا أن أحكامهم على الثقافة الغربية لا يمكن أن تكون سليمة لأنهم بسهولة وبوضوح تام لا يعرفونها، ولا يعنى ذلك على الإطلاق أن ثقافتهم العربية الإسلامية خاطئة، ولكنه يعنى أن أحكامهم على الثقافة الغربية لا تستند على أى أساس من منطق

أو علم. كذلك ينبغى أن نصل بأفرادِ المجموعةِ الثالثةِ والرابعة ليقين وَّاضح بأن مواقفهم ليست أفضلَ من موقفَ المجموعةِ الأولى والثانية، لأنهم أيضاً يؤمنون إيماناً يقوم على التقديس فى غير محله والانبهار، وهو ما لا يصلح لأن يكون أساساً للأحكام. ناهيك عن أن سوادهم الأعظم لا يعرف عن الثقافة الغربية إلا القليل والقشور كما أنهم يجهلون عن ثقافتهم العربية كل شىء تقريباً، وهنا فإنهم يقعون مرة أخرى تحت طائلة الحكم المنطقى الذى لا يقبل النقاش بأن من لا يعرف شيئاً لا يملك حق الحكم عليه - وقد يكون أفرادَ المجموعةِ الثالثةِ والرابعةِ غير مهتمين بالحوار أصلاً.
أما أفراد المجموعةَ الأولى والثانيةَ فإن الانفعال والالتهاب الوجدانى الذى يتخذونه والربط الشديد بين المناقشة هنا وبين الكرامة والإعتزاز التى تشوب تناولهم للأمر تجعل الحوار شبه مستحيل وتجعله صعباً للغاية، فهم أقرب ما يكونون للصدام، الأمر الذى يحول بينهم وبين أن يفتحوا أعينهم على حقائق إذا رأوها وجدوا أنهم يمكن أن يظلوا متمسكين باعتزازهم وفخرهم وانتمائهم لثقافتهم مع تعلم واسع وإدراك ومعرفة بثقافة الغرب التى هى ثقافة العصر، دون أن يفقدوا هويتهم أو كرامتهم ودون أن يصبحوا تابعين لأحد. والحقيقة أنهم فى هذه الحالة يزدادون ولا ينقصون ويقوون ولا يضعفون، إلا أن الموقف الوجدانى الذى يتخذونه يجعل من الحوار معهم مهمة صعبة-وليست مستحيلة - وعلى أفراد المجموعة الخامسة أن يعرفوا أنه بدون الموضوعية والبعد عن الانفعال عن مس المقدسات، فإن الحوار مع أفراد المجموعة الأولى والثانية سرعان ما ينقطع ويُصبح من شبه المستحيل وصله مرة أخرى.

١٢ "ثقافة الحلول الوسط"

استرعى إنتباهى منذ سنوات أن لغتنا (الفصحى والعامية) لا توفر ترجمة لكلمة " Compromise الإنجليزية إلا بأكثر من كلمة واحدة. فأغلبُ الظن أن الترجمة الشائعة والذائعة لهذه الكلمة الإنجليزية هى "حل وسط". وقد حاولتُ كثيراً أن أجدَ فى المعاجم والقواميس العربية القديمة والحديثة ترجمة لهذا المصطلح الأجنبى والشائع (بتغييرات طفيفة فى الحروف) فى كل اللغات الأوروبية سواءً منها التى تعود للعائلة اللاتينية أو للعائلة الجرمانية أو للعائلة اليونانية أو أخيراً التى للعائلة السلافية. وقد واجهتنى نفسُ المعضلة مع كلمات أخرى ليس هذا مجال التطرق إليها وإن كانت أهمها كلمة Integrity التى ذاع إستعمالهُا فى لغات أوروبا وأمريكا الشمالية خلال العقود الأخيرة ذيوعاً واسعاً للغاية ، وهى أيضاً كلمة لن تترجم إلى العربية بأقل من ثلاث وربما أكثر من الكلمات. ولما كانت اللغة هى ليست مجرد "أداة إتصال" وإنما هى "وعاء ثقافى" تصبُ فيه القنواتُ الثقافية وطرائقُ التفكير وروحُ التعامل مع الأشياء والآخرين فقد إنتهيت (بشكل نسبىَ)، إلى أننى أمَام ظاهرة ذات دلالات ثقافية (وبعد ذلك: سياسية وإقتصادية وإجتماعية عديدةً). وأثناء ما يقلُ قليلاً عن عشرين سنة من

التواجد فى مؤسسة إقتصادية عالمية كبرى ذات تاريخ طويل (إذ بقيت ضمن أكبر خمس مؤسسات إقتصادية فى الكون منذ القرن قبل الماضى وحتى اليوم كما أنها تعمل فى كل دولة من دول العالم) فقد إسترعى إنتباهى فى ظل وجود أفراد ينتمون لأكثر من مائة جنسية فى هذه المؤسسة أن الأفراد الذين ينتمون لخلفية أوروبية غربية يستعملون الكلمة (Compromise) أكثر من الذين يجيئون من خلفيات ثقافية شرقية بل لاحظت أن الآخرين أقل إستعمالاً للمصطلح من المجموعة الأولى. ولما كانت دراسة الثقافات المختلفة واحدة من أهم هواياتى ولاسيما المقارنة بين العقل العربى والعقل اللاتينى والعقل الأنجلوسكسونى ، فكما أننى لاحظت أن العقل العربى أقل إستعمالاً للكلمة من العقل اللاتينى فإن العقل اللاتينى أقل إستعمالاً للكلمة من العقل الأنجلوسكسونى ، وهى ملاحظة لن يكون من العسير تفسيرها: فتأصيل التفكير على أرضية من المبادئ الفلسفية/ الدينية (وهو ظن أكثر منه واقع) بالنسبة للعقل العربى تجعل من الطبيعى أن يكون إستعمال الكلمة (Compromise) ومعناها أقل من إستعمال العقل اللاتينى لها وإن كان العقل اللاتينى أيضاً محكوماً بأساس فلسفى (وإن كان أثر الدين فيه أقل) إلا أنه بالمقارنة بالعقل الأنجلوسكسونى يُعتبر عقلاً أقل إستعمالاً للكلمة ومعناها . (Compromise)فالعقلُ الأنجلوسكسونى والذى يسود ويقود العالمَ اليوم بإنفراد لا مثيل له (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) مؤسسٌ على قواعد مختلفة : فأبرز فلاسفة بريطانيا منذ ثلاثة قرون "جريمى بينتام" كان يؤسس النظم والقوانين والمؤسسات والأفكار على أساس النفع (النفعية) أما الولايات المتحدة الأمريكية فيمكن ببعض التبسيط أن يقول المرءُ أنها أنتجت فيلسوفين كبيرين هما ويليامز جيمس وجون ديوى ترجما فى أعمالهما نفس أفكار جريمى بينتام ولكن بإختلافات أملتها تطورات الزمن والأحداث وتحت مسمى آخر هو البرجماتية. (Pragmatism) ورغم تمسك الشعوب

الآسيوية (من الأرومات الصينية واليابانية والهندية) بمعظم خصوصياتها الثقافية إلا أنها (بذكائها غير المنكور) قد تعلمت معنى المصطلح الإنجليزى (Compromise) قبل أن تتعلم شكله اللغوى وصارت فى كل أمورها تميلُ إلى حلول متسمة بطابع الـ Compromise. وحتى الشعوب اللاتينية فقد غزتها فكرة المصطلح قبل أن يغزوها المصطلح نفسه (Compromise) وأصبح ذلك واضحاً لكل من يطالع الكتابات السياسية فى الفكر السياسى فى الدول اللاتينية.. بل أن الإنسانَ لا يعجب عندما يجلسُ ليشاهد واحدةٍ من القنوات الفضائية الفرنسية فيجدُ مسئولاً إقتصادياً كبيراً يتحدثُ باللغة الإنجليزية (وهو ما كان من المستحيلات منذ ثلاثة عقود فقط) ويعرضُ أفكاراً تحركها روح المصطلح محل هذا المقال. (The Compromise)

فإذا مَا إنتقلنا إلى منطقتنا من العالم وجدنا أعداداً كبيرةً من الناس ومن المتعلمين، بل ومن الصفوة تقرن المصطلح (Compromise)بمجموعة من المعانى الأخرى مثل "التنازل" و"التراجع" و"التخلى" و"الضعف" و"الهزيمة"،وهى أمور لا تخطر على بال الإنسان الغربى وهو يستعمل مصطلح (Compromise)لأن تعليمه بكل أشكاله (فى مجالات العلوم التطبيقية وفى سائر مجالات الدراسات الإجتماعية والإنسانيات) يغرسُ فى أعماقه أن ما يسود من أفكار ما هو إلا .. (Compromise)، بل أنه يعرفُ ببساطة من دراسته قبل الجامعية أن معظمَ الظواهر الطبيعية هى من قبيل الـ . Compromiseكما أن ثقافات الأمم التجارية (ولعل بريطانيا هى أكبر أمة تجارية فى التاريخ الإنسانى) قد عملت على تأصيل فكرة الـ Compromiseفى شتى مجالات الحياة والتفكير والتعاملات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية بل والإنسانية. وإذا كانت الأمثال العامية لدينا تعكسُ صورةً واضحةً لفهم سلبى لمعنى ومصطلح (Compromise)، فإن عشرات الأمثال الشعبية البريطانية

تدلُ على العكس تماماً.

ورغم أن النصوص الأصلية فى الدين الإسلامى تصلحُ بشكل كامل لتأسيس ثقافة متسمة بالـ Compromise إلا أن التاريخُ الإسلامى (والعربى منه بوجه خاص) قد شابته روحٌ مناقضة تماماً للروح التى تخلقها ثقافة الـ Compromise . ويشهدُ تاريخنا الحديث عشرات الخسائر التى ما كان لها أن تحدث لو أننا لم نكن ننظر إلى مصطلح ومعنى الـ Compromise كمرادف للتنازل والتراجع والخضوع والتفريط وأحياناً يبالغ كثيرون منّا من عَشاق الإنتصارات الخطابية فيضيفون كلمات مثل (التركيع والإنبطاح).

والحقيقة المؤكدة أن أى خلاف أو تعارض أو صراع هو موضوع تجاذب (متعارض) بين آراء مختلفة ومستويات قوى مختلفة : وكلُ ذلك يملى أن حلاً لا يقومُ على مصطلح ومعنى الـ Compromise هو أمرٌ مستحيل لأنه يعنى إلغاء إرادات ومصالح وقوى طرف بشكل كامل. وهو أمرٌ مخالف لقوانين العلم والطبيعة والحياة بأسرها. وعندما يكتبُ مفكرٌ مصرى هو الدكتور ميلاد حنا مئات الصفحات عن نظريته فى قبول الآخر، وعندما يكتبُ مفكرٌ مصرى عظيمٌ آخر هو الدكتور مراد وهبة مئات الصفحات عن إستحالة أن يتملك أحدٌ الحقيقة المطلقة فإنهما معاً يساهمان بنبل فكرىٍ نادر في واقعنا فى عملية إرساء قواعد وثقافة وفكر ومعامَلات الـ Compromise .

ولا أزعمُ أنّنى أولُ من يتطرق بين كتاب مصرَ لهذا الموضوع: ففى منتصف الخمسينيات حاول توفيق الحكيم ذلك فى كتابه "التعادلية" ولكنه من جهة كان يعيشُ زمناً مختلفاً بالكلية عن الزمن الراهن مما إنعكس على المنتجَ النهائى الذى قدمه كما أنهَ (ويؤسفنى أن أقول ذلك نظراً لإعجابى العميق بعبقرية توفيق الحكيم الإبداعية) لم يتطرق بعمق للموضوع الذى عرضه - وربما كانت الثقافة السائدة فى مصرَ يومها هى السبب وراء إفتقاد كتابه "التعادلية" للعمق الواجب، ناهيك عن أن مصطلح التعادلية يعطى

أبعاداً ومعانى تختلفُ عن مصطلح الـ . Compromise

وأعتقدُ أن إنتشارَ ثقافةٍ دينيةٍ تقومُ على (النقل) كان من الأسباب بالغة الأثر علىً عدمِ تطوير فكرة وآلية الـ Compromiseفى تفكيرنا : فإذا كنا نتحدث (الآن) مع إبن رشد أو الجاحظ (والأخير من أدباء المعتزلة) لكان من الممكن أن نشرح لهما ويقبلا منا أن التفكيرَ العام يجب أن يتسم بروح وأبعاد معانى مصطلح الـ Compromiseولكننا إذ كنا نتحدث مع أئمة "مدارس النقل" مثل أحمد بن حنبل إلى إبن تيمية إلى إبن قيم الجوزية إلى محمد بن عبد الوهاب إلى عشرات الدعاة المعاصرين الذين أفسحوا المجال كاملاً أمام "النقل" وأغلقوا الباب كلية أمام "العقل" فإن محاولاتنا ستكون أشبه بمحاولة إبن رشد منذ ثمانية قرون، وقد تحدثُ لكتاباتنا مثلما حدث لكتابات إبن رشد (وإن كان إبن رشد بشكل ما محظوظاً إذ فى مواجهةِ عدم تمكنه من هزيمةِ النقليين فى دنيا الحضارة العربية/ الإسلامية إلا أنه هزم النقليين فى دنيا الثقافة المسيحية - فلا شك أن إبن رشد وأفكاره قد قضت على أفكار توما الإكوينى كلية فى القرن الثالث عشر، ومن خلال المتحمسين لأفكار إبن رشد بكليةِ الآداب بجامعة باريس فى ذلك الوقت) وربما ينصفنا التاريخُ فى يوم من الأيام ويقول أن عربياً مسلماً كان وراء إنتصار "العقل" على "النقل" فى زمن كانت أوروبا فيه ضد العقل وحرية التفكير بشكل سافر - ولولا هذا الإنتصار للعقل على النقل لكانت أوروبا اليوم مثل القارة الأفريقية فى درجاتِ التقدمِ والنهضةِ والرقى.

إن فريقاً من المفكرين الذى يجمعون جمعاً راقياً بين الثقافة العربيةِ والثقافة الإسلامية والثقافات الإنسانية عليهم أن يضعوا دستوراً موجزاً لغرس قيمة ثقافة الـ Compromiseفى عقول أبناء وبنات هذه الأمة (مصرَ) من خلال برامج التعليم ومن خلال منظومة فكرية تؤصل أن الـ Compromiseهى المنتج الأقوى للطبيعة والحياة ومسيرةِ الحضاراتِ والثقافاتِ وأن الرأى الواحد

أو الحصول (فى نهاية الحوار) على كل شئ هو ضد منطق العلم والطبيعة والإنسانية والثقافة والحضارة.

ونظراً لعدم تمكنى من العثور فى القواميس والمعاجم على كلمة واحدة أترجمُ بها مصطلح Compromisé فقد إقترفت فى هذا المقال أمرين كنتُ أودُ عدم إقترافهما : أننى أستعملتُ أولاً الكلمة الإنجليزية Compromise مرات عديدة..ثم أننى عنونت المقال بترجمة للمصطلح لا يمكن أن أكون راضياً عنها، ولكننى تشبعاً بفكرة الـ Compromise عملتُ بموجب الحكمة المأثورة (ما لا يدرك كله لا يترك كله).

١٣ ثقافة "الأفكار النمطية"

"الأفكارُ النمطية" هى ترجمتى الخاصة لتعبير (Stereotype) الإنجليزى وأرحبُ من البداية بأن أعرف أن هناك رجمةً أو مصطلحاً عربياً أفضل من ذلك (وقد استبعدت أن سميها الأفكار الإكليشيهاتية - لأن كلمة "إكليشيهات" وإن كانت ستعملة فى حديثنا اليومى إلا أنها من أصل فرنسى). وما نصده بالأفكار النمطية، تلك الصيَغ التى تشيع بين الناس بحيث رددها كثيرون دون أنَ يتصدى معظمُهم لفحصها وتمحيصها عرضها على "العقل" و "المحصول المعرفى" لرفضها أو قبولها. "الأفكارُ النمطية" ظاهرة إنسانية- بمعنى أنها توجد (بدرجات ختلفة) فى كل المجتمعات- وإن كان ذلك "الشيوع" أو "الذيوع" لا منع من وصفها بأنها "ظاهرة إنسانية سلبية". ففى الغرب، شرات "الأفكار النمطية" عن المجتمعات والحضارات والثقافات أخرى. ولدينا أيضاً الكثير من هذا الفيض من الأفكار التى كررها الناسُ لا لسبب إلا لشيوعها وذيوعها. والذى يحضنى على صف هذه الظاهرة بأنها وإن كانت "إنسانية" إلا أنها "سلبية" أنها ظاهرة تعمل لصالح "النقل" (وهو الوقود الأكبر لها) وتعمل فى فس الوقت ضد مصلحة العقل (وهو الذى كان يستوجب عرض ك الأفكار عليه وعلى المحصول المعرفى (من تراكمات العلم

والتجربة الإنسانية) للرفض أو القبول. وفى إعتقادى أن الإنسانية لن تتخلص بشكل مطلق من "الأفكار النمطية" ولكن بوسعها أن تحد من ذيوعها. وفى تصورى أن أهم مصادر إستفحال حجم وعدد وتأثير "الأفكار النمطية" هى أربعة مصادر أساسية. أما المصدرُ الأولَ فهو عدم وجود محصول معرفى ثرى ومتعدد الجوانب وعصرى. وأما المصدر الثانى فهو عدم شيوع "الحوار الحر والمتواصل" بصفته -فى ظنى- أكبر أعداء "الأفكار النمطية". وأما المصدر الثالث فهو عدم خروج (عولمة إنسانية) من رحم إرهاصات العولمة الحالية والتى تقف على أرضية "إقتصادية/سياسية" أكثر بكثير من وقوفها على أرضية "إنسانية/ثقافية". وأما المصدرُ الرابع فهو التواجد نفسياً فى حالة دفاع عن النفس متفاقمة- وسأحاولُ إلقاء بعض الضوء على تلك المصادر الأساسية وعلى الأدوات الفكرية التى أظنُ أنها ذات قدرة عالية وفعالية كبيرة فى "تحجيم" و"تقزيم" "ثقافة الأفكار النمطية".

أما المصدرُ الأولُ من مصادر شيوع "ثقافة الأفكار النمطية" فهو إتسام المحصول المعرفى لأفراد أى مجتمع بوجه عام وأعضاء النخبة المتعلمة والمثقفة بوجه خاص إما بهزال التكوين أو بمحلية التكوين أو بعدم الإتساع الأفقى للتكوين- وهى كلها عناصر تجعل العقول غير مزودة بالآراء الأخرى العديدة المحتملة فى كل حالة. وقد يكون حتى أعضاء النخبة المتعلمة والمثقفة أصحاب محصول معرفى لا بأس به، ولكنه قد يكون من جهة "محصولاً تقليدياً" أى لا يضم مستجدثات المعرفة ولا سيما فى العلوم الإجتماعية.. وقد يكون محصولهم المعرفى لا بأس به ولكنه إما مغرق فى الماضوية (بقرون) أو نسبى الماضوية (بعقود) - فما أكثر المثقفين (لا سيما فى العالم الثالث) الذين ينتمى محصولهم المعرفى لعقد الخمسينيات والستينيات أكثر من إنتمائه للزمن الآنى. كذلك قد تحول ظروفٌ عديدة دون إتسام محصولهم الثقافى بالتخلى عن الإغراق فى المحلية والإبحار فيما وراء حدود ذلك. كذلك قد يكون المحصولُ المعرفى ثرياً فى جوانب ومفتقراً لجوانب عديدة لا سيما

من جوانب العلوم الإجتماعية الأحدث. وهكذا يتضح أن وجودَ محصول مَعرفىَ (لأفرادِ أى مجتمع بوجه عام ولأعضاء النخبة المتعلمة وألمثقفة بوجه خاص) متسم بثراء التكوين وعدم الإستغراق فى المحلىة والإتساع الأفقىَ بما يعنيه من ضم مناطق جديدة من مناطق المعرفة هى عوامل تجعل العقلَ أكثر تحصناً (بشكل نسبى) من المجاراة الكاملة (أو شبه الكاملة) لصيغ الأفكار النمطية – إذ يكون متاحاً لهذا العقل التعرف على بدائل فكرية قد تكون (عند التمحيص والمفاضلة) هىَ إختياره عوضاً عنَ ترديدً ما لا قوة دفع له في الكثير من الحالات إلا الشيوع والذيوع والإنفراد بالساحة.

وأما المصدرُ الثانى من مصادر شيوع "ثقافة الأفكار النمطية" فهو عدم قيام الحياة التعليمية والثقافية والإعلامية على أساسَ متين من ثقافة الحوار (الديالوج). فكلما كانت أساليبُ التعليم علىُ درب التلقين وإختبارات الذاكرة، وكلما كانت العلاقاتُ فىَ دنيا التعلّيم، بل وفى المجتمع بوجه عام هى علاقات تقوم على المنولوج (أى مرسل ومستقبل) ولا تقوم علىّ الحوار (الديالوج) فإن شيوع الأفكار النمطية يجد مناخه الأمثل ، إذ أن "المنولوج" هو أداة إنتقال وشيوع وسيادة الأفكار النمطية. والعكسُ صحيح : فالحوارٌ (الديالوج) هو أداة تحجيمَ فرص شيوع الأفكار النمطية.

وأما المصدرُ الثالث من مصادر شيوع "ثقافة الأفكار النمطية" فهو أن أنصارَ ودعاة العولمة لم ينجحوا بعد فى تحويلها من ظاهرةٍ تقف على "أرضية سياسية/إقتصادية" إلى ظاهرة تقف (فى نفس الوقت) على "أرضية إنسانية/ثقافية". فلا تزال مفاهيمُ العولمةً بحاجة ماسة لبعد إنسانى وبعدً ثقافى يجعلها فى عيون أبناء العالم غير المتقدم أقل توحشاً وأقل قابلية للفتك بمجتمعاتهمَ (سواء كانَ الفتكُ هنا سياسياً أو إقتصادياً أو ثقافياً). ورغم عدم وجود حساسية عندى للإيمان بأن "الغرب" (وهو منبع مفاهيم العولمة) هو الجهة التى تجلس اليوم على مقعد قيادة التقدم (بكل المعانى) فإن ذلك لا يمنعنى من أن أؤمن بوجود حاجة ماسة لأن يقوم الغربُ بإضافة بعدين على نفس الدرجة من الأهمية لمفاهيم العولمة ،

وهمـا البعـد الإنسـانى والبـعـد الثـقـافى- وأتصـوَّر أن وجودَ قـيادة العالم اليوم فى يدِ الولايات المتحدة الأمريكية هى من أسباب هذاَ القصـور الكبـيـر- وإن كنت أتصـورُ أيضـاً أن تجاوز هذا القصَـور يكون بالحوار لا بالعداء والمقاطعة وكيل التهم (من الجانبين). وهذا القصور لا يعتَرى فقط "مفاهيمَ العولمة" ولكنه يعترى مفاهيم أخرى مثل "حقوق الإنسان" و"الحريات العامةَ" و"الديموقراطية": فلا شك عندى أن الغـربَ (الـذى طوّر هذه المفاهيم فى مجتمعاته) بحاجة لأن يدرك حتمية إضفائه بعداً إنسانياً على هذه المفاهيم ، بمعنىً أن يتعامل معها كمفاهيم عامة سامية (غير إقليمية) ينبغى أن تعم وتضم سيادتها كل الإنسانية ، وإلاّ يشوب ذلك ما هو متواتر اليوم من كيل بمكيالين حتى لا تكفر شعوبُ العالم بهذه المفاهيم (أو "القيم")ً التى تسمع عن وجودِها فى الغرب، ولكنها لم تر حرصاً كبيراً من الغرب (خلال نصفَ القرن الأخير) على أن تكون "منافع إنسانية عامة". وفى تصورى ، أن عدمَ تطوير مفاهيم العولمة بحيث تكون وحداتُ بنائها الإنسانية والثقافية مَماثلة لوَحدات بنائها السياسية والإقتصادية هو أحدُ أهم مصادر شيوع الأفكار النمطيـة- لأننا (مـرةً أخـرىَ) بصـدد حـالةِ دفـاعٍ بالغـةِ الذعـرِ عن النفسِ.

وأمَا المصـدرُ الرابع من مصادر شيوع "ثقافة الأفكار النمطية" فهو وجود مناخ ثقافى ونفسى عام َمتسم بالرغبةَ الملحة فَى الدفاعَ عن النفس. فالشعورُ بالإنجاز وصنع التقدم يعطىَ أبناءَ أى مجتمعَ رغـبـةً أقلّ فـى أمـرين: الأولَ هو الدفـاع عن الذات ، والثـانـى هوُ إلصـاق تهـمـة عـدم الإنجـاز والتـقـدم بالآخـرين. ونحن هنا أمـام مصدرين كبيرين ليس فقط من مصادر الشعور القوى بالرغبة فى الدفاع عن النفس، بل والإمعان فى الإيمان بنظريةِ المؤامرة. ويخلق هذانَ العـامـلانَ مناخـاً أمـثلَ للأفكار النمَطيـة ، إذ تكونَ الأفكار النمطية عادةً فى خدمة درء الشعور بلَوم الذاتِ (عن عدم الإنجاز والتقدم) وتفعيل عمليةِ الدفاع عن الذاتَ وإلقاءَ مسئوليةِ الأوضاعِ (أوضاع عدم الإنجاز وعَدم التقدم) على "الآخرينَ".

وإذا كانت تلك - فى تصورى - هى أهم مصادر شيوع ثقافة الأفكار النمطية ، وإذا كان القضاءُ المبرم على الأفكار النمطيةَ مستحيَلاً (لوجودها فى كل المجتمعات بنسب متفاوتة) فإن أدواتِ التعامل مع هذه المصادر تبقى واضحة وإن كانت نسبية الأثر.

وهنا ، فإننى أعتقدُ أن المهمة الكبرى منوطة بالتعليم (البرامج والفلسفة والمعلم والمناخ التعليمى العام) إذ أنه القادرُ علىَ بذر قيمة "التعددية" من جهة وقيمة "العقل النقدى" من جهة ثانية وقيمةَ "العقلانيَة" (أى عرض الأفكار علىَ العقل من جهة ثالثة)- وكلهاَ أدوات تحدَ من إمكانية سيادة ثقافة الأفكار النمطية. إلاّ أن دورَ وسائل التثقيف والإعلامَ أكثرُ جَدوى علَى المدىَ القصيرَ والمتوسط: فهى القادرة علَى فضح تهافت ثقافة الأفكار النمطية وخلوها من الحجة والمنطق - وإيضاح الصلة بينها وبيَن عيوبَ أخرى فى التفكير مثل "ظاهرة الكلام الكبير" و"المغالاة فى مدح الذات" و"الإيمانَ المتطرف بنظرية المؤامرة"- إذ أن هناك علاقات جَدلية لاَ شك فى وجودها بين كل تلك الظواهر الفكرية السلبية.

١٤ ثقافة النفي أو ذهنية إنكار العيوب والمشكلات

كنت أعتقدُ أن "قبولَ النقد" وشيوعَ مُناخ ثقافى (وفكرى) عام يهتم بالنقد ويأخذه مأخذَ الجد ولا يتخذ أمامه "موقف الدفاع الوجدانى عن الذات" وكذلك ممارسة النقد الذاتى بدون موانع أو حواجز أو تحفظات أو مناطق محظورة – كنت– لعدة سنوات– أعتقدُ أن هذه هى البداية الفعلية للسير على طريق التقدم. وكنت– ولا أزال – أؤمن بأن تعبير الفيلسوف الألمانى الشهير كانط (أن النقدَ هو أهمُ "أداة بناء" ابتدعها العقلُ الإنسانى) هو تعبيرٌ بالغ الصواب والحكمة. ولكن أحداث منطقتنا خلال السنوات الثلاث الأخيرة جعلتنى أرى أن هناك خطوة أخرى تسبق هذه الخطوة (خطوة قبول وممارسة النقد على أوسع نطاق) وأعنى "زوال ثقافة النفى". وأقصدُ بثقافة النفى ما شاع فى حياتنا خلال العقود الأخيرة من نفى متواصل لمسئوليتنا عن عيوبنا ومشاكلنا وأزمات واقعنا (سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وإعلامياً وتعليمياً). فمن غير المتصور قيامنا بعملية نقد إيجابية شاملة للأخطاء والعيوب التى شابت واقعنا خلال نصف القرن الأخير، ما لم يسبق ذلك توفرُ القدرة على التخلى عن "النفى الدائم لوجود أخطاء وعيوب محددة". فالطريق الصحيح للخروج من أزمتنا يمر بمرحلة أولى نسقط فيها ذلك النفى (الذى يتخذ صوراً إيجابية أحياناً عندما نصرح بالنفى ويتخذ صوراً سلبية فى الكثير من

الحالات عندما يكون النفى ضمنياً أى فى شكل سكوت عن إعلان الأخطاء والعيوب)... وتلا ذلك مرحلة نقد موضوعى يتعامل مع الأخطاء والعيوب ولا يكون نقداً شخصانياً يقصد به تجريح أشخاص بعينهم - فمصر كلها شريكة فيما يعترى واقعها وحياتها من أخطاء وعيوب ومن غير المفيد أن يتخذ النقد أشكالاً شخصانية.. ثم تلا هاتين المرحلتين مرحلة وضع تصورات واضحة للحلول. وفى إعتقادى أن القفز إلى المرحلة الثالثة (مرحلة وضع تصورات للحلول) بدون المرور الكامل بمرحلتى إسقاط ثقافة النفى وممارسة عملية نقد موضوعى شامل لسائر أخطاء وعيوب حياتنا (وهو ما يتبعه كثيرون اليوم فى واقعنا) لا يمكن أن يحقق الغاية المرجوة والأهداف المنشودة. ومن المفيد هنا- فى تصورى -أن نستعير منهجاً هاماً من مناهج تقنيات الإدارة الحديثة، إذ تستلزم عملية "إدارة الجودة" (Quality Management) وجود ثلاث عمليات: مراجعة ما تم من منظور الجودة (Quality Audit) هو ما يقابل ما أسميه هنا بإسقاط ثقافة النفى، ثم مراجعة ما هو فى طور التنفيذ من منظور الجودة (Quality Assurance) وهو ما يقابل العملية الثانية التى أدعو لها وهى عملية ممارسة نقد كامل وشامل (موضوعى) لسائر ما هو سائد فى حياتنا وواقعنا، ثم وضع تصورات للمستقبل تقوم على مستخلصات ودروس العمليتين الأوليين ويطلق على ما يقابل هذه المرحلة فى تقنيات علوم الإدارة الحديثة "تخطيط الجودة" (Quality Planing) أى وضع نظم وسياسات جديدة إستفادت من عملية مراجعة ما تم (مراجعة نقدية) ومن عملية مراجعة ما هو سائد وقائم (أيضاً مراجعة نقدية).

وقد علمتنى عشرون سنة من التعامل الوثيق مع كبريات مؤسسات المجتمعات الأكثر تقدماً فى أوروبا الغربية وشرق آسيا وأمريكا الشمالية أن وجود عدد كبير من الإيديولوجيين فى أى مجتمع يكون دائماً حائلاً وعائقاً يمنع مرور المجتمع بهذه المراحل من مراحل الإنطلاق على دروب التقدم. بل أننى لمست فى كل المجتمعات الأكثر تقدماً وجود نظرة للإنسان الإيديولوجى تشبه النظرة لمريض يجب

دراسة وفهم حالته ومحاولة علاجها: فلا يوجد مجتمع واحد متقدم على ظهر الأرض اليوم تتكون النخبة القائدة والرائدة فيه من أيديولوجيين. فمشكلات الحياة المعاصرة يكون حلها عن طريق العلم والحلول التى نجحت فى أماكن أخرى وليس الحلول المستقاة من عقل أو تفكير أيديولوجى. وبتعبير أبسط، فإن للتقدم "روشتة" من القيم والنظم والسياسات تنبع من التجارب الناجحة ولا تنبع من "منهج أيديولوجى". ومكونات (عناصر) "روشتة التقدم" بقدر ما أنها بعيدة كل البعد عن أن تكون منبثقة من "منهج أيديولوجى" فإنها مكونات إنسانية أكثر من كونها أوروبية أو غربية أو مسيحية أو يهودية. ولا أدل على ذلك من إحتواء تقرير التنمية البشرية الذى أصدره مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الانمائى UNDP عن عام ٢٠٠٢ يظهر أن الدول الخمس والعشرين الأولى فى العالم تنتمى لخلفيات حضارية وثقافية مختلفة فمنها ما هو أمريكى وما هو أوروبى غربى وما هو آسيوى يابانى وما هو آسيوى صينى وما هو آسيوى مسلم مثل ماليزيا وما هو يهودى مثل إسرائيل وهو ما يثبت ما أكرره دائماً أن "روشتة التقدم" إنسانية فى المقام الأول (ولا ينفى عنها ذلك أنها نبتت أول ما نبتت فى العصور الحديثة فى ظلال النهضة الأوروبية الغربية). وأؤمن أنا أيضا بلا حدود أن شيوع العقل الإيديولوجى فى النخب المؤثرة بأى مجتمع هو حائل مهول بين هذا المجتمع والتقدم ؛ لا سيما وأن "الإيديولوجى" بطبيعته مجبول على الدفاع المستميت عن الذات والتصرفات، وهو ما لا يسمح إطلاقاً بإسقاط ثقافة النفى، كما يجعل القدر الممارس من النقد ضئيلاً وأحياناً هزلياً إذ يكون محتوى النقد نوعاً من مديح الذات والهجوم على الآخرين.

وإذا كان البعض يتصور أن زوال "ثقافة النفى" و "ذيوع ثقافة قبول وممارسة النقد" هى عملية ثقافية وتعليمية تحتاج لقرون لتأصيلها وشيوعها، فإننى أعارض ذلك كلية وأقول أن دليلهم يستقى من "الفكر" أما دليلى فيستقى من "الواقع" : فهناك (اليوم) ثمانية مجتمعات آسيوية متقدمة أسقطت ثقافة النفى وأشاعت ثقافة قبول وممارسة النقد خلال الأربعين سنة الأخيرة فقط (وفى حالة بعض منها مثل

كوريا الجنوبية وماليزيا فإن هذه المدة تقلصت إلى نحو عشرين سنة فقط).

ونظراً لأننى أوليت فوائدَ وعوائدَ ثقافة قبول وممارسة النقد الموضوعى مساحات غير قليلة فى مقالات سابقة لى وكذلك فى كتابى "كتابات فى العقل المصرى- الهيئة المصرية العامة للكتاب -٤٧٠ صفحة -الطبعة الثانية- نوفمبر ٢٠٠٣" فإننى أركز الآن على مجموعة من الأمثلة توضح لأى حد نسبحُ مع "ثقافة النفى" إما بشكل إيجابى يتمثل فى القيام بعمل أو قول واضح يشخصّ نفينا لحقائق يراها العالمُ وننفيها نحن جهاراً ، وإما بشكل سلبى يتمثل فى "الصمتُ" كشكل من أشكال التعبير عن "ذهنية النفى":

يذخر العالمُ (الخارجى) بما فى ذلك من كنا نصفهم بالأعداء (كالبريطانيين والأمريكيين) وأيضاً من كنا نصفهم بالأصدقاء (كالروس والهنود والصنيين واليابانيين والفرنسيين) بكتابات ودراسات وبحوث توضح كم كان "أنور السادات" محقاً وصائباً وحكيماً فى الخط الذى إتخذه فى التعامل مع الصراع العربى/الإسرائيلى لا سيما إبان سنى حياته الأربع الأخيرة..وفى المقابل فإن هذه الكتابات والدراسات والبحوث تدمغ بالخطأ الإستراتيجى الدول (والقيادات والنخب) العربية التى لم تكتف فقط بمعارضة النهج الساداتى. بل واجتمعت فى بغداد (يا لهول السخرية التاريخية !!) فى سنة ١٩٧٨ لتعلن قرارات المقاطعة والمعاقبة للسادات ومصر بل وقتل أحد وزرائه (يوسف السباعى) لمجرّد أنه شارك فى زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧. ورغم أن حالَ الذين فعلوا ذلك الآن "تراجيدى" ورغم أن معظم الذين شاركوا فى موكب العداء للسادات يومئذ قد ساروا على دربه (بكفاءة أقل) وصرح عديدون منهم أنه كان من الخطأ عدم مشاركة السادات فيما كان يفعل، بل وصرح أمير الرياض منذ أسابيع قليلة (وهو أخ الملك خالد الذى قال فى سنة ١٩٧٧ أنه يتمنى لو كان بوسعه إسقاط طائرة السادات المتجهة للقدس) أن السادات كان على حق وصواب وكان من الخطأ معارضته..رغم كل ذلك، فإن "ثقافة النفى" تجعل معظمنا يتجاهل هذه الحقيقة، وهى أن السادات كان على

صواب وأن ناقديه ومهاجميه كانوا على خطأ فى الرؤية والحسابات. ولا تفسير عندى لوجود تجسيد قوى لثقافة النفى هنا إلا شيوع المنهج الإيديولوجى (القومى أو الناصرى أو الإشتراكى أو الأخوانى). وينطبق نفس الشيء على محطتين من محطات الصراع العربى/الإسرائيلى: فرغم أن الجميع يتمنى لو يُعرض علينا اليوم قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٧ فإن ثقافة النفى القوية تجعلنا (فى العلن) نتجنب الحديث فى هذه المسألة... كذلك فرغم أننا لو نجحنا اليوم فى إعادة الجولان كاملة لسوريا وأخرجنا الضفة الغربية من قبضة إسرائيل وجعلنا القدسَ الشرقية غير إسرائيلية وأعدنا سيناء لمصرَ (وهو الشيء الوحيد الذى تحقّق من كل ذلك) فلن نكون قد حققنا أكثر من تصحيح عواقب وخسائر أدائنا فى شهرى مايو ويونية ١٩٦٧- وحتى لو آمن البعضُ أن مصرَ تم اصطيادها للدخول فى النفق الذى بدأ فى مايو ١٩٦٧ وانتهى فى ٧ يونيه ١٩٦٧- فإن من أهم مسئوليات القيادة ألا تمكن أحداً من إصطيادها. ومع ذلك فإن كتاباتنا وصحفنا وسائر المحاضرات والبرامج التليفزيونية والإذاعية حاشدة بشكل من أشكال "ثقافة النفى" يتمثل في الصمت تجاه هذه الحقائق وعدم الاقتراب منها- بينما لا تخلو دراسة فى العالم (عند من كانوا أعداء وعند من كانوا أصدقاء) من دمغ أدائنا فى كل هذه الحالات (١٩٤٨- ١٩٦٧- ١٩٧٧) بالأداء المعيب والخاطئ - أما نحن فأذن لدينا من "طين" وأذن من "عجين" (كما يقول المثلُ المصرى) لأن هذا من مقتضيات "ثقافة النفى".

نحتل المرتبة العشرين بعد المائة (١٢٠) بين دول العالم فى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP عن "التنمية البشرية فى العالم - سنة ٢٠٠٣" ولكن وسائل إعلامنا تبرز بعض النقاط التى تبدو إيجابية ولا تقدم الصورة الكلية لوضعنا (وهى سلبية وليس فيها ما يدعو للفخر حسب تعبير الدكتور حازم الببلاوى)..بل وتصدر معظم الصحف الكبرى وعناوينها الرئيسية تبرز نقطة واحدة إيجابية من التقرير وتخفى الصورة الكلية..لماذا؟ لأن هذا من مقتضيات "ثقافة النفى" السائدة.

نشكو جميعاً من عدم وجود نظم وتقنيات إدارة حديثة تقود العمل فى المؤسسات الإقتصادية (الخاصة والعامة) وتقوم العمل فى كل الإدارات الحكومية وإدارات الخدمات، ونكرر ليل نهار أن لدينا مشكلة إدارة عويصة - ولكننا نكتفى بأن نقول أن شخصاً ما مريض ولا نفتح الأفواه بكلمة عن حقيقة المرض لأنه يتعلق بدور الدولة بوجه عام (والسلطة التنفيذية بوجه خاص) فى واقعنا وحياتنا وهو دور لم يختلف (إلا قليلاً) عن دور الدولة عندما كنا نعيش تحت شعارات الإقتصاد الموجه والدولة الإشتراكية، نحن هنا مرة أخرى نتساق مع آليات ثقافة النفى وفى موضوع من أهم وأخطر المواضيع.

نعلم جميعاً أن مؤسساتنا التعليمية أصبحت تفرز خريجاً وخريجات لا تقبلهم - كل (مرة أخرى: كل) المؤسسات العالمية. فهم غير مؤهلين لعمل الفريق (العمل الجماعى) ولا تسعفهم لغتهم الإنجليزية.. وعاشوا طويلاً مع فلسفة تعليم تقوم على التلقين والحفظ وليس الإبداع والإبتكار..وتم حشو رؤوسهم بأن هناك "نموذجاً وحيداً للصواب" ولم يتم إضافة الإيمان العميق بالتعددية وقيمة الحوار وقبول الآخرين والتسامح فى "جسم تكوينهم العقلى والمعرفى" كما أن معظمهم لا يجيد كتابة أفكاره أو البحث بشكل عصرى ورغم ذلك فإننا نستعذب الحديث عن إنجازاتنا فى مجال التعليم، ويغض معظمنا البصر عن عيوب هيكلية أساسية فى نظامنا التعليمى، الدليل الأكبر على وجودها رفض معظم المؤسسات العالمية فى الدول الأكثر تقدماً قبول خريجينا وخريجاتنا. نحن هنا (مرة أخرى) بصدد عرض (من أعراض الأمراض) حتمى لثقافة النفى.

"أوضاع المرأة فى مجتمعنا" أمر يحتاج لمراجعة كاملة وشاملة. فالمرأة التى هى نصف المجتمع عددياً وأكثر من ذلك بكثير من ناحية القيمة والتأثير (كأم) تحتاج أوضاعها لتناول يبدأ بإسقاط نفينا الغريب أن أوضاعها سيئة للغاية وتحتاج لمراجعة كاملة..ثم (ومن خلال عمل منهجى منظم) نعكف على نقد هذه الأوضاع لننطلق بعد ذلك لوضع تصورات وسياسات ترقى بأوضاع المرأة المصرية لما تستحقه ولما يناسب العصر. ولكن "ثقافة النفى" تبلغ هنا مداها: فيكثر الحديث عن إنصاف المرأة فى تراثنا وإعطائها ما لم تحصل عليه المرأة الغربية (ولا نمل هنا

من الحديث عن الذمة المالية المستقلة للمرأة) ثم نعض بالنواجذ على حالات إستثائية (ورمزية) أنصفت فيها المرأة - وهنا، فإن ثقافة النفى تظلل الأمر كله بظلالها السوداء (الظلامية).

وفى تعاملنا مع "الفساد" نكتفى بتكرار أن الفساد ظاهرة بشرية (وهذا صحيح) وأنه موجود فى كل المجتمعات (وهذا أيضاً صحيح) وننسى أننا يجب أن نركز على النسب والمعدلات ودرجات تفشى الظاهرة، ولا نكتفى بأحكام عمومية مثل (الفساد موجود فى كل المجتمعات).. نحن نعلم ذلك كما نعلم أن "الإجرام" موجود فى كل المجتمعات، ومع ذلك فهناك مجتمعات بها نسب منخفضة من الجرائم ومجتمعات بها نسب متوسطة ومجتمعات بها نسب مرتفعة - ولكن "ثقافة النفى" الشائعة تضعنا مرة أخرى بعيداً عن طريق حل المشكلات. وبوسعى أن أضرب "ألف مثال" على ترجمات وتطبيقات وتجسيدات واقعية لشيوع ثقافة النفى فى واقعنا وحياتنا - ولكن ذلك سيكون من باب الإستطراد غير المطلوب: فالصورة واضحة بالعدد القليل الذى ضربته من الأمثلة.

نحن بحاجة لمؤتمر أو حلقة عمل جادة تجمع النخب العقلية والفكرية والقيادات المختلفة سواء من القيادات الحكومية أو قيادات المجتمع المدنى لدراسة مرض ثقافى عضال متفشى فى واقعنا وحياتنا هو "مرض ثقافة النفى" والذى يمنعنا من الإنتقال لمرحلة تالية من التعامل مع مشكلات وأخطاء وعيوب واقعنا، وهى مرحلة النقد الموضوعى لهذه المشكلات والأخطاء والعيوب ثم الإنطلاق للمرحلة الثالثة وهى مرحلة وضع تصوراتنا وسياساتنا لكيفية التعامل مع مشكلات وأخطاء وعيوب الواقع، وأخيراً مرحلة رابعة حاسمة هى مرحلة تنفيذ هذه التصورات والسياسات العلاجية - والتى قد يكون بعضها غير سليم ويحتاج لمراجعة وتصويب - وهو أمر بديهى وإنسانى وهو ما برر وجود علم من علوم الإدارة الحديثة باسم علم المراجعة من منظور الجودة (Quality Audit) وأخيراً ، فإننى أحيل من يريد الإطلاع على كتاباتى العديدة فى هذا المجال على موقعى الخاص بشبكة الإنترنت بقسميه الإنجليزى والعربى www.heggy.org.

١٥
المـرأة والتقـدم

المحور الرئيسي لكتاباتي منذ سنوات هو "التقدم". فعندما أفرد فصولاً عديدة لمسائل مثل تطوير التعليم أو إستعمال تقنيات الإدارة الحديثة في شتى المجالات لتحسين الظروف الحياتية، وعندما أصدر كتباً تتعلق بعيوب تفكيرنا المعاصر... فإن كل ذلك يصب في نهر واحد هو نهر تكوين عناصر التقدم. ومن أهم جوانب قضية صنع التقدم (وضع المرأة في المجتمع) ونوعية الثقافة (الذهنية) التي يتعامل بها المجتمع مع المرأة. ويقيني أن هذا البعد هو أحد أهم أبعاد عملية الحكم على مدى تقدم أي مجتمع (أو تأخره). ورغم إيماني بأن المرأة هي (على الأقل) مساوية للرجل في كل شئ وفي كافة مناحي الحياة، إلا أن حماسي لهذا الموضوع ينبع من إيماني بأن أخطر ما في الذهنية الذكورية التي تضع المرأة في مواضع أدنى من الرجل هو تلك (الذهنية) ذاتها - فرغم أن الثقافة التي لا تساوي مساواة كاملة بين الرجل والمرأة هي ثقافة ماضوية متخلفة عن العصر وثقافته وعلومه، ورغم أنها "ثقافة ظالمة" وبالتالي "غير إنسانية" ؛ وهو ما يستحق أكثر بكثير من مجرد الإدانة ، إلا أن الدمار والضرر الكبيرين يأتيان من "الذهنية" التي بسببها تسود تلك الثقافة الذكورية الرجعية - وبسبب شيوع وسيادة تلك الذهنية يستحيل (أكرر مرة أخرى: يستحيل) إنجاز التقدم الكلي المنشود للمجتمع.

ولا شك عندى أن العمودَ الفقرى لذهنيةِ وضع المرأة فى مواضع أدنى من مواضع الرجل هو (نقص الثقة بالذات)َ فالرجلُ الذى لا يُعانى من مشكلة نقص ثقة بذاته وعقله وفكره وكيانه لا يحتاج لثقافة عامة تضع له المَرأةَ فىَ مواضع أدنى مِنه. وقَد علمتنى خبرةُ التعاملِ مع آلاًفِ الشباب أن أصحابَ النصيب المتواضع من القدرات أشدُّ تمادياً فى التمسكَ بالثقافة الذكورية التىَ تضع المرأةَ فى مواضعَ أدنى من الرجل - والأمرُ مفهومَ : فمن أخفق على المستوى العام لا يبقَى له (فى الأغلَب) إلا أن يتفوق (ويسود) بشكلٍ مصطنعٍ (وهزلى) فى دائرته الخاصةَ الصغرى.

ومن العِجيب أن الأجيالَ التى كانت فى سن الشباب فى الستينيات (مثلى) تعتبر أكثرَ تقدماً فى هذه المسألة منَ الأجيالَ التالية. وربما يُفسر ذلك ذيوع فهم رجعىٍّ للعديدِ منَ المواضيع الدينية. وكذلك خروج المرأة للعلم والعمل مما أثبت (عملياً) أن تفوقَ الرجل على مستوى الذكاء والقدراتِ والكيان هو مجردُ "أسطورةٍ وهمية، وهو ما حض الكثيرينَ من الشباب علىَ أن يعوّضوا ذلك بانتصارٍ وهمىٍّ يستمدون مرجعيته من ذهنيةَ الثقافة الذكورية التى تجعلهم "الأفضل" لمجرد كونهم ذكوراً (وما أسهلَ العثور على نصٍ يسوغ تلك الأفضلية المنافية للعلم والفكر).

وقد جعلتنى المراقبةُ المدققةُ لسنوات طويلةٍ أصلُ ليقين واضح بوجود علاقةٍ عكسية بين "تناقص ثقة الرجل فى نفسه" و "استعداده" لقبولِ أن المرأةَ مساوية للرجل فى كل المجالات" (وأكررُ أن المرأةَ مساويةٌ للرجل "على الأقل" - فقيمة المرأة فى مجالات أخرى غير التى تتساوى فيها مع الرجل، أعلى بكثيرٍ من قيمةِ الرجلُ وأعنىَّ أنها مساوية للرجلِ كإنسانٍ وأعلى منه قدراً كأمٍ هى مدرسة الإنسانية الأولى).

ومن السطحيةِ أن يستند بعضُ دعاةِ ذهنيةِ ثقافة التميّز الذكورى لنصوص دينية. فمن جهة فإن هناك نصوصاً أخرى تؤكد الإنسانية الكاملة للمرأة وعدم أفضلية جنس على آخر، كما أن العبرةَ دائماً ليست بالنصوص، وإنما بنوعيةِ العقولِ التى تتعامل مع النصوص.

ويقينى أن المرجعَ الحقيقى لما يظنه البعضُ سنداً دينياً لتميّز الرجل على المرأة هو مرجعٌ يتعلق بالتاريخ الإنسانى بوجه عام فى مراحلَ خلوه من التمدن والإنسانية، وكذلك بالتاريخ البدوى/القبلى بوجه خاص ولا يتعلق بالدين - ولا أدل على ذلك من أنه لا أحد من أصحاب ذهنية التميّز الذكورى يهتم بإبراز خصائص الحياة الزوجية الأولى لنَبى الإسلام - فقد كانت فوق كونها مثالاً واضحاً على الإنسانية الكاملة المتساوية لكل طرف ، مثالاً على أشياء أخرى لا يحب المتطَرفُ بطبَعه أن يراها مثل كونً العصمة فى يد الزوجة، ومثل عدم زواج الزوج عليها، وغير ذلك من الأمور التى لا تخفى على أحد، وإن مال أصحابُ ذهنية التفوق الذكورى (الوهمى) لعدم إظهارها أوْ ضرب الصفح عنها وكأنها لم تكن.

إن أولَ إنسان فى الكون حصل على جائزة نوبل فى العلوم لأكثر من مرة كان "إمرأة" (مدام كورى) : ولو لم يوجد أمر آخر غير هذا ، لكان ذلك كافياً لإسكات أى إنسان يردد تلك الآراء الرجعية عن تميّز "النوع الذكورى" عن "النوع الأنثوى" - ولعل معظم الذين يؤمنون بهذا التميّز (الوهمى) يوافقوننى على أنهم سيكونون فى موقف بالغ الحرج عندما يقارنون بتلك السيدة الفذة التى تفوقهم (فى كلً المجَالات) بآلاف السنوات الضوئية. وإذا قال قائلٌ أن مدام كورى محض إستثناء، قلنا له أن الرجال قيدوا النساء عدة قرون ثم جاءوا يقولون أنهن لا يربحون فى السباق. وقد دلتنى قيادتى لمؤسسة عالمية عملاقة تضم الآلاف من الجنسين على عدم وجود أى دليل على أى تفوق ذكورى فى أى مجال من مجالات العلم والعمل والإدارة والقيادة - بلْ أن ما رأيته من أشكال التفوق الأنثوى كان أبرزَ بكثير (بسبب التحدى والرغبة فى إثبات الذات).

منذ عامين شهدنا تعيينَ أول امرأة كقاضية بالمحكمة الدستورية العليا بمصر، وهى خطوة حضارية عظيمة ؛ ولكنها تحتاج لأنْ تستكمل، فتعيين عدد من النساء فى كل وظائف القضاء (من بداية السلم الوظيفى) هو الضمانة الوحيدةَ لإنتهاء تلك الفضيحة الحضارية: فعن طريق ذلك سيكون لدينا بعد عشرين سنة جهازٌ

قضائى نصفه من النساء - وهو الوضع الطبيعى، بل وهو الوضع الذى يجب أن يحتذى به فى كل وكافة المجالات. فالمجتمعَ الذى يقصر المواقع الهامة على الرجال مجتمعٌ يعطل نصف طاقاته من الذكاء والتفكير والعمل والعلم والعطاء والإنتاج: فإذا لم يكن بعد ذلك مجتمعاً متقدماً فليسَ من حقّ أحد أن يتعجبَ: فكيف يعدو الإنسان بقدم واحدة.

والأمرُ يحتاج من الأجهزةِ المعنية بوضع المرأة فى مجتمعاتنا العربية لخطة متكاملة للقضاء على الثقافة الذكورية الرجعية فى مجتمعنا : فى الأسرةِ وفى التعليم وفى المؤسساتَ الدينيةِ وفى الثقافةِ والإعلام - وأن يكون محورُ الحملةِ أن المصدَر الوحيد لإيمان رجل بتميّزه النوعى على النساء (لمجرد كونه رجلاً) هو مخزون هائلٌ من نقصِ الثقة بالنفس - فالأحرارُ يحبون التعامل مع الأحرار والعكس دائماً صحيح. وأضيف أننى أجزم بأننى ما سمعت رجلاً فى واقعنا يروّج لأفضلية الرجال على النساء وعدم قدرة النساء على تبوأ كافة المواقع والمناصب إلا.. وكان واضحاً لى خلوه الظاهر (هو نفسه) من التميّز.

إن نظرة أى مجتمع غير متحضرة للمرأة دائماً ما تتفنن فى البحث عن مرجعيات وأسانيد لتأييد نظرتها ، رغم أنها (أى هذه النظرة غير المتحضرة) ليستْ ظاهرة دينية أو قانونية وإنما هى ظاهرة ثقافية بحت. ومعنى ذلك أنه فى ظل إرتقاء المناخ التعليمى والثقافى بشكل عصرى لأى مجتمع فإن نظرة أفراده للمرأة ترتقى على الفور بحيث تتجاوز السؤال الرجعى بطبيعته: هل المرأة مساوية للرجل أم لا ؟ ويكفى للتدليل على أن القضية ثقافية فى جوهرها ومادتها ومظهرها أمثلة قليلة ولكنها واضحة الدلالة: فرغم وجود نص قرآنى واضح ينهى الرجال عن إبقاء زوجاتهم لمجرد الإضرار بهن وهن راغبات فى عدم بقاء الزوجية (ولاتمسكوهن لتعضلوهن) فقد ظل النظامُ القانونى لدينا لسنوات طويلة يسمح بنظام بيت الطاعة والذى هو تجسيد لإمساك رجل لامرأة فى بيته ليعضلها (أى ليسبب لها الأذى المادى أو المعنوىّ) -نحنُ هنا أمام حالة

صارخة تؤكد وتترجم ثقافة بالغة التخلف والرجعية وتعارض أكثر من سندٍ كان من الممكن الإستناد إليه لو أن الذهنية التى تتعامل مع الأمر كانت ذهنية مستنيرة – وفى يقينى أن نظامَ بيتِ الطاعة كان عاراً قانونياً وإجتماعياً وثقافياً يجلب من الخزى ما لا مَثيل له على سمعة عقولنا وثقافتنا. وفى سنوات لاحقة عندما تحمست الدولة لقانون الخلع (وهو حق إنسانى لا يُتصورُ أن يعارضه منصف) أصيب آلافُ الرجال فى مجتمعنا بغصة شديدة: فكيف يجردهم القانونُ من أداةٍ من أدوات البطش الغاشمِ كانتْ بيدهم، ولو أنهم كانت لديهم جرعة معقولة من الثقة بالنفس لما أزعجهم على الإطلاق هذا التطوير التشريعى الذى جاء بمثابة خطوة بالغة الأهمية للأمام. بل أن الإنسان ليتعجب: كيف تستقيم أفكار مثل الرجولة والشهامة والمروءة والكرامة مع موقف رجل يرغب فى أن يساعده القانون على أن تبقى فى الحياة معه امرأة لا تريده. إن الصفحات العديدة المليئة بالتراث العربى المتعلق بالرجولة والشهامة والفروسيةَ والكبرياء والمروءة تداس بالأقدام عندما يُبقى رجلٌ واحد امرأة فى حياة زوجية لا ترغب فيها. ولا أدل أيضاً على كون المسألة حالة عفونة ثقافية من أن آلاف الشباب، بل وآلاف الفتيات، يرفضون أن تكون العصمة فى يد الزوجة فى الوقت الذى كانت فيه العصمة فى يد الزوجة الأولى للنبى، ولا يستطيع أحدٌ أن يقول أن ذلك كانت له أية دلالات سلبية فى حق الزوج الكريم.

ولا يفوتنى أن أذكر أن متابعتى الطويلة لتراجيديا ثقافة التميّز الذكورى (الرجعية، بل والجاهلية) فى بعض المجتمعات هى مرضٌ لم يصب الرجالَ فقط (وإن كانوا هم مصدره والمستفيدين منه فى دوائرهم الخاصة) إذ أن المرضَ قد أصاب الكثيرَ من النساء والفتيات لدينا، فأصبحن أمهات ينشئن أبناءهن وبناتهن على تلك الذهنية التى لا أجد كلمات مهذبة لوصفها سوى أنها ذهنية رجعية وغير مناسبة للتقدم والعصر والعلم والمدنية. إن تحرير المرأة من ربقة الثقافة الذكوريَة الرجعيَة (والتَى هى شكل من أشكال الرق وهزيمة الرجولة والمروءة) تبقى أمراً مستحيلاً ما لم تصبح المرأة نفسها فى طليعة

الساعين لتغيير هذه الثقافة الدونية بثقافة عصرية تكون فيها المرأة على قدم المساواة تماماً وكلية فى سائر المجالات وشتى المواضيع، بل ويسود إقتناعٌ (هو جزء لا يتجزأ من تكوينى العقلى) بأن المرأة أكثر بكثير من نصف المجتمع : فهى كما ذكرت نصف المجتمع عددياً ، وأكثر من ذلك بكثير كأم للرجال والنساء معاً - وما أعمق حزنى أن تكون تلك قضية مثارة فى زمن ينشغل المتقدمون بالعلم والتقدم والحريات العامة وحقوق الإنسان ، بينما نسأل نحن سؤالا يحمل أطناناً من الخزى : (هل المرأة مساوية للرجل؟)..

يقول الشاعرُ الفرنسى "أراجون" (إن الإنسانية لو واصلت الإعتذار لمدة خمسين ألف سنة للنساء على ما إقترفه الرجالُ فى حقهن، لما كان ذلك كافياً)، وهو قولٌ صَحيح إلى أبعد حد. وأضيفُ إليه أننى بعد رحلة عارمة مع المعرفة لا أجد شيئاً أسوأ فى سجل البشرية من أمرين: الحروب (وما يلحق بموضوعها من إنفاق أحمق على التسلح) ثم موقف أعداد كبيرة من الرجال من المرأة، وهو موقفٌ مشين ومهين للبشرية جمعاءً (لاحظ أن الموضوعين الرئيسيين فى خطبة الوداع كانا عدم العودة للتقاتل وعدم إهانة النساء). لقد ذكرت فى عشرات من مقالاتى أنه من المستحيل إحداث التقدم فى أى مجتمع لا يساوى بين المرأة والرجل - وأن المشكلة تكمن فى أن "الذهنيـــة" التى لا تستطيع أن تستوعب ذلك لن تستطيع أن تستوعب متطلبات التقدم. وأن الرجلَ الذى يتحدث عن تميّز الرجال عن النساء هو صاحب "إرث مهول" من ضعف الثقة بالذات. وأن الذين يعتقدون أنهم يؤسسون آراءهم الرافضة للمساواة المطلقة بين المرأة والرجل على أساس ما يسمونه "رأى الدين" هم فى الحقيقة أناس جعلوا ثقافة العصوَر الوسطى وقيم المجتمع القبلية ومفاهيم الجماعات الرحل (البدو) مرجعية سموها (خطأ) "برأى الدين". والحقيقة أنها آراؤهم هم بما يمثلونه من ضعف واضح فى الثقة بالذات وسقوط كلى فى ثقافة هى ضفيرة من "البداوة" و"القبلية" و"القرون الأوسطية". لقد لامتنىً كاتبة أقدرها كثيراً لأننى أتحدث عن المرأة كركن لازم للتقدم ولا أتحدث عن مساواتها بالرجل من منطلق أن ذلك "حقها الإنسانى"-

والحقيقة أننى أؤمن بالزاويتين: فالتقدمُ لا يحدث فى مجتمع لا تشيع فيه ذهنية المساواة بين المرأة والرجل. كذلك فإن هذه المساواة المطلقة إنما هى "حق إنسانى أصيل للنساء" لا يجادل فيه من تكوَّن عقلياً وثقافياً بشكل علمى وعصرى ومتمدن.

لقد كان "قانون الخلع" فى مصرَ إنجازاً حضارياً عظيماً - إلا أن إعترافنا بهذا الإنجاز وتقديرنا العميق له لا يتناقض مع حتمية الدعوة لإيجاد ضمانات قانونية دستورية تجعل "من المستحيل" على دعاة الظلام والرجعية أن يتمكنُوا من إلغاء هذا القانون، بل وأطالب بخطوةً أخرى للأمام: وهى النص فى كل وثائق الزواج على حق المرأة فى طلب التطليق لمجردِ التضرر (مادياً كان أم معنوياً)، كما أطالب بنشر ثقافة تدعو للوصول بوثيقةِ عقدِ الزواج لما قام عليه زواج النبى من خَديجةً بنت خويلدٍ، والتى كانَت بيدِها أن تلغى عقد الزواج وقتما تشاء كما كان الإتفاقُ على عدم التزوج بأخرى عليها منصوصاً عليه.

كذلك من الواجب واللازم اليوم إيجاد برنامج محدد لتعيين عدد كبير من النساء فى معظم المجالات. فبدون ذلك ، ستكون هناكٌ فرصٌ لذهنية الرَجعية والثقافة الذكورية القرون أوسطية لمحو الخطوات والإنجازات الحضارية التى تتم. إن "الأمرَ الواقع" هو الذى سيحول دون حدوث نكسة حضارية.

إن الذين يتحدثون تحت مظلة ما يسمونه "رأى الدين" فى بلد مثل مصر هم الذين ساندوا الملك فؤاد فى عشرينيات القرن الماضى فى سعيه لمنصب الخلافة، ثم أرادوا أن يكون تتويج الملك فاروق فى سنة ١٩٣٧ فى الأزهر وليس تحت قبة البرلمان، وهم الذين قالوا فى الستينات أن الإسلام هو الإشتراكية، ثم قالوا نقيض ذلك بعد سنوات قليلة، وهم الذين قالوا فى مرحلةٍ أن الحربَ مع إسرائيل واجب دينى، ثم قالوا فى السبعينات أن الصلحُ معها هو "رأى الدين" (إن جنحوا للسلم فاجنح لها)، وهم الذين قالوا لعقود عديدة أن إذلال المرأة والإتيان بها قسراً لبيت الطاعة هو "حكم الدين".. ثم عدلوا عن ذلك. لهؤلاء نقول: أننا نعلم عن الفقه الإسلامى مثلما تعلمون (وعلى استعداد لمناظرتكم أجمعين).. وأول ما نعلمه أن تعريف الفقه

الإسلامى هو (إستنباط الأحكام العملية من أدلتها الشرعية)، والإستنباط "عمل بشرى" وهذا هو ما عبَّر عنه الإمام أبو حنيفة عندما وصف "دنيا علم أصول الفقه" بقولته الرائعة: (علمنا هو رأى، فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه). وأبو حنيفة (لمن لا يعلم) لم يقبل من الأحاديث إلا عشرات فى مقابل قبول أحمد بن حنبل لعشرات الآلاف. كما أن الرجل المعروف بالإمام الأعظم (أبى حنيفة) هو الذى يقوم مذهبه على إمكانية رفض تأسيس الأحكام على الأحاديث التى تعتبر من "أخبار الآحاد". والخلاصة، أن مطالعتنا لآلاف المراجع فى علم أصول الفقه جعلتنا نري بوضوح أننا أمام عمل بشرى أنجزه عمالقة أفذاذ، ثم جاء الشّراح (وهم أصحاب محصول معرفى ومكن عقلية أقل) فأضفوا قداسة (لا محل لها) على عمل بشرىٍّ.

إن هذا الوقت هو الأنسب لكسر حلقة الجمودً فى موقفنا العام من المرأة، فلنتقدم ونحدث كل الخطوات التى تجعل من المستحيل أن يتمكن أحد فى المستقبل من إحداث نكسة حضارية فى هذا المجال.

ولنكن على يقين أن هناك علاقة مؤكدة بين التكوين الثقافى للإنسان وما يعتقده فى هذا الموضوع بالغ الأهمية، وهو ما سيقودنا لإكتشاف حقيقة جوهر ومنبت الرأى الذى يتجه للمحافظة على وضع المرأة علي ما كان عليه فى معظم تاريخنا: وأعنى أن إستعمال "الدين" ما هو إلا "غطاء سياسى" لوجهات نظر تنبع من الثقافة التى كونتها مصادر أربعة هى: ثقافة البداوة وثقافة القرون الوسطى والثقافة الذكورية المتأصلة فى ثقافة القبيلة الصحراوية وإنعدام (أو ضعف الصلة) بالمعرفة الإنسانية الواسعة. فما الذى نتوقعه من "رجل" نهل من تلك المنابع وإستكملها بعزلته الثقافية عن إبداعات الإنسانية العظيمة والتى يندر توفرها لمن لا تكون له أدوات طيعة من لغات دول عصر النهضة؟.. كما أن إنعدام الموضوعية فى ذلك الأمر "مطلق": فنحن هنا أمام "رجعية" تزاوجت مع "البدائية" وتلونت "بالقبلية"، ثم كستها بعد ذلك رقيقة من العزلة عن "منابع الإبداع الإنسانى العالمية" ثم اكتملت المأساة بكون صاحب الشأن يدافع عن ذاته (والتى هى ضعيفة لدرجة مذهلة).



١٦ ثقافة الموظفين

«إن فاتك (جاءك) الميرى، اتمرغ (تمرغ) فى ترابه».

"مثل عامى مصرى"..

فى كل مجتمع من المجتمعات يكونُ المناخ الثقافى مُشبعاً بعدة أفكار عن العمل والوظائف يُشكلُ اتجاهها عنصراً من عناصر المناخِ الثقافىِ العامَ. فماذا عن هذا البعد فى "عقلِنا المصرى"؟

إن نظرةً سريعةً لتاريخنا الممتد عبر قرون عديدة تثبت أن (العملَ للحاكم أو للأمير أو للحكومةَ) كان دائماً شيئاً بالغَ القيمةِ والأهميةِ فى ذهن وعقول وتفكير المصريين. إن نظرة سريعةً لتاريخ مصرَ كما كتبُه مؤرخون ثقاة مثل المقريزى وابن إياس (صاحبَ أوثق تاريخ للحقبة المملوكية التى امتدت بشكل سافر حتى سنة ١٥١٧ وهى السنة التى قتلَ فيها طومان باى بعدُ دخولٍ الجيش العثمانى لمصرَ بقيادة السلطان سليم شخصياً وصيرورةَ مصرَ "ولاية عثمانيةً"..) إن نظرةً سريعةً لهذه الكتابات التاريخية الرائعة تثبت أن (العملَ للحاكم أو للأمير أو للحكومة) كان دائماً شيئاً قيماً ومميزاً عند المصريين، وما أنَ بدأت الحكومة تتحول إلى شكل عصرىً من أشكال الإدارة فى عهد محمد على حتى تعاظمتُ قيمة أن يعمل المصرى فى عمل مرتبط بالحكومة... أو بالأمير... وهو مصدر كلمة (أميرى) أو ميرًى التى كانت دائماً ذات دلالة واضحة...الموظف الميرى... والثياب الميرى... وكل ما هو

(ميرى)، كان دائماً ذا دلالة واضحة ومميزة.

وإذا كانت الأمثالُ الشعبية هى ترجمةً واضحةً ودقيقةً لمكونات عقل الجماعة، فإن كتابَ الأمثال الشعبية المصرية لأحمد باشا تيمورَ يقفُ شاهداً بما احتواه من أمثلة عن قيمة وأهمية العمل تبع الحكومة عند المصريين الذين عبّروا عن حبهم الشديد للارتباط مدى الحياة بالعمل الميرى، والذى جاءت الأمثلة لتبالغ فى تصويره عندما تحدثت عن روعة التمرغ فى تراب الميرى أى الأميرى أى الحكومى.

ومن هذا الارتباط الوثيق بين المصرى والميرى، نبتت عدةُ مفاهيم صارت كالمسلمات، لعل من أهمها ما يلى:

- أنَّ التوظفَ الحكومى أرقى وأكرم من التوظفِ للقطاع الخاص.

- أن التوظفَ الحكومى هو (الضمانةُ الكبرى) فى مواجهة مخاطر الرزق والحياة.

- أنَ التوظفَ الحكومى أفضلُ من التوظفِ للقطاع الخاصِ حتى لو كان مردودُه المادى أقلَ بكثير.

- أن التوظفَ الحكومى مصدرُ "وجاهة اجتماعية" لاسيما عندما يرتقى الموظفُ العام لقمم الوظائف العامة، وهذهِ الوجاهة الاجتماعية بالذات أصبحت عبر السنين مصدرَ "قيمة عظمى" عند المصريين.

- أن "الاستقالةَ" و"تغييرَ العمل" هما من الأمور نادرة الحدوث نظراً لأنهما ينطويان على إخلال جَسيم بالمفهوم المستديم للوظيفة العامة، لدرجة أن المجتمعَ أصبحَ ينظرُ للمستقيل نظرتهَ للمغامر أو الطائش الذى لا يحسن تقديرَ الأمور.

وقد قصَّ علىَّ أحدُ الأصدقاء وهو مؤلفٌ لأكثر من خمسين كتابٌ نصفها عن الحضارة المصرية القديمة والنصفُ الآخر عن الآداب الأوروبية الحديثة أنه عندما قدم استقالته من العمل الوظيفى وهو وكيل وزارة النقل قام رئيسُه بتمزيق الاستقالة فى موقفٍ يعبرُ عن أنه إنقاذ له من مغبة ورقة طائشة لابد أن صاحبَها

قد سطرها فى لحظة إحباط أو غضب أو طيش! وهذا المؤلف هو الأستاذ/ مختار السويفى الذى أصرَّ على قراره وعلى تفرغه للتأليف والكتابة. وهناك عشرات الأمثلة المشابهة والتى تعبرُ كلها عن "عمق قيمة الوظيفة الحكومية الآمنة والمستمرة" عند معظم المصريين.

وربما لا توجد قصةٌ تدلُ على عمق هذا المفهوم من حوار دار بينى وبين شاب كنت أعلم أنه يعملُ بإحدى الصحف إلاَّ أنه أدهشنى بقوله أنَّه ما زال لا يعمل... فلما سألته عن عمله بالجريدة التى كنت أعلم أنه يعملُ بها قال لى (أنا لم أثبت بعد.. يعنى لا أعمل)... وهكذا فإن العملَ الذى يقوم به والأجر الذى يحصلُ عليه ليسا فى اعتقاده دليلاً على أنه يعمل لأنه (غيرُ مثبت) وهى حالة تعبر بوضوح كاملٍ عن مفاهيم إدارية ثقافية تنبعُ كلها من دائرة الوظيفة الحكوميَّة.

ولكن من المؤكد أن المستقبلَ لن يكون -فى هذا المجال- صورةً مكررةً من الماضى. فمن المؤكد أن دورَ الدولة الواسع فى الحياة الاقتصادية والذى بلغ قمة اتساعه فى مصرَ فى الستينيات سوف يكون مختلفاً تماماً فى المستقبل القريب. فالدولة التى كانت بمثابة (رب العمل) للسواد الأعظم من المصريين، لن تكون كذلك فى المستقبل. وسيقتصر دورُ الدولة -كما ذكرت- على وضع السياسات والتشريعات ومراقبة تطبيقها. أما الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية فسيتحول معظمُها للقطاع الخاص، وستكون فرصُ العمل لدى الحكومة أو القطاع العام فى انحسار مستمر. وفى المقابل، فإن معظمَ فرص العمل الجديدة ستكونُ فرصاً يطرحُها القطاعُ الخاص.

ولاشك أن ذلك سيعنى -فيما يعنى- ذبول العديد من المفاهيم الإدارية التى كانت تنبعُ من كون الأغلبية تعملُ لدى الحكومة. ولاشك أن مفاهيم أخرى جديدة سوف تبرزُ وتصبح هى (الأساسَ) للثقافة الإدارية الشائعة فى المجتمع.

فما هى أهم ملامح تلك المفاهيم التى يعتقد أنها ستصاحبُ

وتواكبُ تحولَ المجتمع لاقتصادِ السوق؟

من الممكن الاستـرسـال فى العـديد من مـلامح هذا التـغـيـر، ولكننى أفـضلُ الإيجـازَ والاقـتـصـارَ على بعض (لا كل) المفـاهيمِ المتوقع أن تكوّن ما نسميه بثقافة المستقبل الإدارية:

- فـرصُ العـملِ بين احـتـيـاجـاتِ السـوق الفـعليـةِ والمؤهلات الدراسية:

بينمـا تحكم سـوق الوظائف نوعـيـة وخلفـيـة المؤهلات الدراسـيـة للشخص فى نظم الاقتصاد الموجه، فإن نظم إقتصاد السوق تنطلق فى هذه الجزئية من زاوية مختلفة وهى حقائق واحتياجات السوق وهو ما ينعكسُ على المدى الطويل على البرامج الدراسيةِ وتوجهات الأشخاصِ الذين يأخذون فى الاعتبارِ حقائق السوق قبل أي اعتبار آخر.

- تراجع عدد الوظائفَ التى تستغرقَ الحياة العمليّة للإنسان:

منذ سنوات غير بعيدة كان أشخاص عديدون يقضون عمرهم العملى أو الوظيفى فى مكان عمل واحد ولكن من المؤكد أن حقائق الحياة الاقتصادية العصرية لن تسمح بالعديد من هذه الحالات، حيث سيكون من الصعب تصور وجود وظيفة لمدى العمر العملىَ لأعداد كبيرة من الناس، وقد بدأت مجتمعات عديدة تشهد ظاهرة تنقل الإنسان فى حياته العملية من وظيفة لأخرى ومن مجال عملى لمجال آخر، ومع ذلك فمن الضرورى أن نذكر أن المناخ الحضارى والثقافى يلعب دوراً هاماً فيمـا يتعلق بهذه الجـزئية ولا أدل على ذلك من النموذج اليابانى.

- ذبول واندثار مفهوم "الأقدمية" الذى نشـأ واستقـر فى ظل الوظيفة العامة:

كان شغل الوظائف الكبرى فى مجتمعنا، مثله مثل العديد من المجتـمـعـات، على أسـاس من مـفـهـوم الأقـدمـيـة الذى رسخ فى مفاهيمنا الإدارية لسنوات طويلة ولكن حقائق الإقتصـاد المعاصرة تؤكد أن تولى الوظائف العليا سيكون فى المستقبل لأسباب ليس من بينها الأقدمية.

- ذبول واندثار أهمـيـة (السن) و(المؤهل الدراسى) كمـعـيـارين

أساسيين للعديد من الوظائف. وفى المقابل، فإن المستقبلَ سيشهدُ حالات عديدة يرأسُ فيها منْ هم (أصغر سناً) أشخاصاً فى سن أكبرْ، كُما سيشْهدُ المستقبلُ حالاتِ عديدة يرأس فيها أصحابٌ مؤهلات دراسية ما أشخاصاً يحملونَ درجات علمية أكبر وأعلى، وهو الوضْع الشائع فى المؤسسات الاقتصاديّة العالمية الكبرى كالشركات متعددة الجنسيات، حيث يكون المعّول على (الكفاءة) كما تعبر عنها النتائجُ لَا كما تعبر عنها (الأوراق).

- تعاظم قيمة (الكفاءة الشخصية) Personal Competence محل القيم التى تأخذ طريقها للاندثار مثل قيم (السن) و(الأقدمية) و(مسميات الدرجات العلمية).

تعاظم أهمية قيم جديدة مثل:

أ- القدرة على الاتصالات. Communication Skills.

ب- القدرة على القيادة. Leadership Ability.

ج- التمييز بين فئة الـ Generalist وفئة الـ Specialist.

د- التمييز بين الأداء Performance والقدرة Potential.

كذلك سينحسرُ دورُ القيادات الإدارية ذات الأبعاد المحلية (Localized) لصالح القيادات الإدارية ذات البعد الدولى، وهى نتيجة طبيعيّة لنظم العولمة (Globalization) ولاتفاقيات الجات وما يماثلها من نظم تهدفُ للتقليل من الحمائية وتعظيم المنافسة.



تمجيد الفرد

(نجاهد ليرضى "الجهاد" لا ليرضى "عمر بن الخطاب")

"أبو عبيدة بن الجراح"

أقوامُ هذا الشرق ما سئمت
شيمَ العبيدِ، وقبحت شيما
لا يحفلون بغير من رفعت
سادتهم.. فليرفعوا الخدما

"العقاد.."

موضوع هذا الفصل من الأمور التى تقف على الحد الفاصل بين مناطق عديدة، لذلك فإن تناوله ينبغى أن يتم بمزيد من الموضوعية وبدون انفعال لا مبرر له، رغم أنه موضوع يدعو للانفعال. ولب الموضوع هو علاقة المصريين بحكامهم (تاريخياً) وهى علاقة تختلف عن علاقة معظم شعوب العالم بحكامهم. فمصرُ التى ألهت حكامها منذ عشرات القرون... ومصر التى أعطت حكامها المماليك "الأبهة والسلطان المطلق والتفخيم العظيم"، لا تزال آثار منها فى وجدان وعقول أبنائها وهم يقفون اليوم على مشارف القرن الحادى والعشرين.

فهل هذه "العلاقة الخاصة" بين المصريين وحكامهم أمر إيجابى يجب الاحتفاظ به، أم أنه أمر تشويه جوانب سلبية يجب أن ننعم النظر فيها وندرسها كعيوب يجب العمل على التخلى عنها؟.. ثم ما هى الجهة المسئولة عن وجود هذه العلاقة:

التاريخ؟.. أم الحكام؟.. أم نحن أبناء هذا الوطن؟ وإذا كانت هناك سلبيات، فما هى الجهة القادرة على بدء مشروع العلاج؟

وهكذا، يجد القارئ نفسه (معناً) فى خضم مناطق بالغة الحساسية وتحتاج لأن يكبح المرء عنان انفعالاته وهو يتدبرها ويعتمد - أساساً- على العقل والتفكير الموضوعى الذى يتجنب الحماس الزائد والشطط.

أما الجزئية الأولى، فأعتقد أن علاقة المصريين بالشخصيات العامة تحتاج لأن تخلى من هالات التقديس التى تكتنفها أحياناً. فحتى الحاكم فإنه ابن من أبناء هذا الوطن يتحلى بقدرات وإمكانات عقلية ودراية وخبرة وموضوعية واتزان وإخلاص تجعله قادراً على تنفيذ ما هو منوط به من مهام. ويعنى ذلك أن العلاقة يجب أن تكون مؤسسة على هذه الأرضية، وأن تخلى مما يشوبها من أبعاد تضرب جذورها فى التاريخ الطويل لهذا الوطن وبالذات للتاريخ الفرعونى والمملوكى.

فنحن إذن نخرج بالعلاقة من كونها (مهمة بالغة الأهمية) إلى صيغة عاطفية نحيطها بهالات من التقديس والارتفاع عن أرض الواقع. ونحن نفعل ذلك -بنفس الكيفية- مع كل حكامنا. ويقينى، أن "الحاكم" ليس هو مصدر هذه الظاهرة، وإنما هى "ظاهرة" ذات جذور عميقة فى وجداننا بشكل يجعلها تتكرر -منذ قرون عديدة- وبنفس الكيفية مع أشخاص مختلفين.

وهناك الكثير الذى يمكن أن يقال عن أثر العهد المملوكى على تكوين الشخصية (أو العقلية) المصرية فى هذا المجال بالتحديد، ولكن ذلك سيخرجنا عن المحور الذى يدور حوله اهتمامنا. فنحن نزعم أن هناك شبه اتفاق تام بين المثقفين فى هذا الوطن على أن علاقة "الحاكم بالمحكومين" والموجودة فى الديموقراطيات المستقرة هى هدف نتطلع لأن نبلغه. وإن هذه العلاقة تقوم على أساس أن الحاكم يقوم بمهمة، وأنه مسئول عن تحقيق أهداف هذه المهمة، دون أن ننتقل به إلى مكانة غير واقعية محاطة بالتقديس المبالغ فيه، والذى يخرج بالعلاقة عن الحدود التى يسمح بها الزمن وتطور

الديموقراطية.

ونحن هنا لا نبسط الأمور بتوجيه الاتهام لأحد، فالتاريخ هو الصانع الأول للظاهرة التى نتناولها، ونحن (الشعب) الجهة الأساسية التى تنبع منها هذه الظاهرة. والمثقفون فى هذا الوطن يأملون أن يحدث تطوير فى هذه الجزئية بحيث تتحول العلاقة إلى ما يشبه "علاقات العمل" وإن كانت "علاقة عمل" على أعلى درجة من الأهمية.

وأما الجزئية الثانية، فتتعلق بآلية إحداث التغيير فى هذا الشأن. ورغم تسليمى بأن "المحكومين" فى هذا الوطن هم مصدر "الظاهرة" إلا أن التغيير يبقى مستحيلاً ما لم يبدأ من قمة الهرم المجتمعى، إذ أن البدء من القاعدة مستحيل لعمق الظاهرة ومدى اتساعها.

وأعنى، أن رأس المجتمع هو القادر على البدء فى بث قيم أخرى مختلفة فى هذا المجال: قيم تناسب حقيقة العلاقة بين الطرفين (كما آلت إليه مع التطور الإنسانى) وتناسب القيم التى استقرت فى المجتمعات ذات الحظ الوافر من الديموقراطية.

ولا شك أن بدء هذه المهمة من قمة المجتمع يجب أن تتبعها تغيرات فى برامج التعليم والإعلام تبث (بهدوء وعقلانية) القيم المعاصرة للمجتمعات المتقدمة فى هذا الشأن.



تجتمع عدةُ أسباب لجعل (جرعة المحلية) عند المواطن المصرى المتوسط المعاصر مفرطة فى الاتساع، كما أن نفس الأسباب تجتمع لتجعل (جرعة العالمية) عند نفس المواطن بالغة التواضع.

فالمجتمعات القديمة من جهة، كثيراً ما يعانى أبناؤها من الإغراق فى المحلية، فالدنيا عند هؤلاء هى هذا الوطن فى المقام الأول والأخير.... ومن هنا خرجت المقولة الدارجة (مصر أمّ الدنيا).

ومن جهة ثانية، فإن سنوات الستينيات والسبعينيات والتى كانت بمثابة "قاعدة الانطلاق" على مستوى العالم الخارجى لما جاء بعد ذلك من ثورة الاتصالات وسقوط الجدران الفاصلة والعازلة بين الدول والشعوب وبداية الإعلام الذى يتخطى حدود الدول والاقتصاد الذى يتبع نفس النسق، خلال هذين العقدين، كنا نحن ممعنين فى المحلية والحد من التواصل مع "دنيا الخارج".

ومن جهة ثالثة، فإن برامجنا التعليمية قد توالت التركيز على الداخل (تاريخنا وحضارتنا وآدابنا) بشكل يناقض - مثلاً- برامج التعليمَ فى دولة مثل فرنسا تولى مقررات دراسة تاريخ مصر القديمة والصين والحضارتين الإغريقية والرومانية ما توليه

لمقررات دراسة تاريخ فرنسا ذاتها.

ومن جهة رابعة، فإن نشأة جهاز الإعلام المصرى من بدايته كذراع للحكومة، وما حدث (على نفس الشاكلة) للصحف المحلية، قد جعل "رسالة الإعلام المصرى" لسنوات غير قليلة "رسالة محلية بحت"، ولا أدل على ذلك من مقارنة نشرة الأخبار الرئيسية لدينا بنشرة الأخبار فى معظم دول العالم -فالأخبار المحلية لدينا تكتسح الصورة، بينما معظم نشرات الأخبار تتابع الأحداث أياً كان موقعها الجغرافى.

ومن جهة خامسة، فإن نمو التيار السلفى (نسبياً) فى مجتمعنا كان انتصاراً قوياً للمحلية على حساب الدولية. ولا شك أن مستقبل العالم بأسره يشهد إنحساراً نسبياً للمحلية وازدياداً واضحاً للدولية أو العالمية. وإن ذلك يقع على أرض الإقتصاد كما يقع على أرض الثقافة والفكر والتعليم والإعلام.

وبالتالى، فإن عدم استفاقتنا على ضرورة العمل العلمى الجاد على خلق معادلة متوازنة بين (المحلية) و(العالمية) سيجعلنا أقل قدرة على التعامل الفعّال والإيجابى والمثمر مع آليات الواقع الجديد.

وإذا كنت قد ذكرت -مكرراً- فى العديد من الكتابات والمحاضرات، أن المحرك (الموتور) الذى ستعتمد عليه المؤسسات والشركات والمجتمعات هو (الإدارة الفعّالة)، فإننى أضيف هنا أن الإدارة الغارقة فى المحلية (ستكون عاجزة تماماً، عن خوض لعبة المستقبل بنجاح فأساس هذه اللعبة مزدوج:

- الإدارة الفعّالة، بمعنى القيادة المثمرة.
- المعرفة الواسعة بعناصر اللعبة على المستوى الدولى.

وسينطبق ذلك على (الشق الاقتصادى) من حياة المجتمعات كما سينطبق على (الشق السياسى).

١٩ حول غياب العقل النقدى

فى ظنى أن "العقل النقدى" شبه غائب فى واقعنا. وأعتقد أن أبرز أسباب غياب العقل النقدى فى عموم حياتنا هو ضآلة الهامش الديموقراطى ووجودُ عجلة القيادة فى حالات كثيرة فى يد غير الأكفاء وأصحاب التكوين الثقافىّ والإدارىّ البسيطِ وإنتشار ثقافة دينية رجعية. فكل ذلك لا يمكن أن يُنتجَ إلا ضعفاً فى العقلانية وضعفاً فى المشاركة ودرجة عالية من السلبية وشيوع المسلمات التى لا تصمد للنقد الموضوعىّ الذى هو الأداة الكبرىَ للتقدم. إن ضآلة الهامش الديموقراطى يقود لوقف الحراك الإجتماعىّ، ووقف الحراك الإجتماعىّ يؤدى إلى إنتشار "عدم الكفاءة" وإنتشار عدم الكفاءة يؤدى لإنهيار المستويات فى كلِّ المجالات، وضمن ذلك "تراجع دورُ العقل". لقد حاول إبنُ رشد منذ ثمانية قرون إحياءَ العقل وإبرازَ قيمته الكبرى فضربه الجميعُ فى مجتمعاتنا وتبنته فرنسا ليكونَ أداتها الكبرى فى هزيمة الثيوقراطية. أنظر لما يكتبُه رجلٌ جاء لنا (عقلياً) من رحم القرون الوسطى كل أسبوعٍ بجريدة الأخبار لتعرفَ لماذا نتحركُ (بسرعة) للخلف، إنه معولُ هدم أسبوعىٌّ (وفى جريدةٍ واسعة الإنتشار) لكل قيم الإنسانية والتمدن والتقدم ولا يعرف هذا الكاتبُ الجيوراسى (أى من الحفريات) أنه يتكلمَ عن صورةٍ مجيدةٍ لم

توجد فى يوم من الأيام. إنها صورة من صنع الخيال والوهم أما الواقع فقد كان عامراً بالقتل والدم (مثله مثل أحوال الدنيا فى تلك القرون). ويتحدث هذا الكاتب الجيوراسي عن "الآخر" كشيطان. والواقع أن الآخر ليس شيطاناً وليس أيضاً ملاكاً. ولكن العقلَ القبليَّ لا يستطيع أن يدركَ إلا أن الآخرَ هو العدوُّ الذى يريدُ هدمنا، وينبغى علينا محاربته بالسيفِ واللسان. وتلك ظاهرة طبيعية بالنسبة لمناخ ثقافىٍّ مثل مناخ الصحراء التىَ ليس فيها إلاَّ القبلية والعزلة والرمال التى من ورائها يأتى الخطرُ. إن الآخرَ هو (فى الحقيقة) ما ينبغى أن نندمجَ فى حوارات لا تنقطع معه للإستفادة والعمل المشترك والتواصل الإنسانىِّ. علماً بأن العقلَ القبلىَّ البدوىَّ ليسَ بوسعه أن يفهمَ معنى كلمة "الإنسانية". لقد كان للآخر دور رائع فى حياتنا خلال القرنين الماضيين فى سائر المجالات، ومن بين ذلك الصحافة والمسرح والأدب والترجمة والفكر، بل إننى أزعمُ أن مصرَ كانت بوتقة إنصهارَ المصرىِّ معَ الآخر إنصهاراً إيجابياً مُنتجاً وفعالاً، أنتجَ عشرات الآثار الراقية والجميلة، أما العزلة فقد أنتجت قبحاً لا يخفى اليوم على أحد. إنَ أملىَ كبيرٌ أن تكونَ الأقليات فى البلدان الناطقة باللغة العربية هى "الموصل" لعدوى التقدم والتمدن والسيرَ تجاه "العصر الذى نعيشه" لا "تجاه الماضى الذى ينتمى لظلام القرون الوسطى".

وإلى جانب غياب العقل النقدىَ فى عموم حياتنا فإننى أتشككُ فى وجود طبقة إنتليجنسيا فى سائر البلاد التى تتكلمُ باللغة العربية. فمنذ الخمسينات ومعظمُ النظم العربية شديدة الحرص على إيجاد ما أسميه "المثقف الرسمى". هذا المثقف قد يكون قارئاً ممتازاً وباحثاً جيداً ، ولكنه فى معظم الحالات "موظفٌ عامٌ" لا يملك من الإستقلالية ما يلزم لتكوين طبقة إنتليجنسيا حرة ومؤثرة لا تدور فى فلك الحكومات، كما هو الأمرُ فى معظم البلاد العربية. فمن المؤسف أن أعداداً غير قليلة من العقول فى مجتمعاتنا تم إصطيادهم بالبترودولار البدوى، وعددٌ آخرٌ تم إصطيادهم بالبترودولار البعثى، وأعدادٌ غفيرة تم إصطيادهم

بقانون جاذبية الوظيفة العامة. وهكذا أصبح الواقعُ فى معظم هذه البلدانَ شبهَ خالٍ من المثقفِ الحر، ودليلى الإضافى على ذلك أن معظمَ المثقفين فى واقعنا يرددونَ ذات الآراء فى معظمِ المسائل، وهى ظاهرة غير إنسانيةٍ وغير ثقافية.

وتكتمل درامية الصورة بأن ندرك أن "العقل" فى مجتمعاتنا قد أصابته ضربتان أو هزيمتان كبريان: أما الهزيمة الأولى فهى التى تمثلت فى إكتساح مدرسة النقل فى القرون من العاشر إلى الثالث عشر (الميلادية) مدرسةَ العقل التى تمثلت فى تلاميذ أرسطو وشُرَّاحِه، وعلى رأسهم العقلُ الفذ (إبن رشد). إن هزيمة هذه المدرسة أغلقت قروناً من الإنتعاش الفكرىِّ النسبىِّ ومهدت لقرون من الركودِ والجمودِ والخمود. وأمَّا الهزيمة الثانية فهى هزيمةُ مدرسة التنوير المصرية والتى شخصها أحمد لطفى السيد وسلامة موسى وطه حسين وعلى عبد الرازق والعقاد (قبل تراجعه الذى عاصر فصله من الوفد) وربما كان آخرُ هؤلاءَ لويس عوض وحسين فوزى وزكى نجيب محمود. كانت مصرُ فى العشرينيات تبحثُ عن تألق ثقافىٍّ بوصفها واحدة من درر البحر الأبيض المتوسط، وعلى أساسٍ من ثمار عصر النهضة. ولكن ظروفاً معروفةً واكبت المدَّ الفاشىَّ فى الثلاثينياتَ، وكذلكَ هزيمة الليبرالية المصرية جعلت مدرسة التنوير الحديثةَ فى مصرَ تنهزمُ لصالح قوى الفاشية أو الرجعية. ومع ذلك ، فإننى على يقين أن مدرسة تنوير ثالثة بدأت فى التواجد على الساحة الآن، وأن المستقبلَ لها حتىَّ وإن لم ير التنويريون المعاصرون حدوث ذلك فى حياتهم. فيقينى مطلق أن معركة التقدم مع التخلف لها نهاية واحدة هى إنتصارُ التقدم وإنحسار التخلف. ولكننا قد لا نرى نهاية هذه المعركة.

خاتمة من عيوب تفكيرنا المعاصر

ما دَخل اليهودُ من حدودِنا...
وإنما تسربوا كالنملِ من عيوبنا..

"نزار قبانى..."

(أ) تضمن هذا الفصل عدداً من العيوب التى أعتقد أنها تشوبُ تفكيرَ العديدين منا، بشكل يسوّغ لنا أن نقول إنها باتت تشكل المعالم أو الملامح السلبية لعقل قطاعات كبيرة منا (كمصريين وكعرب). وإن كان ذلك يقتضى إدراج الملاحظات التالية:

أن الكتابة عن هذه العيوب لا تعنى أنها تشكل "كل ملامحنا" الثقافية، فأنا لم أقصد ذلك ولم أكتب وصفاً لحضارتنا أو لثقافتنا، وذلك ما كان يقتضى الكتابة عن "المناقب" و"المثالب" - وإنما كنت أكتب تحت عنوان محدد للغاية هو(نقد العقل العربى). فإذا جاء قارئ بعد ذلك وقال: إن هذا الكاتب لا يرى فى تفكيرنا إلا مآخذ وعيوباً، كان من حقى أن أصف ذلك بالتعسفِ وإلقاء القول على عواهنه.

إننى كرجل يمقت "التعميم" أقول إن هذه العيوب تشوب تفكير البعض، ولا يمكن أن يكون قصدى أن تلك العيوب (جميعها) هى ملامح تفكير الكل. فلا أنا قصدت اتسام كل

أساليب التفكير بهذه العيوب، ولا أنا قصدت توفر كل هذه العيوب بدرجةٍ واحدةٍ عند الكل.

(ب) كذلك من المهم للغاية في هذه الخاتمة أن أقرر أننى من بين اثنين وعشرين فصلاً كتبتها بالفعل تحت عنوان (من عيوب تفكيرنا المعاصر)، فإننى اخترت أن يتضمن هذا الفصل نصفها فقط، فلم أضمنه ما كتبت عن عيوب أخرى، لأننى رأيت أن "درجة الاستعداد" لقبول مثل هذه الكتابة لا تحتمل أكثر مما انتقيت من فصول. فإن ما كتبته -مثلاً- عن "الآخر... فى تفكيرنا" قد يصدم بجرعة أكبر مما يراد من موقف الرغبة فى الإصلاح لا الرغبة فى الإيلام. لذلك فقد اكتفيت بأن يتضمن الفصل الخامس من هذا الكتاب أقل من عُشر (١٠٪) ما كتبته بخصوص هذه المسألة. وربما تسمح ظروف تطورنا الاجتماعى والاقتصادى والثقافى بنشر الأجزاء التى رأيت صواب تأجيل نشرها فيما بعد، فالذى يكتب لقراء هم منه بمثابة الأهل، لن يكون بوسعه تقديم جرعة من الصراحة "توجع" أكثر مما تفيد.

(ج) وخلاصة ما أردت فى الفصل أن أقوله إن الحاضر والمستقبل يشهدان تغيرات جذرية فى الحياة الإقتصادية كما يشهدان عالماً مختلفاً يشهد من الصراع والمنافسة أكثر وأكبر مما يقدر الكثيرون منا. وأن ذلك يقتضى عملاً جاداً على مستوى الإصلاح الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، ولكنه يقتضى أيضاً نوعاً من الواجب الداخلى Home Work على مستوى التعليم والإعلام والثقافة، بهدف أن ننقى أبناء وبنات هذا الوطن من مآخذ ستجعلهم أقل قدرة على الأداء المتميز فى لعبة المنافسة التى تمليها قواعدُ الواقع الجديد.

وكاتب هذه السطور يؤمن إيماناً عميقاً وصلباً بأن الإنسان بصفته (مورداً بشرياً) سيكون هو عماد الحركة المجتمعية المستقبلية بوجه عام، والحركة الاقتصادية بشكل خاص- وهو ما يعنى حتمية العمل الجاد على خلق إنسان أكثر تحرراً من عيوب التفكير الموصوفة فى هذا الكتاب، حتى يكوّن إنساناً تنافسياً فعالاً (Effective Competitive Person) يملك القدرة على خلق مكان متميز فى عالم الواقع الجديد، حيث تنحسر سبل الحماية الاصطناعية وينفتح المجال على مصراعيه أمام التنافس بكل ما تعنيه الكلمة من معان.

لحن ختامى من جبران خليل جبران:

بالإختصار الشرقيون يعيشون فى مسارح الماضى الغابر، ويميلون إلى الأمور السلبية المسلية المفكهة، ويكرهون المبادئ والتعاليم الإيجابية المجردّة التى تلسعهم وتنبههم من رقادهم العميق المغمور بالأحلام الهادئة. إنما الشرق مريض قد تناوبته العلل وتداولته الأوبئة حتى تعوّد السقم، وألف وأصبح ينظر إلى أوصابه وأوجاعه كصفات طبيعية، بل كخلال حسنة ترافق الأرواح النبيلة والأجساد الصحيحة، فمن كان خالياً منها عُد ناقصاً محروماً من المواهب والكمالات العلوية.

وأطباء الشرق كثيرون يلازمون مضجعه ويتآمرون فى شأنه، ولكنهم لا يداوونه بغير المخدّرات الوقتّية التى تطيل زمن العلّة ولا تبرئها. أنا أبكى على الشرقيين لأن الضحك على الأمراض جهل كبير. أنا أنوح على تلك البلاد المحبوبة لأن الغناء أمام المصيبة غباوة عمياء.

(جبران خليل جبران من كتاب "العواصف" - ١٩٢٠).

محتويات الكتاب

الصفحة

محتويات الكتاب

الصفحة

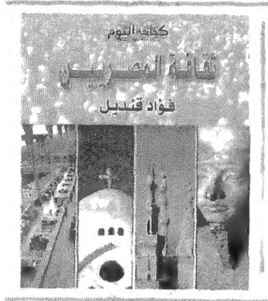
صدر من كتاب اليوم

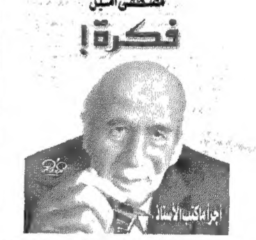
كتاب اليوم

عباس محمود العقاد

إبليس













فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة
لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية

حجى، طارق.
تأملات فى العقل المصرى/ طارق
حجى . القاهرة: دار أخبار اليوم،
٢٠٠٧.
١٩٦ ص، ٢٠ سم.. (كتاب اليوم).
تدمك ١١٢٨٩٧ ٠٨ ٩٧٧
١ـ مصر ـ التنمية الثقافية
أ ـ العنوان

٣٠١,٢

رقم الايداع ٢٧٧٤ / ٢٠٠٧

I.S.B.N.977-08-1289-7

مطابع أخبار اليوم ٦ أكتوبر

الثمن 8 جنيهات

طبع بمطابع أخبار اليوم

